التقرير السنوي ٢٠١٩

المصرف QIB

حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

جدول المحتويات

٠٤ الرؤية، الرسالة، القيم

٠٧ تقرير مجلس الإدارة

٠٩ تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

١٢ تقرير الأعمال
التصنيف الائتماني
مجموعة المصرف
المسؤولية الاجتماعية

٢٨ تقرير الحوكمة

٤٩ تقرير هيئة الرقابة الشرعية

٥١ المؤشرات المالية

٥٤ البيانات المالية

رؤيتنا

مصرف إسلامي عالمي رائد وشامل، يتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية الرفيعة، ويحقق المعايير الدولية للعمل المصرفي، ويشارك في تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي، ويساهم في تلبية احتياجات المجتمع القطري.

رسالتنا

- تقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء، والعمل على تعظيم العائدات للمساهمين والشركاء.
- احتضان بيئة عمل داخلية متميزة في أفرادها، وفي المستوى التقني المتميز.

قيمنا

- النزاهة
- الشفافية
- العدل
- روح التعاون والعمل الجماعي
- الولاء والالتزام
- التميز

مجلس الإدارة

الشيخ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الادارة

السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ محمد بن عيسى المهندي
عضو مجلس الإدارة

السيد/ عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني
عضو مجلس الإدارة

السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح
عضو مجلس الإدارة

السيد/ عبد الله بن سعيد العيده
عضو مجلس الإدارة

السيد/ ناصر راشد سريع الكعبي
عضو مجلس الإدارة

الشيخ علي بن غانم بن علي آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

الشيخ / عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/
وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/
عبدالستار أبو غدة
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/
محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

الإدارة التنفيذية

السيد/ باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ طارق يوسف فوزي
المدير العام
مجموعة الخدمات
المصرفية للشركات

السيد/ دوراي أناند
المدير العام
مجموعة الخدمات
المصرفية للأفراد

السيد/ قسطنطينوس قونستانتيدس
المدير العام
مجموعة الاستراتيجية والرقمية

السيد/ خليفة المسلم
رئيس مجموعة الموارد البشرية

السيد/ راكاش سانجافي
المدير العام، مجموعة المخاطر

السيد/ جورانج هيماني
المدير العام، المجموعة المالية

السيد لاف كاتاريا
المدير العام لمجموعة العمليات
وتكنولوجيا المعلومات

تقرير مجلس الإدارة إلى إجتماع الجمعية العامة

أحييكم أطيب تحية، وأقدر حضوركم الكريم، ونيابة عن مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي، يسعدني أن أقدم إليكم التقرير السنوي عن نتائج أعمال المصرف للعام المالي ٢٠١٩.

لقد شهد العام الماضي العديد من المستجدات على المستوى العالمي والاقليمي في ظل تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والضغوط الاقتصادية على عدد من الدول، وكذلك تصاعد وتيرة التوترات السياسية بالمنطقة، مما أسهم في اضعاف النمو العالمي الى حد كبير، وعلى الرغم من هذه الظروف استطاع الاقتصاد القطري المضي قدماً في المسار المحدد، اذ من المؤمل أن يرتفع الناتج المحلي الاجمالي من ٢,٩٪ لعام ٢٠١٩، الى ٣,١٪ لعام ٢٠٢٠، وذلك نتيجة للسياسات الحكيمة التي انتهجتها الدولة لمواجهة الاوضاع السياسة والاقتصادية الراهنة، حيث أعلنت الدولة عن عدد من المشاريع العملاقة في تطوير صناعة الغاز والاستمرار في تشجيع الصناعات الوطنية ودعم القطاعات الاقتصادية والانتاجية المختلفة بشكل مباشر، مع مواجهة أعباء هذه الفترة الصعبة اقتصادياً وتحدياتها بكل روية وحكمة، عززت من أركان اقتصاد الدولة ومتانة وضع مكوناتها المالية والمصرفية ويظهر ذلك جلياً في الموازنة الاخيرة للدولة، ولقد كان لمصرفكم نصيبه من نتائج هذه السياسات الايجابية التي عززت من مقدرته على استمرار تحقيق أفضل النتائج ليستمر كأفضل بنك إسلامي في قطر بحصة سوقية تبلغ ٤١,١٪ من الاصول الاسلامية، ونمت ربحيته بمعدل سنوي مركب بنسبة ١٤,٤٪ خلال السنوات الخمس الاخيرة، مقارنة بنسبة ٥,٥٪ لمعدل النمو في الجهاز المصرفي ككل.

واصل المصرف ادارته لضغط السيولة بثقة وأمان، ذلك أنه فضلاً عن دعم الدولة المباشر للمؤسسات المالية والمصرفية وتعزيز قدراتها، فقد بادر مصرفكم الى فتح قنوات من التعاون مع مؤسسات مالية ومصرفية في بعض الدول الآسيوية والاوروبية، اضافة إلى العديد من المبادرات الداخلية، ليوفر قاعدة اوسع من التعامل تحقق توازناً في موقف السيولة، و بالتالي الحفاظ على النسب المالية المقررة من المؤسسات النقدية الدولية والمحلية.

لقد تمكن المصرف من الدخول الى عالم الصيرفة الرقمية بكل سلاسة وفاعلية عالية كأحد رواد المصارف والبنوك التي أخذت بهذا النظام على الصعيدين المحلي والاقليمي، اذ منذ اطلاق برنامج التحول الرقمي على مستوى المصرف عند منتصف عام ٢٠١٨، فإن تحسين وتحديث تجربة المصرف مع عملائه وتحديث خدماته لهم أصبحت واقعاً ملموساً، ومحلاً للاشادة بين عملائه، فقد أصبحت خدمات المصرف تقدم على مدار الساعة من خلال القنوات الالكترونية، مع ما يرافق ذلك من تسهيل الاجراءات، وخفض الوقت اللازم، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وازدياد متنامي لمستخدمي تطبيق جوال المصرف وتحسين اجراءات التمويل التجاري، وتوفير خدمة الاكتتاب الالكتروني، فضلاً عن نمو العمليات المصرفية عبر القنوات الرقمية، وسوف ينصب تركيزنا بشكل خاص عن قريب للترويج لمنصة الخدمات المصرفية الرقمية للشركات عبر الانترنت لتكون القناة المفضلة لعملائنا من الشركات وتلبية احتياجاتهم .

لقد كان لاطلاق تلك المبادرات الرقمية، فضلاً عن خدمات المصرف المتميزة ومجاراته لأحدث تقنيات أمن وسلامة بياناته، الفضل الكبير في الاشادة والتقدير من قبل العديد من المؤسسات والمجلات والنشرات العالمية المرموقة بهذه الانجازات والتطورات التقنية، مما هيأ له حصد العديد من شهادات التقدير والجوائز كأفضل بنك اسلامي ورقمي.

هذا وقد استمر المصرف في الاستثمار في أمن المعلومات والترقية الى الاجيال الحديثة من وسائل وأنظمة الحماية مما أدى الى تحسين الأمن حول قواعد البيانات والتي أدت الى دعم التحول الرقمي للمصرف، فضلاً عن اجراء تدريبات المحاكاة لاختبار قوة الامن السيبراني للبنية التحتية والعمليات ذات الصلة للمصرف، اضافة الى الاهتمام بادارة استمرارية الاعمال من خلال تحسين خطط ومرافق النسخ الاحتياطية.

كما واصل المصرف اهتمامه بفروعه المحلية وفق استراتيجية جديدة قائمة على اغلاق غير المنتج منها، والتركيز على رفع مستوى خدمات الفروع النشطة منها، مع استمرار تطوير الخدمات وفق أحدث النظم المصرفية من خلال مراكز خدمة التميز والخدمات المصرفية الخاصة. أما الشركات والفروع الخارجية فقد أدت عملية اعادة الهيكلة الى تحسين المردود فيها، ورفع نسب نتائجها، كذلك من المتوقع أن تكون نتائج أعمال كيوانفست ايجابية لعام ٢٠٢٠ بعد مبادرات خفض التكاليف، في حين أن فرع المصرف المملكة المتحدة يتوقع له نتائج ايجابية رغم تحديات تخارج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، في حين نعمل جاهدين على استقرار نتائج كل من بيت التمويل العربي وفرع السودان.

لقد عززت مجموعة الموارد البشرية بنجاح من تركيزها على تطوير قدرات العاملين من خلال برامج تعليمية منظمة تهتم بصقل المهارات وتطوير القدرات للتعامل مع المواقف الصعبة خاصة موظفي خدمة العملاء، وكجزء من توجهات التقطير فقد تم زيادة عدد طلاب برنامج رعاية طلاب الجامعة القطريين لاستيعاب المتخرجين من العمالة الوطنية والاستثمار في تعليمهم حيث جاوزت نسبة التقطير ٢٩٪ من مجموع الموظفين، هذا فضلاً عن مبادرات استراتيجية باتفاق مع مؤسسة انجاز قطر لرعاية برنامج زيادة المعرفة المالية للطلاب، من خلال جلسات تفاعلية وبرنامج تدريبي يمتد لمدة خمسة اسابيع حيث استفاد منه ٣٦٦ طالباً.

في ظل ما شهده المصرف من تطورات غير مسبوقة، فقد جاءت نتائج أعماله لتعزز مكانته كأحد أكبر المصارف الاسلامية على المستويين المحلي والدولي، اذ ارتفعت موجوداته من (١٥٣,٢) مليار ريال لعام ٢٠١٨، الى مبلغ (١٦٣,٥) مليار ريال لعام ٢٠١٩، وسجلت ودائع العملاء نمواً مناسباً، حيث بلغت (١١١,٦) مليار ريال بنسبة نمو قدرها ١١٪ مقارنة بعام ٢٠١٨، في حين بلغ إجمالي الدخل (٧,٧٣٨,٢) مليون ريال بنسبة نمو ١٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٨، ومن جانب آخر فقد تمكن المصرف من الاحتفاظ بنسبة منخفضة للديون المتعثرة من إجمالي التمويل، وذلك في حدود ١,٣ ٪ والتي تعتبر من أقل النسب في الصناعة المصرفية، بينما واصل سياساته المتحفظة لتكوين المخصصات، حيث استقرت نسبة تغطية الديون المتعثرة عند ١٠٠٪ بنهاية عام ٢٠١٩، لتوافق تعليمات مصرف قطر المركزي بهذا الشأن.

وفي ظل تلك النتائج المميزة، فقد حقق المصرف صافياً في أرباحه لعام ٢٠١٩ قدره (٣,٠٥٥,٤) مليون ريال بنسبة نمو قدرها ١١٪ مقارنة بعام ٢٠١٨، وبناء على هذه النتائج فإن مجلس الإدارة يوصي جمعيتكم الموقرة بالموافقة على توزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة ٥٢,٥٪، بواقع (٠,٥٢٥) ريال قطري للسهم الواحد.

لا يسعني في الختام، بالإنابة عن مجلس الإدارة، إلا أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى، وإلى سيدي صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ / حمد بن خليفة آل ثاني، لدعمهم وتشجيعهم المستمرين للقطاع المصرفي في الدولة.

والشكر موصول لكافة المسؤولين في الجهات المعنية بالعمل المصرفي في الدولة وخاصة مصرف قطر المركزي، لما يقدموه لكافة مكونات النشاط المصرفي والاقتصادي من دعم متواصل ومساندة هي محل التقدير، وإلى كافة العملاء والمستثمرين والمساهمين، كل الامتنان والتقدير لثقتهم وولائهم للمصرف، وإلى هيئة الرقابة الشرعية تقديرنا لحسن متابعتهم، وأختم بالاشادة والتقدير لجهود وتفاني كل من السيد/ الرئيس التنفيذي للمجموعة ورفاقه من فريق عمله من العاملين المخلصين معه، التي أثمرت للمصرف نتائج مميزة رفعته إلى موقع الصدارة.

وفقنا الله وإياكم لكل ما فيه الخير لهذا الصرح المصرفي الرائد.

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

الأداء العام (٢٠١٩)

حقق مصرف قطر الاسلامي (المصرف) أداءً ايجابياً خلال عام ٢٠١٩، حيث سجّل معدّلات نمو متزايدة للعام السابع على التوالي. وقد أحرز المصرف خلال هذا العام تقدّماً كبيراً في مسيرة التحول الرقمي التي ينتهجها مسجلا نمواً في كافة القطاعات والخدمات الرقمية التي يوفرها للعملاء. كما استثمر المصرف بشكل أكبر في فريق العمل لديه وطوّر كافة العمليّات الداخلية ومستوى الكفاءة لدى المجموعة، والتي انعكست ايجابياً على أداء المصرف بشكل عام ورفعت من مستوى رضا العملاء.

وكانت السنة المالية ٢٠١٩ كالسنوات السابقة حافلة بالتحديات الاقتصادية العالمية، حيث سجّل النمو الاقتصادي العالمي انخفاضاً بسبب التوترات التجارية العالمية المتزايدة، بخلاف الاقتصاد القطري الذي بقي مدفوعاً بالاستثمارات التي قام بها القطاعان العام والخاص وذلك تماشياً مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

ورغم التحديات التي طرحها عام ٢٠١٩، والتي تفاقمت أيضاً بسبب التوترات الدبلوماسية المستمرة في المنطقة، واصل مصرف قطر الإسلامي نموه، من خلال التنفيذ الناجح لاستراتيجية الأعمال الخاصة به، عاكساً أداءً ونمواً كبيراً على كافة المستويات وفي مختلف القطاعات. وقد حقق المصرف نتائج مالية إيجابية خلال السنة المالية ٢٠١٩ مقارنة بنتائج عام ٢٠١٨، مسجلاً أرباحاً وعائدات عالية للمساهمين. وقد ارتفع صافي الأرباح بنسبة ١٠,٩٪ ليصل إلى ٣,٠٥٥,٤ مليون ريال قطري للعام المالي ٢٠١٩ مقابل ٢,٧٥٥,٣ مليون ريال قطري لعام ٢٠١٨. وارتفع إجمالي الأصول بنسبة ٦,٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٨ حيث بلغ ١٦٣,٥ مليار ريال قطري مدفوعاً بالنمو في أنشطة المصرف الأساسية. وسجلت الانشطة التمويلية نمواً قوياً بنسبة ١١,٣٪ خلال عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨ لتصل إلى ١١٣,٨ مليار ريال.

وقد بلغت قيمة الاستثمارات المالية ٣٣,٣ مليار ريال قطري، مسجلة نمواً بنسبة ٥,٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٨. وقد بلغ اجمالي ودائع العملاء في المصرف ١١١,٦ مليار ريال قطري، مسجلة نمواً قوياً بنسبة ١١٪ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٨.

وسجل إجمالي الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ نمواً بنسبة ١٢,٤٪ حيث بلغ ٧,٧٣٨,٢ مليون ريال قطري، مقارنة بمبلغ ٦,٨٨٢,٩ مليون ريال قطري لعام ٢٠١٨، مما يعكس نمواً قوياً في الأنشطة التشغيلية للمصرف. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف ١٧,١ مليار

ريال قطري، بزيادة قدرها ١١,١٪ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٨. وبلغت نسبة كفاية رأس المال للمصرف بموجب ١٩,٥٪ اعتباراً من ديسمبر ٢٠١٩ وفقاً لمتطلبات بازل ٣، وهو أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية المحددة من قبل مصرف قطر المركزي ومقررات لجنة بازل.

كما تمكن المصرف من الاحتفاظ بنسبة منخفضة للتمويل المتعثر من إجمالي التمويل وذلك عند ١,٣٪ والتي تعتبر من أقل النسب في مجال الصناعة المصرفية، مما يعكس جودة المحفظة التمويلية للمصرف والإدارة الفعّالة للمخاطر. كما واصل المصرف سياسته المتحفظة لتكوين المخصصات حيث بلغت نسبة تغطية التمويل المتعثر ١٠٠٪ بنهاية عام ٢٠١٩.

وقد بلغ العائد على حقوق الملكية ١٨,١٪ مقارنة مع ١٧,٤٪ في عام ٢٠١٨، وبلغ العائد على الأصول ٢٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١,٨٪ في ديسمبر ٢٠١٨. وقد أدت الضوابط والرقابة الصارمة على المصاريف، ونمو الإيرادات، إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية مما أدى إلى خفض نسبة التكلفة إلى الدخل إلى ٢٢,٨٪ لعام ٢٠١٩، والتي تعتبر الأقل في القطاع المصرفي في قطر.

نمو مستدام (٢٠١٣-٢٠١٩)

للعام السادس على التوالي، تفوق أداء مصرف قطر الإسلامي على الأداء العام للقطاع المصرفي المحلي، حيث ارتفعت الأرباح الصافية للمصرف بمعدل سنوي مركب بلغ ١٤,٨٪، لتصل إلى ٣,٠٦ مليار ريال قطري بنهاية عام ٢٠١٩، وهو أكثر من ضعف الربح الصافي الذي سجله المصرف في نهاية السنة المالية ٢٠١٣ والذي بلغ ١,٣٤ مليار ريال.

نمو النتائج المالية الرئيسية للمصرف (٢٠١٣ – ٢٠١٩) بالألف ريال قطري

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	معدل النمو السنوي المركب
الأصول	٧٧,٣٥٤,٢٤٤	٩٦,١٠٦,٤٦٤	١٢٧,٣٢٣,٩٨٢	١٣٩,٨٣٤,١٢٨	١٥٠,٣٧٤,٨٧٦	١٥٣,٢٣٢,٣٦٥	١٦٣,٥١٩,٢١١	١٣,٣٪
التمويل	٤٧,١٣٩,٤٦٦	٥٩,٦٨١,٥٣١	٨٧,٥١٥,٣٨٨	٩٨,١٧٠,٥٢٠	١٠٢,٦١٣,٤٩٩	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠	١١٣,٧٥٣,٥٩٣	١٥,٨٪
الودائع	٥٠,٣٦٣,٠٠٧	٦٦,٦٠٤,٨٦٢	٩١,٥٢٠,٥١٤	٩٥,٣٩٦,٧٥٦	١٠١,٨١٤,٥٥١	١٠٠,٥٩٧,٩٨٣	١١١,٦٢٠,٥٦٠	١٤,٢٪
الربح الصافي	١,٣٣٥,٤٠٠	١,٦٠١,٤٣٢	١,٩٥٤,٣٢٤	٢,١٥٥,١٠٤	٢,٤٠٥,٤٢٥	٢,٧٥٥,٣١١	٣,٠٥٥,٤٢٣	١٤,٨٪
العائد على متوسط الأصول	١,٨٪	١,٨٪	١,٧٪	١,٦٪	١,٦٪	١,٨٪	٢,٠٪	
العائد على متوسط حقوق الملكية	١١,٦٪	١٨,٤٪	١٥,١٪	١٥,٠٪	١٥,٨٪	١٧,٤٪	١٨,١٪	
نسبة التكلفة إلى الدخل	٨٨,٦٪	٨١,٧٪	٨٠,٦٪	٢٩,٨٪	٢٦,٦٪	٢٥,٤٪	٢٢,٨٪	

نظرة على الأعمال للعام ٢٠١٩

خلال العام ٢٠١٩، حققت جميع قطاعات الأعمال أداءً إيجابياً. وقد قامت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد بتسريع وتيرة نموها في عام ٢٠١٩ مسجلةً نمواً في الدخل التشغيلي بنسبة ١١,٨٪ مقارنة بعام ٢٠١٨. ونمت محفظة التمويل بنسبة ٨,٤٪، وأظهرت ودائع العملاء نمواً بنسبة ١٠,٣٪ مقارنة بالعام السابق. وإن تفوق نمو المصرف على أداء السوق المحلي يستند بشكل أساسي، على التحول الرقمي الكبير الذي أحدثه المصرف على مختلف المنتجات والخدمات والعمليات لديه، مما أدى إلى زيادة تدريجية في حصته من السوق المحلي.

وقد واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات تعزيز مكانتها في قطر باعتبارها الجهة المفضلة والموثوقة للعملاء من الشركات حيث حققت نتائج إيجابية خلال عام ٢٠١٩. كما حافظت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات على أحجام تمويل عالية مما ساهم إيجاباً في زيادة صافي دخل المصرف.

وعلى الرغم من أن عام ٢٠١٩ كان عاماً مليئاً بالتحديات كالأعوام السابقة، فقد تمكن المصرف من إدارة رأس المال وتحديات السيولة بفعالية والحفاظ على تكلفة التمويل عند مستويات معتدلة رغم المنافسة الشديدة محلياً وعالمياً. وخلال العام ٢٠١٩ أيضاً، جمع المصرف أكثر من ٩٠٠ مليون دولار أمريكي بمعدلات ربح فعالة من خلال الإصدارات العامة والإيداعات الخاصة للصكوك مع المستثمرين في جميع أنحاء آسيا وأوروبا والشرق الأوسط.

في نوفمبر ٢٠١٩، قامت وكالة التصنيف الائتمانية العالمية «فيتش» بتأكيد تصنيف المصرف الائتماني طويل الأجل عند مستوى «A». وفي ديسمبر ٢٠١٩ أيضاً، قامت وكالة التصنيف الدولية «موديز» بتصنيف الودائع على المدى الطويل للمصرف عند مستوى «A1». وفي مايو ٢٠١٩ قامت وكالة التصنيف الدولية «كابيتال إنتيليجنس» بتأكيد تصنيف القوة المالية للمصرف عند مستوى «A+». وفي مارس ٢٠١٩ قامت وكالة التصنيف الدولية ستاندرد آند بورز بتأكيد تصنيف المصرف عند مستوى «A-».

وكالة التصنيف	على المدى الطويل	على المدى القصير	النظرة المستقبلية
ستاندرد آند بورز	A-	A-2	مستقرة
كابيتال انتيليجنس	A+	A1	مستقرة
فيتش	A	F1	مستقرة
موديز	A1	P-1	مستقرة

وعلى ضوء أدائه المتميز، واستثماراته المستمرة في الابتكارات الرقمية لخدمة العملاء، حصل المصرف على تقدير وتكريم المؤسسات الدولية المرموقة باعتباره أحد أبرز المصارف الرائدة في قطر والمنطقة. وفي عام ٢٠١٩، حصد المصرف ما يزيد عن ٢٠ جائزة، لعلّ أبرزها جائزة «أفضل بنك في قطر» ضمن جوائز يوروموني، وجائزة «أفضل مصرف إسلامي في الشرق الأوسط» من مجلة «ذي بانكر» – مجموعة فاينانشيال تايمز، وجائزة «أفضل مؤسسة مالية إسلامية في قطر» من مجلة غلوبال فاينانس. وتقديراً لمسيرة التحول الرقمي التي ينتهجها، حصد المصرف جائزة «أفضل بنك رقمي مبتكر في قطر» وجائزة «أفضل بنك رقمي للعملاء في قطر» من مجلة غلوبال فاينانس.

التحول الرقمي، برنامج QIB+

من المؤكّد أنّ الخدمات المالية لدى المصرف ستتطوّر بشكل كبير في المستقبل. وخلال العامين الماضيين عمل المصرف على وضع وتنفيذ أجندة واسعة وطموحة لمسيرة التحول الرقمي لديه، بهدف تطوير نموذج عمل حقيقي يرتكز بشكل أساسي على خدمة العملاء، بما في ذلك تطوير تجربة العملاء الرقمية بشكل يميّز المصرف عن كافة منافسيه في السوق المحلي، ويعالج أساليب الشراء الجديدة. كما يعمل المصرف على تطوير وسائل انجاز المعاملات من خلال تزويد العملاء بتجربة القنوات المتعددة، لا سيما فيما يتعلق بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق جوال المصرف. كذلك يعمل المصرف على تسهيل كافة العمليات لديه لتوفير تجربة مصرفية سهلة تناسب كافة العملاء وتحقيق الكفاءة التشغيلية، وتأكيد الحفاظ على أمن كافة معاملات وبيانات العملاء.

وقد نجح المصرف في إطلاق العديد من المنتجات والحلول المبتكرة في السوق القطري، من خلال اعتماده منهجية مرنة واستخدام نهج تدريجي في تنفيذ كافة المشروعات. وقد كان المصرف سباقاً، والأول في قطر، في طرح مبادرة التمويل الفوري من المصرف، أسرع وأسهل طريقة للحصول على تمويل شخصي في قطر، حيث تتيح هذه الخدمة للعملاء المؤهلين من المصرف الحصول على تمويل بسهولة ويسر من خلال تطبيق جوال المصرف الحائز على جوائز عالمية. كما كان المصرف أيضاً سباقاً في السوق المحلي، في منح عملائه المؤهلين فرصة الحصول على بطاقة ائتمانية من خلال تطبيق الجوال، والتي تمكنهم التقدم بطلب، والحصول على الموافقة، ومن ثم استلام بطاقة ائتمانية مخصصة تلبي احتياجاتهم الخاصة في غضون دقائق معدودة. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال مبادرة فتح الحساب رقمياً، يمكن للعملاء الجدد فتح حساب جاري أو حساب توفير، بطريقة سهلة وسريعة بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية المبتكرة.

وفي عام ٢٠١٩، أطلق المصرف أيضاً العديد من المنتجات الجديدة لعملائه من الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير حلول وخدمات مالية رقمية شاملة تلبي كافة احتياجاتهم المصرفية. وتشمل هذه الخدمات خدمة نقاط البيع الإسلامية (POS)، وموقع نظام حماية الأجور (WPS)، وأول بطاقة ائتمانية مشتركة للشركات في قطر بالتعاون مع Ooredoo.

ولتزويد عملائه بتجربة مصرفية سهلة وآمنة ومريحة، قام المصرف بتحديث منصات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات عبر الانترنت، مما يتيح لعملائه إدارة معظم احتياجاتهم المصرفية اليومية رقمياً في أي وقت ومن أي مكان، دون الحاجة إلى زيارة أي فروع المصرف.

وخلال الأعوام الماضية، زادت أهمية الجوال والانترنت للخدمات المصرفية بشكل كبير، بسبب التغييرات الطارئة على ديموغرافيات وسلوكيات العملاء بشكل عام، حيث يتوقع العملاء اليوم أن تكون كافة الخدمات المصرفية متاحة أمامهم في أي وقت ومن أي مكان. وتلبية لحاجات العملاء، واصل المصرف في إطلاق خدمات وحلول رقمية إضافية مهمة عبر تطبيق جوال المصرف، بما في ذلك خدمة الاكتتاب الالكتروني، وتحويل الأموال عبر ويسترن يونيون، وإمكانية التقدم بطلب للحصول على منتجات تكافل رقمياً، بالإضافة إلى ميزات إدارة بطاقات الائتمان والخصم.

المسؤولية الاجتماعية

بوصفه رائد الخدمات المصرفية الإسلامية وشريكاً فاعلاً في تقديم الدعم المستمر للأنشطة المجتمعية، يضع المصرف المسؤولية الاجتماعية على رأس أولوياته. وينعكس ذلك في المساهمات الأساسية التي يقوم بها لدعم الإنسان، والصحة، والتعليم، والأنشطة الرياضية في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية للمصرف.

وفي عام ٢٠١٩، أطلق المصرف حساب «البداية»، الذي يوفر للطلاب الجامعين فرصة فتح أول حساب مصرفي لهم بطريقة سهلة وسريعة ومتطورة، من خلال تطبيق خاص، يتيح لهم فرصة التعرف على مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية والحصول عليها. ويساهم حساب البداية بشكل كبير في استكمال برنامج المصرف المستمر لمحو الأمية المالية، «كيف تدير الأموال»، حيث يعمل على تزويد طلاب المدارس والجامعات بثقافة واسعة حول أساليب إدارة الأموال بحكمة من خلال إعداد الميزانية والادخار والاستثمار.

وتعاون المصرف مع وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية لتوفير الفرص أمام عدد من القطريين والقطريات للعمل بالمصرف والاستفادة من المنح التعليمية لتأهيل القطريين. كما دعم المصرف ايضاً الإدارة العامة للمرور للعام الثاني على التوالي، في حملة التوعية «رمضان والقيادة بأمان» والتي استمرت طيلة شهر رمضان المبارك، كما قام بالمصرف أيضاً بالاحتفال بيوم الأرض وذلك بتوزيع ٦٠٠ شتلة زراعة على عملائه مجاناً بالتعاون مع مجمع السليطين الزراعي والصناعي.

نحن في المصرف نعتز ونفتخر بما حققته مسيرتنا من نجاحات خلال السنوات الماضية، والتي ساهمت في تحقيق قيمة حقيقية لجميع المساهمين. وإن هذا النجاح الكبير هو بمثابة الدافع الأساسي للاستمرار في السعي نحو المزيد من التميز رغم كل التحديات. ويمكن للعملاء والمساهمين في المصرف أن يتطلعوا الى المزيد من الابتكارات ليبقى مصرف قطر الإسلامي رائداً للصيرفة الإسلامية في قطر وخارجها.

باسل جمال
الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف

تقرير الأعمال

تقرير الأعمال

شهد العام ٢٠١٩ استمرار نمو نتائج مصرف قطر الإسلامي بشكل قياسي هو الأعلى في تاريخه، وهو ما يعكس قوة أداء جميع مجموعات وأقسام المصرف. وحقق المصرف أرباحاً صافية بلغت ٣,٠٥٥ مليار ريال قطري بنسبة زيادة ١٠,٩٪ عن العام الذي سبق. بينما بلغ إجمالي موجودات المصرف ١٦٣,٥ مليار ريال قطري بنسبة زيادة ٦,٧٪ مقارنة مع العام الذي سبقه.

مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

في عام ٢٠١٩، واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في المصرف تقديم أداء قوي على الرغم من الظروف الصعبة التي واجهها السوق في ظل المنافسة الشديدة. وقد أجرينا العديد من التحديثات التي تمكّنا من خلالها ابتكار وتعزيز أفضل العروض والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي حافظت على القيم الأساسية، ووفرت تجربة فريدة ومبتكرة للعملاء. وركز المصرف بشكل أساسي على الاستثمارات الاستراتيجية في التحول الرقمي للمنتجات والخدمات والعمليات في قنواتنا المصرفية الالكترونية والتقليدية على حد سواء.

وتسارع نمو مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في عام ٢٠١٩ مع نمو إجمالي في الإيرادات بنسبة ١١,٨ ٪ مقارنة بعام ٢٠١٨. وارتفعت محفظة التمويل بنسبة ٨,٤ ٪، فيما شهدت ودائع العملاء نمواً بنسبة ١٠,٣٪ مقارنة بالعام السابق. إن نمو المصرف يعتمد بشكل أساسي على التحوّل الرقمي لكافة المنتجات والخدمات والعمليات، وسرعة نمو السوق القطري، ما أدى إلى زيادة تدريجية في الحصة السوقية للمصرف.

وبعد الإطلاق الناجح لخدمة فتح حساب التوفير وحساب «مسك» عبر تطبيق جوال المصرف، كنا أول مصرف في قطر يطرح خدمة فتح الحساب رقمياً للعملاء الجدد، والتي تتيح للعملاء المستقبليين أيضاً فرصة فتح حساب جاري جديد وتحويل رواتبهم إلى المصرف بسهولة من خلال تطبيق جوال المصرف الحائز على عدّة جوائز عالمية مرموقة بسهولة وسرعة من أي مكان وفي أي وقت دون الحاجة إلى زيارة أي من فروع المصرف. ولتوفير تجربة سلسة، دمج المصرف أيضاً ميزة «المحادثة المباشرة» عبر تطبيق جوال المصرف، ما يتيح للعملاء التواصل مباشرة مع ممثل خدمة عملاء المصرف في حال الحاجة لأي استفسار أو الرغبة في الحصول على الدعم في أي وقت أثناء عملية فتح الحساب. وتأتي هذه المبادرة في إطار عملية التحوّل الرقمي الحالية التي ينتهجها المصرف والتي تتيح للعملاء المستقبليين الانضمام إلى أسرة المصرف عن طريق فتح أي من الحسابات عبر تطبيق جوال المصرف.

ولقد مر تطبيق جوال المصرف بتحولات هائلة وتحديثات هامة على مر الأعوام الماضية لمواكبة التطورات عالية التقنية للإنترنت. ويسهّل التطبيق المتطور والمحدّث الحصول على الخدمات المصرفية على مدار اليوم وطيلة أيام الأسبوع أفضل من أي وقت مضى، حيث قمنا بتطويره آخذين بعين الاعتبار المتطلبات المصرفية اليومية للعملاء. وبعد التحديث، أصبح بإمكان العملاء الآن الاشتراك الكترونياً في أي اكتتاب عام جديد يتم طرحه. وتتيح هذه العملية للعملاء، الذين قاموا بالتسجيل مسبقاً، الاشتراك في عمليات الاكتتاب عن أنفسهم وبالنيابة عن أبنائهم تحت سن ١٨ عاماً خلال دقائق معدودة ودون الحاجة إلى أية أوراق أو زيارة أي من فروع المصرف. وتمت تجربة هذه الخدمة بنجاح خلال الاكتتاب العام الأولي لشركة بلدنا، والذي حقق نجاحاً باهراً حيث تم تنفيذ حوالي ٥٥٪ من إجمالي الاشتراكات في الاكتتاب الكترونياً.

وقدم المصرف أيضاً ميزة جديدة مبتكرة تتيح لعملاء المصرف الجدد والحاليين طلب التمويل وحسابه عبر تطبيق جوال المصرف، حيث تمكن حاسبة التمويل العملاء من حساب التمويل على أساس الدخل والأقساط الشهرية المتوقعة. ويمكن الوصول إلى هذه الخدمة بسهولة عبر صفحة تسجيل الدخول في تطبيق جوال المصرف. ويمكن للعملاء المهتمين التقدم بطلب للحصول على التمويل بسهولة من خلال التطبيق، حيث يقوم أحد موظفي المصرف بمتابعة المعاملة وإكمالها عبر الهاتف. هذا بالإضافة إلى خدمة «التمويل الفوري» الحالية المقدمة للعملاء المعتمدين مسبقاً، ونعتز بكوننا المصرف الإسلامي الوحيد في العالم الذي يوفر هذه الخدمة الرقمية.

وقدم المصرف أيضاً حساب «البداية»، وهو الحساب الأول من نوعه في قطر الذي يتيح للطلاب الجامعيين فتح حسابات مصرفية، بالإضافة الى منحهم بطاقة ائتمان مؤهلة مسبقاً، بطريقة عصرية وفعالة. ولأننا في المصرف ندرك الأسلوب الذي يفضله الطلاب فيما يتعلق بالأعمال المصرفية، قدمنا خدمة حساب «البداية» عبر تطبيق جوال المصرف لتسهيل عملية فتح الحساب. وخلال هذه العملية الرقمية، يقوم الطلاب بإجراء اختبار قصير حول البطاقات الائتمانية، ويحصلون على درجة فورية عبر الإنترنت تتيح لهم اختيار بطاقتهم الائتمانية، حيث يُطلب منهم كخطوة ثانية زيارة أحد أكشاك المصرف بالجامعة للتوقيع على جميع المستندات المطلوبة والحصول على بطاقات الخصم والائتمان الخاصة بهم.

وإلى جانب تسهيلات «التمويل الفوري» عبر تطبيق جوال المصرف، أضاف المصرف خدمة أخرى إلى مجموعة خدماته المتميزة عن طريق تقديم «البطاقة الائتمانية الفورية» عبر تطبيق جوال المصرف. وتوفر هذه الخدمة الخطوات الكاملة للعملاء المؤهلين إصدار البطاقة الائتمانية عبر تطبيق جوال المصرف للعملاء، ما يتيح لهم التقدم بطلب للحصول على البطاقة التي تلائم احتياجاتهم وتتوافق مع معاييرهم المالية، حيث يتم استكمال كافة الخطوات رقمياً في غضون دقائق معدودة ويتم تسليم البطاقة للعميل عن طريق البريد أو عن طريق مركز خدمات المصرف وفق اختياره.

ولتلبية الاحتياجات الرقمية والمالية لجميع عملائه، أطلق المصرف منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت الجديدة والمحدثة، مع وجود ميزة تسجيل دخول واحدة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر تطبيق جوال المصرف على حد سواء. وفي إطار استراتيجية التحول الرقمي التي ينتهجها المصرف والتي تهدف إلى تزويد العملاء بخدمات مصرفية سهلة ومريحة وآمنة، تتيح هذه المنصة للعملاء الحصول على نظرة شاملة على حساباتهم من خلال لوحة معلومات، ومخططات بيانية لأنماط إنفاقهم عبر مختلف الفئات، والدفعات المستقبلية ونقاط أبشر. بالإضافة إلى ذلك، يحتوي النظام الأساسي عبر الإنترنت على قسم جديد يسمى المتجر «Marketplace» يمكن لمستخدمي المصرف من خلاله البحث والتقدم بطلب للحصول على المنتجات وإيجاد خصومات حصرية وتقديم الطلبات للحصول على الخدمات المتوفرة كالتقدم بطلب الحصول على بطاقة ائتمان أو شيك. كما يمكن للمستخدمين الآن استخدام النظام الأساسي لحساب وطلب التمويل الشخصي دون الاضطرار لزيارة أي من فروع المصرف.

ولتعزيز التحويلات المالية بطريقة سلسلة وآمنة، طرح المصرف خدمة سريعة وموثوقة لتحويل الأموال على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع من خلال الشراكة مع أحد أكبر شركات تحويل الأموال في العالم «Western Union». وتتيح هذه الخدمة لعملائنا تنفيذ المعاملات في الوقت الفعلي، وإجراء عمليات تحويل الأموال دولياً عبر تطبيق جوال المصرف إلى شبكة التحويلات الموزعة عبر ٥١٢٠٠٠ موقع في أكثر من ٢٠٠ دولة ومنطقة حول العالم.

ولأول مرة في قطر، تعاون المصرف مع شركتي فيزا و«بيمة» لتوفير خدمة التحكم في تعاملات بطاقة فيزا (Visa Transaction Control (VTS والقدرة على شراء منتجات «التكافل» الكترونياً عبر تطبيق جوال المصرف. ويعد التحكم في تعاملات بطاقة فيزا ميزة مبتكرة تمنح حاملي هذه البطاقات الائتمانية المزيد من التحكم في بطاقاتهم عبر خصائص مثل تفعيل البطاقات أو إيقاف البطاقات، وضوابط الإنفاق البسيطة والفعالة، وتفعيل أو إيقاف المعاملات عبر الإنترنت، بالاضافة إلى الخصائص التي يمكن إدارتها رقمياً من خلال التطبيق.

ومع ميزة وثيقة «التكافل»، يمكن للعملاء الذين لديهم وثيقة «تكافل» سيارات حالية، تجديد برنامج التأمين الحالي عبر التطبيق، كما يمكنهم أيضاً شراء منتج تكافل «التأمين العائلي» فوراً، والذي يوفر صندوق إغاثة بأسعار معقولة في حالة الأزمات غير المتوقعة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للعملاء الآن شراء «تكافل السفر» للسفر الى وجهات دولية متعددة بشكل آمن ومضمون، كل ذلك من خلال خطوات سهلة وسريعة عبر تطبيق جوال المصرف.

ويعد تطبيق جوال المصرف بوابة إلى عالم من المكافآت، إذ يمكن الوصول بسهولة إلى برنامج الولاء والمكافآت المبتكر «أبشر» عبر تطبيق جوال المصرف في أي وقت ومن أي مكان، ما يتيح للعملاء استعراض واستبدال نقاط أبشر التي قاموا بجمعها عن طريق المعاملات المصرفية المختلفة. وتم تصميم البرنامج لمكافأة العملاء الأوفياء، حيث يفوز العملاء بنقاط أبشر في كل مرة يقومون فيها بتحويل رواتبهم، أو فتح حسابات الودائع الثابتة، أو استخدام بطاقات الخصم والائتمان الخاصة بالمصرف، أو إجراء التحويلات عبر مختلف قنوات المصرف الالكترونية. علاوة على ذلك، قدمت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد أيضاً عدداً من الحلول المخصصة لشرائح محددة والتي تلبي الاحتياجات المتنوعة لعملائها في بيئة منخفضة العوائد. وأطلق المصرف الجولة الثالثة من حساب التوفير «مسك» لمواصلة تشجيع عملائنا على ثقافة الادخار. وضاعف المصرف هذا العام عدد الفائزين بالجائزة الأسبوعية ومنحهم فرصة أكبر للفوز، ففي كل أسبوع يتم مكافأة عشرة فائزين محظوظين بجوائز نقدية بقيمة ١٠,٠٠٠ ريال قطري ليصل عدد الفائزين الأسبوعيين في العام إلى ٥٢٠ فائزاً. بالإضافة إلى ذلك، سيفوز عميلان محظوظان شهرياً بجائزة وقدرها ٥٠,٠٠٠ ريال قطري ليصل مجموع الفائزين بالجوائز الشهرية إلى ٢٤ فائزاً. وسيتم السحب على الجائزة الكبرى بقيمة ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري في نوفمبر ٢٠٢٠. وسيكون إجمالي عدد الفائزين في هذا الإصدار الجديد ٥٤٥ فائزاً بإجمالي جوائز تبلغ قيمتها ٧,٤ مليون ريال قطري.

ومع حرصنا على تعزيز خدماتنا المصرفية ورفاهية العملاء في فروع المصرف، قمنا بافتتاح ثمانية فروع مختلفة في المجمعات التجارية لتنضم إلى شبكة فروعنا المؤلفة من ٢٩ فرعاً تغطي دولة قطر بأكملها. وتقدم جميع الفروع مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات لتلبية الاحتياجات المالية اليومية والمتخصصة لعملائنا. وفي إطار مبادرة التحول الرقمي التي ينتهجها المصرف والتي تهدف إلى تعزيز تجربة العملاء وراحتهم، فإننا نمضي قدماً باتجاه أتمتة معظم الخدمات المقدمة في الفروع. وتم حالياً تقديم خدمة التمويل الفوري في فروع المصرف حيث يمكن للعملاء الاستفادة من التمويل على الفور استناداً إلى أهلية العميل. ويمكن للعملاء الوصول إلى خدمات الفروع بالإضافة إلى الميزات عبر الإنترنت التي تتيح لهم فتح حسابات مصرفية والتقدم بطلب للحصول على مجموعة من منتجات التمويل وبطاقات الائتمان وتلقي مشورات الخبراء والمشورات المتخصصة حول مختلف الخدمات المصرفية الإسلامية وخدمات التكافل.

مجموعة الخدمات المصرفية للشركات

تغطي مجموعة الخدمات المصرفية للشركات، الخدمات المصرفية للشركات المحلية والأجنبية والتمويل التجاري وتمويل المشروعات والنفط والغاز والمعاملات المصرفية. هذا بالإضافة إلى الخزينة والمؤسسات المالية والشركات الدولية التابعة. تتمثل الأهداف الرئيسية للمجموعة في العمل كمصرف رئيسي للشركات المحلية والدولية العاملة في قطر وخارجها من خلال تقديم خدمات وحلول مالية شاملة تلبي متطلباتها. وعلى الرغم من تحديات ٢٠١٩ المتعلقة بالوضع الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتباطؤ العالمي والإقليمي في النمو الاقتصادي والمنافسة المصرفية الشديدة، فقد حققت جميع الوحدات التابعة لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات أداءً إيجابياً خلال عام ٢٠١٩، وتم إطلاق وتسويق العديد من المنتجات الجديدة والمبتكرة لتوفير كامل الحلول والخدمات المالية لعملائنا من الشركات. وتشمل هذه الوحدات منصة الخدمات المصرفية للشركات عبر الانترنت، ونظام نقاط البيع، ونظام حماية الأجور، وأربعة أنواع من البطاقات الائتمانية للشركات. بالإضافة إلى العديد من إجراءات إعادة تصميم العمليات، مما أتاح رفع مستوى الخدمة وتحسين عملية اتخاذ القرار. وتعد هذه الخطة استمراراً لاستراتيجية التحول الرقمي لدى المصرف، الهادفة إلى تسهيل الخدمات وتعزيز المنتجات المقدمة لعملائنا.

مجموعة الخدمات المصرفية للشركات: واصلت المجموعة تعزيز مكانتها في قطر باعتبارنا المصرف المفضل للعملاء من الشركات وحققت نتائج عالية في عام ٢٠١٩ على الرغم من أن تقليص الأرباح شكّل تحدياً كبيراً. وعلى مدار العام، حافظت المجموعة المصرفية للشركات على حجم تمويل أعلى، مما ساهم إيجابياً في صافي دخل المصرف بمقدار ٤,٦٪ مقابل العام السابق. بالإضافة إلى ذلك، واصلت المجموعة التركيز على تنويع الأعمال، وتشجيع المنتجات المالية الكاملة والحفاظ على هامش سليم للعائدات المالية. علاوة على ذلك، بذلت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات جهدًا كبيراً لتطوير جودة محفظتها لإبقاء محفظة التمويل المتعثر عند أدنى مستوى في القطاع المصرفي القطري.

وحدة الحكومة والنفط والغاز وعبر الحدود: واجهت الوحدة عاماً صعباً بسبب المنافسة على الودائع إلا أنها تمكنت من تنويع العلاقات والحفاظ على استقرار تمويل الودائع وتطوير علاقات قوية مع كيانات جديدة.

وحدة الشؤون التجارية: واصلت الوحدة مسارها التصاعدي خلال عام ٢٠١٩ وتمكنت من بناء علاقات جديدة في قطاعات السيارات واللوجستيات والخدمات وسوق السلع الاستهلاكية السريعة، بهدف التنويع. كما واصلت الوحدة تحويل نموذج أعمالها الناجح إلى التركيز على هذه الأسواق الناشئة في قطر.

وحدة المقاولات والعقارات: واصلت الوحدة نموها خلال عام ٢٠١٩ حيث شهدت نمواً صحياً في حجم المحفظة وولدت زيادة في عائدات التمويل بنسبة ١٧,٢٪ و٣٤,٢٪ على التوالي. وواصلت مجموعة المقاولات التركيز على المشاريع الجديدة التي تدعم رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والتي تم تحقيقها من خلال الارتباط الوثيق مع المقاولين الأساسيين العاملين في قطر.

وحدة أصحاب الثروات الكبيرة والتغطية والأعمال: حققت الوحدة نمواً في حجم محفظة التمويل والعائدات بنسبة ٢٣,١٪ و١٨,٧٪ على التوالي في عام ٢٠١٩. وحققت مجموعة الأعمال في المصرف نجاحاً كبيراً في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٩ مع زيادة حصتها في السوق والتركيز على الأعمال المولدة للأجور والتحول الرقمي لخدمات الشركات. علاوة على ذلك، تمكنت الوحدة من تحويل عملية الموافقة الى عملية رقمية شاملة على جميع طلبات التمويل الخاضعة للمعايير، لتقديم خدمة تنافسية سريعة للغاية في القطاع.

وحدة المؤسسات المالية: عززت الوحدة العلاقات مع المؤسسات المالية في مناطق جغرافية مختلفة وسهّلت عمليات تجارية كبيرة عبر الحدود. وتلعب الوحدة دوراً رئيسياً في دعم احتياجات المصرف التمويلية من خلال العمل بشكل وثيق مع وحدة الخزينة لتنويع تمويل المصرف وترتيب تسهيلات ثنائية ذات تكلفة معقولة للمصرف، وتوسيع علاقات الخزينة وإيداعات المؤسسات والشركات. وتعمل الوحدة باستمرار على زيادة وتعزيز علاقات المراسلة المصرفية في جميع أنحاء العالم، لضمان التنوع والتمويل الثابت من مختلف المناطق الجغرافية في العالم.

وحدة الخزينة: باعتبارها جزءً من مجموعة الخدمات المصرفية للشركات، تعمل وحدة الخزينة بشكل وثيق مع مدراء العلاقات المصرفية للشركات لتقديم منتجاتها وخدماتها الواسعة لجميع عملاء المصرف. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الخزينة بالتنسيق مع كافة فروع مجموعة المصرف والشركات التابعة لها المحلية والأجنبية فيما يتعلق بأنشطة البيع والتمويل المتبادل. كما تقوم وحدة الخزينة بأعمالها في الأسواق المالية، وأسواق المشتقات والاستثمارات المنظمة، وسوق ديون رأس المال، وسوق الأسهم المحلي، ومبيعات الخزينة. ويستند عمل وحدة الخزينة على نموذج الأعمال المتكامل الذي يركز بشكل أساسي على العملاء، بحيث يتم تقديم جميع منتجات وخدمات الخزينة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من قبل فريق مبيعات الخزينة بدعم من المكتب المشترك بين المصارف وفريق الهيكلة ومدراء العلاقات. كما يقدم الفريق تداولات الصكوك للعملاء من المؤسسات والشركات وعملاء المصرف من النخبة في الأسواق الابتدائية والثانوية.

وبالرغم من أن عام ٢٠١٩ كان عاماً آخر مليئاً بالتحديات، فقد تمكنت وحدة الخزينة بمهارة من إدارة تحدي السيولة الذي تسببت به المنافسة الشديدة في جذب ودائع جديدة محلياً ومن علاقات عبر الحدود. ونتيجة لذلك، دعمت الخزينة نمو المصرف من خلال إدارتها الفعالة للسيولة والميزانية العمومية للمصرف، وتنويع قاعدة العملاء مع الحفاظ على تكلفة التمويل عند مستويات معقولة.

وحدة الأعمال الدولية: واصلت الوحدة إدارة الفروع والشركات التابعة الدولية عن كثب من أجل تحسين أداءها المالي وإدارتها للمخاطر. وواصلت جميع الفروع والشركات التابعة في جميع الدول تقديم أداء مربح رغم الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية الصعبة. ونركز حالياً على تحويل وتطوير الكفاءة لمواءمة هذه الشركات التابعة لاستراتيجية المصرف. بالإضافة إلى ذلك، يعمل المصرف على تقييم الفرص المتاحة في السوق لتوسعة شبكة المصرف دولياً ضمن الاستراتيجية الشاملة له.

المجموعة المالية

واصلت المجموعة المالية قيادة الإستراتيجية المالية للمصرف وإدارة أدائه بشكل فعال لدعم قدرته على رفع القيمة المستدامة للمساهمين إلى الحد الأقصى. وكانت المجموعة المالية مسؤولة أيضاً عن إعداد التقارير المالية للإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين والمصرف المركزي. كما عززت المجموعة أتمتة عملية إعداد التقارير لضمان موثوقيتها والالتزام بجداولها الزمنية مع التركيز على التوقعات والتحليلات من أجل تتبع التأثير المحتمل للتطورات الحاصلة في السوق، ومبادرات الأعمال المختلفة، لتحقيق هدف مزدوج يتمثل في وضع مالي راسخ ونمو قوي في المحصلة النهائية.

وتولت المجموعة المالية زمام المبادرة للتأكد من أن المصرف يتمتع بإطار عمل قوي يستطيع من خلاله الحفاظ على الرقابة الداخلية الكاملة، المفروضة على التقارير المالية. وبالاستناد إلى إطار الرقابة الداخلية ومعاييرها المحددة، الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (كوسو)، حيث حدّث الفريق المالي مصفوفات التحكم في المخاطر على مستوى المؤسسة وعبر العمليات الرئيسية من أجل تقييم تصميمات الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وخلال العام الحالي، وتلبية لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، وضعت المجموعة خطط اختبار محددة واختبرت بشكل مستقل الكفاءة التشغيلية للعمليات والرقابة على مستوى المصرف لتأكيد ذلك.

وخلال ٢٠١٩، واصلت المجموعة المالية ترؤس عملية تنفيذ قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وقامت المجموعة بالتنسيق مع قسم الامتثال لإجراء تقييم شامل لإلتزام المصرف بقانون حوكمة الشركات، وعملت مع فريق السياسات والإجراءات لضمان سد الفجوات المحددة.

ومع تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (FRS 9)/معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ تغيرت تماماً طريقة البنوك في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لانكشافها الائتماني والتعرف عليها والإبلاغ عنها. وضمنت المجموعة المالية بالتنسيق مع مجموعة المخاطر تبنياً سلساً للمتطلبات المحاسبية من خلال التطبيق المستمر والمراجعة المنتظمة لنماذج الخسائر التي تتيح المحاسبة في الوقت المناسب، وتتبع المخاطر الائتمانية والإبلاغ عنها بكفاءة.

وتنعكس القوة المالية للمصرف في قدرته على إدارة مراكز رأس المال والسيولة. وتواصل المجموعة المالية تنفيذ عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية لتقييم الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والاحتياطات المنشودة لتحسين إدارة نسبة كفاية رأس المال التي وصلت الآن إلى ١٩,٥٪. وتضطلع المجموعة المالية أيضاً بوظيفة إدارة الأصول والخصوم لتقييم تأثير النمو ومزيج الأعمال على وضع سيولة المصرف لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم. كما تواصل المجموعة إدارة برنامج إصدار الصكوك في المصرف لتوليد تمويل أطول أجلاً من قاعدة متنوعة من العملاء. وفي عام ٢٠١٩، جمع المصرف أكثر من ٩٠٠ مليون دولار أمريكي بمعدلات ربح مجزية من خلال الإصدارات العامة والطرح الخاص للصكوك لمستثمرين من آسيا وأوروبا والشرق الأوسط.

وقد نجحت المجموعة المالية في إدارة العلاقة بين المصرف ومختلف هيئات التصنيف المرموقة. ففي نوفمبر ٢٠١٩، قامت وكالة التصنيف الائتمانية العالمية «فيتش» بتثبيت تصنيف المصرف الائتماني عند «A»، وفي ديسمبر ٢٠١٩، ثبتت وكالة «موديز» لخدمات المستثمرين تصنيف الودائع على المدى الطويل للمصرف عند «A1»، وفي مايو ٢٠١٩، قامت وكالة التصنيف «كابيتال انتيليجنس» بتثبيت تصنيف العملات الأجنبية طويلة الأجل للمصرف عند «+A»، وفي مارس ٢٠١٩، ثبتت وكالة ستاندرد أند بورز التصنيف الائتماني للمصرف عند «–A».

وبعد النجاح الذي حققه المصرف في الربع الثالث من عام ٢٠١٩، تواصلت المجموعة المالية كعادتها عند إصدار النتائج الربعية مع المستثمرين والمحللين الذين يقدمون رؤية أفضل لأدائها وتوجيهها المالي للفترات المقبلة. وتتواصل المجموعة المالية مع أصحاب المصلحة بشكل دوري من خلال الاجتماعات الفردية والقنوات الالكترونية، بما في ذلك قسم علاقات المستثمرين المطور على الموقع الالكتروني الخاص بالمصرف ومن خلال تطبيق علاقات المستثمرين للأجهزة المحمولة. وخلال العام، وفي إطار مبادرات المصرف الرقمية، أطلق المصرف مشروع تقييم شامل لكفاءة إطار عمل حوكمة البيانات بما في ذلك حوكمة البيانات وإدارة البيانات وجودة البيانات وهيكل المؤسسة. ويعكف المصرف حالياً على إنشاء مكتب إدارة بيانات على مستوى المؤسسة يتبع للمجموعة المالية لضمان الحوكمة والإدارة المناسبة لأصول البيانات لديه.

مجموعة المخاطر

تقوم مجموعة المخاطر بإدارة عمليات التصميم والحوكمة، على مستوى مجموعة المصرف، لضمان الاستقلالية عن الأعمال التي تدعمها. وتعتبر القدرة على إدارة المخاطر واحدة من القدرات الأساسية للمصرف، وهي مدعومة بسلوك قوي ونهج فعال لإدارة المخاطر. ويعرّف المصرف المخاطر على أنها احتمال الخسارة أو تحقيق نتيجة غير مرغوبة فيما يتعلق بتقلب الأرباح الفعلية نسبة إلى الأرباح المتوقعة أو كفاية رأس المال أو السيولة.

تغيرت منهجية وأساليب إدارة المخاطر في المصرف بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، حيث أدت الأطر التنظيمية التي انبثقت عن الأحداث الجيوسياسية العالمية والإقليمية إلى موجة من التغير في عملية إدارة المخاطر. واشتملت تلك الأطر على متطلبات أكثر تفصيلاً وتشدداً كتلك المتعلقة برأس المال، ومتطلبات نسبة الدين، والسيولة، والتمويل، بالإضافة إلى مقاربات مختلفة لحساب الخسائر المستقبلية ووضع مخصصات لها في إطار معيار المحاسبة الدولي FAS30. وخلال عام ٢٠١٩ واصل المصرف بذل جهود كبيرة وتنفيذ استثمارات مالية للتعامل مع المخاطر الأحدث نسبياً (كتلك المتعلقة بالأمن السيبراني والنماذج والتكنولوجيا المستخدمة للتصدي لها). وعلاوة على ذلك، قام المصرف بإدراج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في سياسات تحمل المخاطر، للمساعدة في قياس الاستدامة والتأثير الأخلاقي للاستثمار في الأعمال التجارية.

ويتمثل أحد المكونات الهامة لنهج إدارة المخاطر في ضمان تحديد المخاطر العالية المتصاعدة أو المخاطر الناشئة بشكل مناسب وإدارتها وإدراجها في عمليات التقدير والإدارة والقياس والرصد.

وتضمن هذه الممارسات امتلاك الإدارة نظرة مستقبلية فيما يخص تقييمها للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة. وتشرف مجموعة المخاطر على الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى تحديد مخاطر جديدة أو متصاعدة أو ناشئة، بما في ذلك آليات الرقابة، واختبارات التحمل، وقياس مستوى المحفظة، وأنشطة الرصد والإبلاغ، والتقييم المستمر للتطورات القطاعية والتنظيمية.

وتعمل الاختبارات التي تجرى على مستوى المصرف على تقييم الميزانية العمومية الرئيسية، وبيان الإيرادات، والتأثيرات على رأس المال، الناشئة عن التعرض للمخاطر والتفاوت على مستوى الأرباح. ويتم استخدام النتائج من قبل مجلس الإدارة ولجان إدارة المخاطر في المصرف لتقييم مستوى أداء المصرف ورأس المال تحت الضغط، ومراجعة المعدلات المالية من خلال مقارنتها بالأطر التنظيمية والأهداف الداخلية. كما يتم إدراج النتائج في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وتحليل خطط رأس المال.

كما وضعت فرق المخاطر والمالية والخزينة خطة تعافي سيولة ترسم إطاراً مرناً وشاملاً أظهرت أن المصرف يمتلك حوكمة صحيحة تضمن اتخاذ قرارات مناسبة وفي الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الخطة خيارات التعافي الموثوقة التي تساعد المصرف على تحقيق التعافي وتعزيز مكانته فيما يتعلق بمستويات السيولة.

وامتثالاً لتوجيهات مصرف قطر المركزي، شرع المصرف في تنفيذ مشروع خاص بمعيار المحاسبة الدولي ٣٠ (FAS30) حيث يتم إدارة هذا المشروع بشكل مركزي، ويتضمن مشاركة مختلف الأقسام وخبراء متخصصين حول المنهجيات، ومصادر البيانات ونماذجها، وعمليات تكنولوجيا المعلومات، وإعداد التقارير. وارتكزت الإدارة العامة لتنفيذ المشروع على اللجنة التوجيهية الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي ٣٠ وضمت ممثلين عن كافة

المجموعات بالإضافة الى مجموعات المخاطر والمالية. وتم تقديم التوجيه والتدريب اللازم على استخدام معيار المحاسبة الدولي ٣٠ في مختلف أقسام المصرف وأقسام الدعم الأخرى. كما عملت المجموعة على تعزيز ممارسات الحوكمة الخاصة بناء على أطر التصنيف والقياس والتعثر الجديدة. وتسعى مجموعة المخاطر إلى ضمان تنفيذ عمليات التحقق من وجود الضوابط المناسبة على العمليات الجديدة وغيرها من المجالات الهامة.

كما تعمل مجموعة المخاطر على إدارة النموذج الخاص بمعيار المحاسبة الدولي ٣٠ – خسائر الائتمان المتوقعة، وكذلك على مراجعة متطلباتها وسياسة خسائرها لتعكس المتطلبات التنظيمية والخسارة الفعلية للمصرف. وتقوم مجموعة المخاطر أيضا بمراجعة أرقام خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى تقييم حسابات المشكلة، والخسارة الحاصلة مؤخراً، والتغيرات في العوامل الأخرى، بما في ذلك تركيبة ونوعية المحفظة والظروف الاقتصادية وذلك على أساس تقرير الربع السنوي للبيانات المالية وتقارير مجلس الإدارة والتقارير التنظيمية، وللإدارة الداخلية.

تشكل عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية عنصراً هاماً في تقييم كفاية رأس المال للمجموعة، بالإضافة إلى توفير تقييم استشرافي لقدرة المجموعة على العمل في وضع اقتصادي أكثر صعوبة. وتساعدنا نتائج هذه العملية على تحديد وتخطيط كيفية تعزيز مكانة مجموعة مصرف قطر الإسلامي بأقوى طريقة ممكنة خاصة في بيئات العمل الصعبة. كما يدعم الامتثال في تقديم التقارير تطبيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لدى مصرف قطر المركزي ضمن جهوده الرامية إلى تبني نهج حديث لإدارة رأس المال باستخدام منهجيات أكثر صرامة لإدارة المخاطر ووضعها ضمن إطار إدارة المخاطر الداخلية. وبالتالي فإن المعلومات المستمدة من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال سوف تؤثر على عملية اتخاذ القرار في المصرف، وسيتم استخدامها لتحديد عمليات الإدارة الأخرى، وتطبيقات الأعمال، مثل عملية اتخاذ القرارات الائتمانية، وتحديد حدود المخاطر، وتخصيص رأس المال لوحدات الأعمال، والتخطيط الاستراتيجي، ووضع الميزانيات، وإدارة الأداء.

وبالنسبة لمحفظة الأصول الدولية، التي تديرها مجموعة المخاطر، شهد عام ٢٠١٩ إنجازات كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية التنسيق والخروج لبعض الأصول في أوروبا، بالإضافة إلى تحسين الأصول الأخرى.

كما نجحت مجموعة المخاطر في تنفيذ عمليات مراقبة ائتمانية قوية لتحسين الامتثال والتوافق مع الشروط قبل وأثناء وبعد إنفاق الحدود المعتمدة من خلال إعادة هندسة العمليات داخل المجموعة. وكجزء من عمليات إدارة مخاطر الائتمان، تعمل مجموعة المخاطر بشكل استباقي لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية للتقارير من خلال إعداد التقارير والتحقق من صحتها وصحة موعد تسليمها بشكل دقيق بالكامل.

وكجزء من التركيز على المخاطر التشغيلية وأمن المعلومات واستمرارية الأعمال، تم تطوير نظام إدارة المخاطر التشغيلية خلال ٢٠١٩ لتسجيل أنشطة التقييم الذاتي للمخاطر والتحكم، وفي الوقت نفسه ضمان الرصد المستمر لمؤشرات المخاطر الرئيسية، وإدارة بيانات الخسائر وخطة عمل إدارة المخاطر.

وقد تم تعزيز السياسات ذات الصلة بأمن المعلومات وإدارة استمرارية الأعمال من خلال أخذ التحديات الجديدة الصاعدة في جميع أنحاء العالم بعين الاعتبار. وأجرى المصرف الكثير من التحديثات في مجال أمن المعلومات تشمل الانتقال إلى الجيل التالي من الحماية مما رفع مستوى الأمن حول قواعد البيانات والبنية التحتية في المصرف. وقد دعمت هذه المبادرات استراتيجية التحول الرقمي لدى المصرف خلال ٢٠١٩ والتي ستستمر في المستقبل.

وشكلت التحسينات التي أدخلها المصرف على أمن المعلومات والحماية من هجمات المعلوماتية (السيبرانية) مجالات تركيز رئيسية خلال العام، ولا تزال كذلك، للحد من جميع المخاطر المرتبطة بها من خلال الاختبارات المناسبة وتدريب الموظفين. وأجرى المصرف بنجاح تمارين محاكاة لاختبار قدرته على ضمان الأمن السيبراني وقوة البنية التحتية والعمليات ذات الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تحديث خطط الاستجابة للحوادث والأزمات، بالإضافة إلى خطط استمرارية الأعمال وتسهيلها. ومن الخطوات الرئيسية المتخذة خلال عام ٢٠١٩ الاختبار الكامل والناجح لموقع التعافي من الكوارث وموقع استمرارية الأعمال، لضمان استجابة فعالة لأي أحداث غير مخطط لها وملاءمتها لخدمات وأنظمة المصرف الجديدة والمتطورة.

بالإضافة إلى ذلك، ولضمان اتساق ثقافة إدارة المخاطر في كامل مجموعة مصرف قطر الإسلامي، كان هناك تنسيق وتفاعل وثيق بين جميع الكيانات داخل المجموعة لضمان فعالية سياسات المخاطر وتنفيذها في جميع أنحاء المؤسسة.

مجموعة الاستراتيجية

قيادة عملية التحول الرقمي في المصرف:
خلال عام ٢٠١٨، بدأت مجموعة الاستراتيجية في المصرف بتنفيذ برنامج التحول الرقمي للاستحواذ على الفرص الأولية المتاحة في هذا المجال وإرساء الأسس لرحلة تحول رقمي تستمر لعدة سنوات قادمة تركز خلالها على تعزيز تجربة العملاء والدفع قدماً بالكفاءات التشغيلية.

وفي عام ٢٠١٩، واصل المصرف القيام باستثمارات استراتيجية للتحول الرقمي وطرح تكنولوجيات جديدة وأتمتة النشاطات والعمليات المصرفية وتسهيلها على العملاء والموظفين، كالقدرة على الحصول على تمويل شخصي فوري من خلال تطبيق جوال المصرف الحائز على عدة جوائز عالمية، وهي الخدمة الأولى من نوعها في قطر.

ووضع قسم الاستراتيجية في المصرف في تصوره أنه في عالم الاتصالات عالية التقنية الذي يتبع نهج «الموبايل أولاً» لإنجاز الأعمال والمعاملات سيرغب العملاء بالحصول على خدمات فورية ومخصصة في الوقت الذي يناسبهم، كالقدرة على الاشتراك في الاكتتابات العامة الأولية من أي مكان وفي أي وقت.

وخلال عام ٢٠١٩، عمل المصرف على تسريع وتيرة استثماراته في القنوات الرقمية من خلال توفير منتجاته وخدماته عبر تطبيق جوال المصرف الحائز على عدة جوائز عالمية، والخدمات المصرفية للأفراد والشركات عبر الانترنت التي تم تحديثها مؤخراً، وأجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي متعددة الوظائف، وأجهزة الصراف الآلي التفاعلية (الصرّاف المباشر)، بالإضافة إلى مركز الاتصال الحائز على عدة جوائز.

وبعد مرحلة بحث وتطوير مكثفة لفهم رغبات واحتياجات العملاء المصرفية في قطر، قام المصرف بتحويل رحلة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بالكامل من خلال تحديث يستخدم أحدث التكنولوجيات لتزويد العملاء بواجهة سريعة الاستجابة تتيح لهم الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمزايا من خلال أي جهاز لوحي أو هاتف محمول أو حاسوب.

وفي الوقت نفسه، طرح المصرف خدمات جديدة على منصة الخدمات الالكترونية للشركات، متيحاً للعملاء من الشركات والمؤسسات إدارة مستخدميهم، وإطلاق سلسلة من المعاملات اليومية بشكل مستقل، ما يمكنهم من إدارة المدفوعات بشكل أفضل.

وفي منتصف عام ٢٠١٩، أطلق المصرف عملية تحول رقمية داخلية جديدة تتيح للعملاء الجدد بدء علاقة مع المصرف من خلال فتح حساب جاري، أو حساب توفير، أو حساب «مسك» عبر تطبيق جوال المصرف. كما قدم المصرف أيضاً تطبيق جديد يستهدف الطلاب الجامعيين مطلقاً إياه في العديد من الجامعات في قطر.

ومؤخراً، طرح المصرف خدمة البطاقة الائتمانية الفورية، والتي تتيح للعملاء التقدم رقمياً بطلب الحصول على بطاقة ائتمانية جديدة بسهولة وسرعة عبر تطبيق جوال المصرف.

وخلال العام، أطلق المصرف أيضًا أول حلول إسلامية لنقاط البيع، ومنصة جديدة للخدمات الالكترونية للشركات، ونظام حماية الأجور والذي اعتمده جميع عملاء المصرف من الشركات بشكل كامل. ويوفر هذا الحل الوقت والجهد ويخفف الضغط على الفروع والإدارات الداخلية المختلفة.

علاوة على ذلك، طور المصرف هذا العام تطبيقات ائتمانية ذكية تقلّص من وقت ملء الطلبات من يومي عمل إلى ٤ ساعات لجميع طلبات العملاء من الشركات. ويشكل هذا تطوّراً كبيراً لدى مديري علاقات الشركات حيث سيكون تركيزهم الآن أكبر على خدمة عملائهم من الشركات.

وقبل نهاية عام ٢٠١٩، طرح المصرف ميزات «أدر بطاقتك الائتمانية بنفسك» والتي تتيح لعملاء المصرف إدارة استخدام بطاقتهم الائتمانية للتسوق عبر الإنترنت/التجارة الإلكترونية من خلال أجهزة الصراف الآلي ودولياً، لتكون في متناول أيديهم وفي الوقت الفعلي من خلال تطبيق جوال المصرف. ومن ناحية أخرى، عزز المصرف عرض التحويلات المالية من خلال تقديم ميزة جديدة تتيح الفرصة لعملاء المصرف لإجراء تحويلات ويسترن يونيون (من الحساب المصرفي إلى النقد) عبر تطبيق جوال المصرف.

ويتم تخصيص العديد من الميزات والخيارات المطروحة حديثاً لعملاء المصرف بمساعدة «تحليلات البيانات المتقدمة» التي قدمها قسم الاستراتيجية هذا العام. بالإضافة إلى تقديم العديد من الرؤى حول العملاء الحاليين أو العملاء الجدد المحتملين.

وفي عام ٢٠١٩، أطلق المصرف نظام إدارة علاقات العملاء (CRM) على أجهزة الحاسوب المكتبية والأجهزة اللوحية لأول مرة في المصرف، وهو إنجاز جديد للمصرف في مجال التكنولوجيا والعمليات التجارية يصب في إطار استراتيجية التحول الرقمي التي ينتهجها المصرف. ويعزز تطبيق النظام في جميع خطوط العمل، التجربة المصرفية اليومية لعملائنا من الأفراد والشركات، من خلال إتاحة الفرصة لجميع زملائنا في المكاتب الأمامية لخدمتهم بشكل أفضل.

وبناءً على ما تقدم، تحول المصرف إلى مؤسسة باتت تقدم كافة خدماتها على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، ما يوفر للعملاء إمكانية أداء معظم احتياجاتهم المصرفية اليومية في الوقت الذي يناسبهم عبر تطبيق جوال المصرف، ومنصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، دون الحاجة لزيارة أي من فروع المصرف. وسيواصل المصرف تنويع العروض الرقمية وتحسينها بما يلبي ويتجاوز احتياجات عملائه.

بالإضافة إلى هذا، يوشك المصرف على إطلاق محفظة جوال QCB في تطبيق جوال المصرف والتي تتيح تحويل الأموال من شخص إلى آخر باستخدام رقم الهاتف فقط، وإتمام ترقية نظام إدارة البطاقة ليكون قادراً على تقديم عمليات الترميز «tokenization» في الخطوات التالية.

أخيراً، وخلال العام ٢٠١٩ بكامله، شارك قسم الاستراتيجية بكثافة في تعزيز الإنجازات الرقمية للمصرف، سواء خارجياً من خلال الاستفادة من خبرة أذرع العلاقات العامة والتسويق، أو داخلياً من خلال إطلاق برنامج توعية لجميع عملاء المصرف، بهدف الحصول على ١٠٠٠ سفير رقمي في المصرف.

كما تم تكريم المبادرات الرقمية الناجحة للمصرف من قبل المؤسسات والمجلات العالمية الرائدة التي منحت المصرف العديد من الجوائز في مجال الخدمات المصرفية والرقمية:

- «أفضل بنك رقمي مبتكر في قطر لعام ٢٠١٩» من مجلة «غلوبال فاينانس».
- «أفضل بنك رقمي في قطر» من مجلة «ذا آشيان بانكر».
- «أفضل تطبيق جوال مصرفي للأفراد» من مجلة «ذا أسيت».
- «أفضل بنك رقمي للعملاء في قطر» من مجلة «غلوبال فاينانس».
- «أفضل بنك في الخدمات والتسويق عبر شبكات التواصل الاجتماعي ٢٠١٩» من مجلة «غلوبال فاينانس».

التسويق والاتصال المؤسسي

أطلق قطاع التسويق والاتصال المؤسسي العديد من المنتجات والخدمات والعروض الترويجية الجديدة للأفراد والشركات خلال عام ٢٠١٩، مع التركيز بشكل أساسي على المبادرات الرقمية للمصرف، في إطار استراتيجية التحول الرقمي. وبدأ العام مع الترويج لبطاقة المصرف والخطوط الجوية القطرية المشتركة، وخدمات تطبيق جوال المصرف الحديثة والأولى من نوعها، وحملة المكافآت النقدية لدعم العملاء الذين يتقدمون بطلب الحصول على تمويل شخصي، والعرض الرمضاني الاحتفالي الذي وفر العديد من الجوائز والخصومات وصفقات حصرية لتمويل السيارات، والحملة الصيفية للبطاقات الائتمانية، والعروض الخاصة بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني لدولة قطر.

ودعم قطاع التسويق، الانتقال إلى القنوات الرقمية وذلك من خلال إطلاق العديد من الحملات لرفع مستوى الوعي بالميزات والخدمات الجديدة والمحدّثة، مثل إطلاق منصة الخدمات الرقمية الجديدة والقيّمة للأفراد، وطرح خدمة «التمويل الفوري»، وفتح حساب للعملاء الجدد رقمياً عبر تطبيق الجوال، بالإضافة الى منتجات التكافل، والاشتراك الالكتروني في الاكتتاب العام الأولي.

من جهة أخرى، أطلق المصرف أحدث العروض الخاصة بالشرائح المختلفة والمتمثلة في حساب «البداية» الذي يستهدف الطلاب الجامعيين لتمكينهم من فتح حساب مصرفي والحصول على بطاقات ائتمانية خاصة بهم. وقام المصرف بحملات مستمرة لتذكير العملاء ببرنامج «أبشر»، كما أجرى الجولة الثالثة من جوائز حساب التوفير «مسك» مع زيادة في أعداد الرابحين والجوائز لتشجيع العملاء على المزيد من التوفير. وفيما يخص شبكة الفروع، قام المصرف بنقل العديد من الفروع إلى مواقع جديدة، كما افتتح فرعاً جديداً في المرقاب مول وفرعاً في مقر الحرس الأميري.

أما فيما يخص الشركات، فقام فريق التسويق بدعم إطلاق الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت، وإطلاق أول بطاقة ائتمانية مشتركة للشركات بالتعاون مع Ooredoo، بالإضافة إلى مواصلة رفع مستوى الوعي حول حلول نقاط البيع والبوابة الالكترونية الخاصة للشركات لنظام حماية الأجور.

وكان من أهم أنشطة القسم في ٢٠١٩ تعزيز الوعي حول QIB–UK، حيث تم نشر العديد من المقالات حول مشهد سوق العقارات في المملكة المتحدة في الصحف المحلية للترويج لتجربة QIB–UK في سوق العقارات.

وأطلق المصرف بالتعاون مع مؤسسة إنجاز قطر برنامج التعليم المالي للطلاب الحائز على العديد من الجوائز، وهو برنامج تدريبي مدته خمسة أسابيع يتضمن جلسات تعليمية تفاعلية مصممة خصيصاً لطلاب المدارس الثانوية وطلاب السنة الدراسية الأولى في الجامعات، ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٩ عاماً. وقدم المصرف وإنجاز قطر البرنامج للمئات من طلاب المدارس الثانوية والجامعات في قطر، وسيواصل ذلك خلال العامين القادمين. كما قام موظفو المصرف بتقديم البرنامج إلى جانب متطوعي إنجاز قطر.

ويمثل تعزيز الثقافة المؤسسية وشعور الالتزام بين الموظفين أحد الأهداف الرئيسية للمصرف، ولهذا قام قطاع التسويق والاتصال بتنظيم العديد من الأنشطة التفاعلية مع الموظفين لدعم تعزيز هذه الثقافة، شملت الاحتفال باليوم الرياضي للدولة، ولقاء الموظفين السنوي في الغبقة الرمضانية، والحملة السنوية للتبرع بالدم، والاحتفال باليوم الوطني لدولة قطر.

كما أجرى القسم أيضاً أبحاث لقياس رضا العملاء وتحديد الفجوات واتخاذ الإجراءات اللازمة، واستمر في استخدام نظام استطلاع آراء العملاء خلال الوقت الفعلي (وهو استطلاع عبر الرسائل النصية القصيرة حول التعاملات في جميع الفروع ومركز الاتصال وتطبيق الجوال). كما انصب تركيز الإدارة هذا العام على أداء المصرف على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تم تحديث وتعزيز موقع المصرف والحفاظ على معدلات مشاركة عالية على كافة المنصات.

ضمان الجودة

حقق قسم ضمان الجودة، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ذوي الصلة، نسبة تنفيذ كاملة ١٠٠٪ للمهام الواردة في تقارير شبكة مراكز الفروع والخدمات في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، ونسبة ٩٨٪ في الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١٩. بالإضافة إلى ذلك، نجح القسم في حل ٩٦٪ من الشكاوى في غضون ثلاثة أيام خلال عام ٢٠١٩، ما يدل على مساعيه الحثيثة نحو التميز في خدمة العملاء.

ساهم القسم أيضاً في إطلاق العديد من مشاريع منتجات الحد الأدنى الرقمية الجديدة في عام ٢٠١٩ من خلال العمل بصفة «صوت العميل» قبل المشروع وأثناءه وبعد إطلاقه، مما ساعد على دعم التطورات المستمرة لهذه المنتجات. وأثرى القسم نطاق نظام إدارة المعلومات خلال عام ٢٠١٩ ليشمل ابتكارات جديدة على تطبيق جوال المصرف كطلب دفتر شيكات، واستبدال بطاقات الخصم والائتمان، وطلب بطاقة ائتمانية إضافية جديدة.

وحقق الاكتتاب العام الأولي في شركة بلدنا في عام ٢٠١٩ نجاحاً باهراً بفضل مساهمات قسم ضمان الجودة، حيث دعم القسم أصحاب المصلحة الرئيسيين في تحقيق هامش خطأ قارب ٠٪ في جميع الاشتراكات والقنوات من خلال توفير الدعم المباشر للموظفين والعملاء، ليثبت الاكتتاب أنه أحد أفضل الاكتتابات العامة في تاريخ المصرف، وبأقل هامش خطأ. كما تضافرت جهود القسم بنجاح مع الجهود التي يبذلها قسم العمليات من أجل «مشروع مراقبة اتفاقيات مستوى الخدمة وزمن التنفيذ» تحت إشراف مدير العمليات، لتقديم لوحة معلومات تنفيذية لأفضل ١٥ خدمة يضطلع بها قسم العمليات، وإجراء تحليلات مختلفة للفجوات لتحسين مستويات الخدمة.

مجموعة العمليات والتكنولوجيا

خلال العام ٢٠١٩، خضع المصرف لعملية تحول رقمي جذرية لمواكبة الاتجاهات المصرفية المتغيرة باستمرار وتلبية توقعات العملاء سريعة التطور. وواصلت المجموعة تحقيق طموحها في تصدر طليعة التطورات الرقمية والتكنولوجية، حتى يتمكن المصرف من تقديم منتجات وخدمات مبتكرة تعزز منتجات وخدمات المصرف والتجربة المصرفية للعملاء.

ونسعى باستمرار إلى وضع منتجاتنا، وخدماتنا الرقمية، وتجربة العملاء، والأمن السيبراني، وخدمة العملاء، وقدرات البيانات، كعوامل أساسية لتعزيز منتجاتنا وخدماتنا المصرفية. وللحفاظ على مكانتنا الرائدة في قطر في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، فإننا نعتمد منهجيات متطورة وذكية تهدف إلى النشر السريع والمستمر لعروضنا.

تكنولوجيا المعلومات

خلال عام ٢٠١٩، واصل قسم تكنولوجيا المعلومات جهوده للتحول الرقمي من خلال تقديم عدد من الخدمات الجديدة والمبتكرة على قنوات المصرف الرقمية، مثل فتح الحساب رقمياً والتمويل الفوري وإصدار البطاقات الائتمانية والاكتتاب العام الإلكتروني، الأولى من نوعها في الأسواق، وذلك عبر تطبيق جوال المصرف الحائز على عدة جوائز عالمية. وبدأت عمليات فتح الحساب رقمياً مع فتح حساب التوفير أو حساب «مسك» للعملاء الجدد وتم تعزيزها لاحقاً بشكل أكبر ليصبح بإمكان العملاء فتح الحسابات الجارية وإجراء عمليات تحويل الرواتب عبر تطبيق جوال المصرف. وتم نشر الاكتتاب الإلكتروني في الوقت المناسب للاكتتاب العام الأولي الذي أجري في شهر أكتوبر، حيث تمكن عملاؤنا من التسجيل والاشتراك في الاكتتاب الإلكتروني بسهولة ويسر عبر تطبيق جوال المصرف وقنوات الخدمات المصرفية للأفراد عبر الانترنت. ولتسهيل التحويلات المالية، تم طرح خدمة تحويل الأموال من ويسترن يونيون أيضاً خلال العام. كما أطلق المصرف كذلك أول بطاقة ائتمانية مشتركة للشركات في قطر بالتعاون مع Ooredoo وماستركارد، ما يوفر حلول دفع مبتكرة للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدارة نفقاتها.

كما قدم المصرف من خلال منصة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات عبر الانترنت المحدّثة، خدمات وميزات متطورة إلى جانب تعزيز وتحسين نشر نظام إدارة علاقات العملاء (CRM) متيحاً للأقسام تغطية المزيد من الخدمات وأنشطة استحواذ العملاء.

ولدعم هذه المبادرات، عزز قسم تكنولوجيا المعلومات أيضاً هيكله الأساسي لتوفير بيئة مؤاتيه قادرة على توفير المكونات التكنولوجية اللازمة عند الحاجة. وقد توطدت هذه الجهود من خلال تعزيز حزمة الأمن التكنولوجي للمصرف للتخفيف من مخاطر التهديدات السيبرانية، والامتثال للقوانين التنظيمية، وضمان الاستعداد لاستضافة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ في قطر. ومن بين هذه التحديثات، التحديثات التكنولوجية لحلول أمان البريد الإلكتروني، والتي تهدف إلى تعزيز الحماية ضد رسائل البريد الإلكتروني التصيدية والرسائل التي تحتوي على فيروسات، وكذلك تسريب البيانات. ويتم تحديث تكنولوجيا حلول التهديدات المتقدمة والمستمرة (APT) لضمان منع أي تهديدات أمنية طارئة.

ولإعادة تأكيد قدرتنا على استئناف العمليات من موقع التعافي من الكوارث في حال حدوث أي حالات طارئة في المركز الرئيسي للبيانات، فقد نجحنا في إدارة التطبيقات الحيوية للأعمال من موقع التعافي من الكوارث لمدة أربعة أيام متتالية. وتمت عمليات النقل والاستعادة من وإلى موقع التعافي بسلاسة، واستمرت الأعمال دون أي أخطاء خلال هذه الفترة.

قطاع العمليات

على صعيد العمليات، واصل القسم التركيز على الكفاءة والأتمتة والمعالجة المباشرة، بالإضافة إلى الدمج السلس للمنتجات والخدمات الجديدة في العمليات.

وأنشأ قسم العمليات «مكتب االدعم الرقمي» في فرع المنطقة الصناعية لدعم انضمام العملاء الجدد عبر المنصة الرقمية، والتسجيلات من نظام حماية الأجور (WPS)، والتحويلات عبر ويسترن يونيون، ومختلف المبادرات الرقمية المستقبلية. وخلال العام، أدى القسم دوراً فعالاً على صعيد تحويل الرواتب في نظام حماية الأجور لتصبح رقمية بالكامل، إلى جانب إطلاق بوابة الكترونية خاصة بنظام حماية الأجور.

وفيما يتعلق ببناء الكفاءات، نفذ القسم نظام إنشاء البطاقات، مما أدى إلى المعالجة شبه المباشرة بين الفرع والعمليات، موفراً خفضاً كلياً في التكاليف وتحسين وقت إنجاز المعاملات. وتم تنفيذ العديد من التحديثات على نظام برمجة تصحيح الاخطاء ECC لتلبية متطلبات المعالجة المنظمة حديثاً. ويعد تنفيذ أتمتة تسجيل الحسابات رقمياً للطلاب الجامعيين وتمويل التجارة أمثلة على التحسينات الإضافية التي عززت الكفاءة التشغيلية والضوابط.

واستمر العمل لإضافة المزيد من التحسينات وتحقيق المعالجة المباشرة من خلال الخدمات المصرفية للشركات عبر الانترنت، والتحويلات للأفراد والشركات على حد سواء، بما في ذلك تسجيلات المستفيدين، وأتمتة تمويل التجارة، وقنوات الدفع الأخرى للعملاء مثل ويسترن يونيون وMPAY.

تحول الأعمال – تصنيف المعلومات وإدارتها، المباني، تقديم الخدمات، وخدمات الأعمال:

واصلت الوحدات المختلفة في إدارة تحوّل الأعمال دعمها لإدارة الضوابط والتغيير والخدمات في المصرف. وتعمل الوظائف المعنية على مبادئ تحسين الكفاءة والفعالية والسياسة والضوابط ورضا أصحاب المصلحة في جميع المنتجات والخدمات، وكذلك مكونات تطوير دورة حياة المنتجات والخدمات. وأتاح تنفيذ الممارسات المطوّرة لإدارة الطلب والتغيير، المزيد من الكفاءة في تنفيذ أجندة التغيير التي ينتهجها المصرف.

وتضمن إدارة المباني والمشروعات استمرارية العمل دون انقطاع من خلال مسؤوليتها عن الصيانة الشاملة لمجموعة مقرات المصرف ومكاتبه ومعداته ومرافقه. وخلال العام، واصلت الوحدة العمل على توحيد التصميم والعلامة التجارية في جميع مواقع المصرف. كما تم تحقيق تخفيضات في التكاليف في أماكن العمل من خلال إعادة النظر في عقود الإيجار وتجديد المرافق وإعادة استخدام المباني والموارد الحالية. وتم تحقيق نجاح كبير في مراقبة وتأجير مجموعة المباني غير المصرفية الخاصة بنا من خلال «خدمات إدارة الممتلكات» المعاد هيكلتها.

عملت وحدة خدمات الأعمال على الخدمات العامة وقدمت الدعم اللوجستي لجميع فروع ومكاتب المصرف بما يضمن تحسين منهجية المشتريات لضمان الحصول على جميع المستلزمات في الوقت المناسب وبأفضل الأسعار. أما فيما يتعلق بإدارة الأصول، فقد ضمنت الوحدة تحسين تسجيل وإدارة وتخزين وتوزيع أصول المصرف. وعلى الصعيد الأمني، ضمنت الوحدة خلال العام الرقابة الإدارية المناسبة على الأصول والأمن والحراسة، وكاميرات المراقبة، وأنظمة الإنذار، والتنسيق المناسب مع السلطات التنظيمية. وحسنت «إدارة تقديم الخدمات» كفاءة العمل من خلال تقديم إدارة أفضل لقائمة صفوف الانتظار وتقديم خدمات جديدة وحفظ السجلات الإلكترونية.

مجموعة الموارد البشرية

في إطار رؤية مجموعة الموارد البشرية، واصل المصرف تركيزه على التدريب على مستوى المؤسسة وتطبيق أفضل الممارسات وتعبئة الأدوار القيادية الهامة. وقد عزز ذلك الفعالية التنظيمية من خلال بناء ثقافة «الأجر حسب الأداء» وتقليص نسبة تبديل الموظفين.

وفيما يخص التعليم والتطوير، عزز المصرف بنجاح خلال العام ٢٠١٩ تركيزه على تطوير القدرات الداخلية والاستفادة من المعارف الداخلية من خلال الأنشطة التعليمية المنظمة.

وبهدف سد الفجوة في المهارات، والتي تم تحديدها في العام السابق، وسع المصرف نطاق تركيزه على تطوير مهارات التواصل ومعالجة المواقف الصعبة لجميع الموظفين الذين يعملون في خدمة العملاء مباشرة. كما قام بمواءمة جميع الاحتياجات التدريبية بشكل فعال في المناهج الدراسية التي تركز على العمل لتوفير المزيد من الدورات التدريبية والحلول التعليمية ذات الصلة بالأعمال.

وشهد العام الماضي التنفيذ الناجح لمركز تقييم كفاءة الموظفين الجدد، مما أدى إلى تقليص الأخطاء وتحسين التآزر، وليبلغ متوسط معدل الكفاءة الناتج عن التدريب ٤,٧٤ (من ٥,٠ استناداً إلى علامة PES).

وفيما يخص عمليات التعلم (عامل الفعالية)، استجاب المصرف إلى جميع طلبات واحتياجات التدريب التي قدمها الموظفون، أو حددها فريق الإدارة، من خلال تنفيذ دورات تدريبية بلغت نسبة متخصصي التعليم إلى الموظفين فيها ١:٤٠٠. ومن خلال الدورات التدريبية، ركزنا أيضاً على تحويل عملية تخطيط التدريب ووضع ميزانيته إلى عملية تعتمد على النسبة، مما يتيح التوزيع المتساوي وتحسين الضوابط.

كما عملت مجموعة الموارد البشرية على الموائمة بين طلبات التدريب من جهة واحتياجات العمل والسير الذاتية للموظفين من جهة أخرى، بالإضافة إلى زيادة دورات التدريب الداخلي التي يقدمها الخبراء، وتشجيع التدريب العملي (بالمقارنة مع التدريب في الفصول الدراسية) بهدف خفض التكلفة الإجمالية لإجراء دورات التدريب.

وبهدف تشجيع المواهب المحلية الشابة، قام المصرف بقبول المزيد من الطلاب القطريين في برنامج رعاية الطلاب الجامعيين، ليصل إجمالي عدد الطلاب الذين انضموا للبرنامج إلى ٤٥ طالباً. ويتم استيعاب الطلاب المتخرجين حديثاً في برنامج «المسؤول التنفيذي» الذي بدأ في عام ٢٠١٩.

وتظهر معدلات التقطير الأخيرة أن القطريين يشكلون ٢٨٪ من العدد الإجمالي للموظفين في المصرف. وشارك المصرف في العديد من معارض التوظيف التي نظمتها جامعات ومؤسسات مرموقة في قطر. كما نفذ بنجاح برنامج استثمار تعليمي للموظفين القطريين كجزء من مخطط التطوير الوظيفي للكوادر الوطنية.

التصنيف الائتماني

تصنيف وكالة فتش: في نوفمبر ٢٠١٩، قامت وكالة التصنيف الائتمانية العالمية «فيتش» بتأكيد تصنيف المصرف الائتماني طويل الأجل عند «A»، مع نظرة مستقبلية مستقر. ويعكس هذا التصنيف حضور المصرف القوي والمستقر في قطر، حيث يمتلك أعلى حصة من موجودات المصرفية الإسلامية تبلغ ٤١,١٪، وحوالي ١١٪ من إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي مع نهاية العالم المالي ٢٠١٨. وأشار تقرير فيتش كذلك إلى أن «رفع تصنيف القدرة الاستمرارية يعكس بشكل خاص قوة المصرف في قطاع الصيرفة الإسلامية في قطر والمفيدة للغاية لمكانة المصرف المالية في السنوات القادمة. ويستقطب المصرف إيداعات تجزئة غير مرتفعة التكلفة، وهو ما يشكل صلب تمويله ويُترجم إلى تكلفة أقل للتمويل مقارنة مع نظرائه من البنوك». وأكد التقرير على أن مصرف قطر الإسلامي مصنّف ضمن البنوك ذات الأهمية في القطاع المصرفي في قطر.

تصنيف وكالة موديز: وفي ديسمبر ٢٠١٩ قامت وكالة التصنيف الدولية «موديز» بتأكيد تصنيف الودائع على المدى الطويل للمصرف عند مستوىA1 مع نظرة مستقبلية مستقرة. ويعكس هذا التصنيف كفاية الملاءة المالية والربحية الجيدة للمصرف، واعتماده المحدود على التمويل من أسواق المال العالمية، مدعوماً بقوة العلامة التجارية للمصرف في الصيرفة الإسلامية للأفراد والشركات، هذا بالإضافة للنمو القوي والمتسارع للمصرف في السنوات الأخيرة. كما تؤكد هذه النظرة المستقبلية مرونة ومناعة القطاع المصرفي القطري الذي تأقلم مع الأوضاع الراهنة وتخطى التحديات بدعم من الجهات الحكومية.

تصنيف ستاندرد آند بورز: في مارس ٢٠١٩ قامت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية بتثبيت التصنيف الائتماني للمصرف عند مستوى (–A) كما ثبتت النظرة المستقبلية عند مستوى «مستقر». وقالت الوكالة في تقرير نشرته مؤخراً: «يعكس هذا التصنيف نظرتنا للنشاط القوي للمصرف في مجال الخدمات المالية للشركات وقوة العلامة التجارية والمكانة المميزة له كأكبر مصرف إسلامي في قطر، والنمو الملحوظ الذي يشهده في الخدمات المالية للأفراد. كما يمتاز بأداء مالي قوي، وجودة الأصول والملاءة المالية وهذا ما يدعم التصنيف الذي حاز عليه. وذكر التقرير أيضا أن التصنيف الطويل الأمد للمصرف يتماشى مع دور المصرف المهم ومساهمته في القطاع المصرفي في قطر، وتقييم الوكالة لدولة قطر باعتبارها داعما كبيراً للقطاع المصرفي المحلي.

تصنيف وكالة كابيتال انتليجنس: في مايو ٢٠١٩ قامت وكالة التصنيف الائتمانية العالمية «كابيتال إنتليجنس» بتأكيد تصنيف القوة المالية للعملة الأجنبية طويل الأجل (LT FCR) للمصرف عند مستوى"A+ ، فيما عدلت الوكالة التصنيف الائتماني قصير الأجل للعملة الأجنبية على المدى القصير (ST FCR) إلى «A1»من«A2»، مع تأكيد النظرة المستقبلية للعملة الأجنبية طويل الأجل (LT FCR) و تصنيف المصرف عند نظرة مستقبلية مستقرة.

جوائز ٢٠١٩

نظراً لأدائه المتميز وابتكاراته المستمرة، حصل المصرف على إشادة وتقدير العديد من المج ات والتقارير المالية الدولية المرموقة بصفته أحد المصارف الرائدة في المنطقة، حصد المصرف في عام ٢٠١٩ الجوائز التالية:

١. أفضل بنك في قطر ٢٠١٩، من يوروموني
٢. أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط وقطر لعام ٢٠١٩، من مجلة ذا بانكر
٣. أفضل بنك إسلامي في المملكة المتحدة ٢٠١٩ ، لأول مرة، من مجلة ذا بانكر
٤. أفضل بنك رقمي للعملاء في قطر ٢٠١٩، من غلوبال فاينانس
٥. أفضل بنك رقمي مبتكر في قطر ٢٠١٩، من غلوبال فاينانس
٦. أفضل منتج مصرفي إسلامي مبتكر لعام ٢٠١٩، من غلوبال فاينانس
٧. أفضل بنك في الخدمات والتسويق عبر شبكات التواصل الاجتماعي ٢٠١٩، من غلوبال فاينانس
٨. أفضل مؤسسة مالية إسلامية في قطر ٢٠١٩، من غلوبال فاينانس
٩. أفضل مقدم تمويل إسلامي للمشاريع في العالم٢٠١٩، من غلوبال فاينانس
١٠. أفضل مؤسسة مالية إسلامية في السودان لعام ٢٠١٩، من غلوبال فاينانس
١١. أفضل بنك رقمي في قطر لعام ٢٠١٩، من مجلة ذا آيشيان بانكر
١٢. أفضل إنجازات القيادة لرئيس تنفيذي ٢٠١٩، مجلة آيشيان بانكر
١٣. أفضل بنك من حيث الإدارة في قطر٢٠١٩، مجلة آيشيان بانكر
١٤. أفضل بنك إسلامي في قطر ٢٠١٩، من مجلة ذا اسيت
١٥. أفضل بنك إسلامي للأفراد في قطر ٢٠١٩، من مجلة ذا اسيت
١٦. أفضل تطبيق جوال مصرفي للأفراد ٢٠١٩، من مجلة ذا أسيت
١٧. جائزة «أفضل مصرف إسلامي في قطر»، ضمن جوائز الخدمات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط التي تنظمها مجلة «EMEA فاينانس»
١٨. أفضل بنك إسلامي في قطر٢٠١٩، من الاتحاد العالمي للمصرفيين العرب
١٩. أفضل منتج إسلامي لبطاقة هدية ٢٠١٩، من شركة فيزا
٢٠. أحد أفضل المواقع الإلكترونية لعلاقات المستثمرين ٢٠١٨، من بورصة قطر

مجموعة المصرف

الشركات التابعة والزميلة المحلية

كيو إنفست

مرخص من مركز قطر للمال منذ مايو ٢٠٠٧ مع رأسمال معلن بقيمة مليار دولار أمريكي. كيو إنفست هو المؤسسة المالية الأكبر التي باشرت عملياتها في مركز قطر للمال ويملك فيها المصرف نسبة ٥٨٪.

الجزيرة للتمويل

تأسست الشركة عام ١٩٨٩ ويملك فيها المصرف ٣٠٪، والأوقاف ٢٠% بالإضافة إلى مساهمين آخرين مثل شركة قطر للتأمين ومصرف قطر الوطني. تعمل الجزيرة للتمويل جاهدة على تلبية احتياجات العملاء وتوفر لهم أفضل الحلول المتوافقة مع الشريعة الاسلامية.

عقار للتطوير والاستثمار العقاري

تأسست عام ٢٠٠٠ كمشروع مشترك يتوافق، مع الشريعة الاسلامية حيث يملك المصرف ٤٩٪ من أسهم الشركة، في حين تملك أوقاف ٣٤٪، أما وزارة الأوقاف والهيئة العامة لشؤون القاصرين فتملكان ١٧٪.

شركة ضمان للتأمين الاسلامي (بيمه)

تأسست في سبتمبر من عام ٢٠٠٩ وهي شركة تأمين مساهمة قطرية خاصة ومقفلة تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومرخص لها العمل في مختلف أنواع التأمين (العام والتكافل). مؤسسو الشركة هم: المصرف بنسبة مساهمة تبلغ ٢٥٪ وشركة قطر للتأمين بحصة تبلغ ٢٥٪ ومصرف الريان بنسبة قدرها ٢٠٪ وبروة للتطوير العقاري بنسبة ٢٠٪ وكيو إنفست بنسبة ١٠٪.

شركة درة الدوحة

شركة درة الدوحة للاستثمار والتطوير العقاري ، شركة تعمل في مجال النشاط العقاري في قطر ويملك المصرف حوالي ٤٠٪ من أسهم الشركة.

شبكة المصرف الدولية

أسس المصرف حضوراً في أسواق خارج قطر لتلبية الاحتياجات المالية لعملائه القطريين خارج البلاد:

QIB UK

تأسس عام ٢٠٠٨ وهو مملوك بالكامل للمصرف، ويقدم خدماته لكبار المستثمرين وأصحاب الثروات القطريين والخليجيين في المملكة المتحدة.

المصرف – السودان (فرع واحد)

تأسس في يوليو ٢٠١٣ ويقدم خدمات تمويلية متوافقة مع الشريعة الاسلامية لكبرى الشركات.

بيت التمويل العربي

تأسس عام ٢٠٠٤. وهو أول مصرف اسلامي شامل في لبنان. أدت إعادة الهيكلة عام ٢٠١٢ إلى تركيز عمليات المصرف في أربعة مواقع استراتيجية، وأسفر عن نموذج أعمال يتميز بالكفاءة والاستدامة.

المسؤولية الاجتماعية

بوصفه رائداً في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، وشريكاً فاعلاً يقدم الدعم المستمر للأنشطة المجتمعية، يضع المصرف المسؤولية الاجتماعية على رأس أولوياته. وينعكس ذلك في المساهمات الأساسية لدعم الإنسان، والصحة، والتعليم، والأنشطة الرياضية، في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية للمصرف.

وقد نفذ المصرف خلال عام ٢٠١٩ العديد من مبادرات المسؤولية الاجتماعية منها:

مبادرة حساب البداية للطلاب: مبادرة جديدة أطلقها المصرف عام ٢٠١٩، في إطار برنامجه للمسؤولية الاجتماعية لمنح طلاب الجامعات فرصة فتح أول حساب مصرفي لهم بطريقة سهلة وسريعة وعصرية ومساعدتهم على البدء باستخدام مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية والتعرف عليها. وجاء إطلاق حساب بداية بعد طرح برنامج التعليم المالي العام الماضي، والذي يطلق عليه « كيف تدير الأموال؟»، والذي يقوم بتعليم طلاب المدارس والجامعات أساليب إدارة الأموال بحكمة، من خلال وضع خطة تغطي الميزانية والإدخار والاستثمار. وكان الدافع وراء إطلاق هذه المبادرة أنه يوجد اليوم في قطر ما يقارب ٣٠,٠٠٠ طالب جامعي، ٦٥٪ منهم قطريون. وليتمكن المصرف من تلبية احتياجات هذه الشريحة المهمة في المجتمع، قام المصرف بحلقات نقاش مع العديد من الطلاب الجامعيين للتعرف وفهم احتياجات الطلاب والعمل على تقديم أفضل العروض والخدمات المالية. وراعى البحث الاحتياجات المحددة للمشاركين، كما درس باقات الخدمات المماثلة التي تقدمها البنوك الدولية والرقمية في جميع أنحاء العالم.

وصمم «حساب البداية» بهدف مساعدة قادة قطر المستقبليين على إمتلاك وتطوير العادات المصرفية الصحيحة للتوفير، ووضع الميزانيات والإنفاق المسؤول. كما يمنح الحساب الطلاب الذين تتجاوز أعمارهم ١٨ عاماً فرصة إدارة شؤونهم المالية بمفردهم، وتعلم طريق النجاح والاستقلال المالي. وقد وجدت هذه المبادرة ترحيباً قوياً وقبولاً لدى طلاب جامعة قطر، حيث قامت حتى الآن أعداد كبيرة من الطلاب بفتح حسابات لدى المصرف، والتمتع بالامتيازات التي توفرها المبادرة للطلاب.

تعزيز التعليم المالي للشباب في قطر: واصل المصرف و«إنجاز قطر» خلال العام ٢٠١٩ السنة الأكاديمية الثانية من برنامج «كيف تدير الأموال؟» الذي مدته ثلاث سنوات. هذا العام، سيستمر البرنامج في استهداف الطلاب الجامعيين وطلاب المدارس المستقلة والخاصة في قطر ليصل عدد الطلاب خلال السنة الثانية من البرنامج إلى ٤٠٠ طالب. وخلال العام الأكاديمي ٢٠١٨/٢٠١٩، تم بنجاح تقديم برنامج «كيف تدير الأموال؟» إلى ٣٦٦ طالباً من ٦ مؤسسات مختلفة بمساعدة متطوعين متخصصين من المصرف.

وتجدر الإشارة إلى أن المصرف قد وقع اتفاقية تعاون مع مؤسسة «إنجاز قطر» لرعاية وتقديم برنامج للتعليم المالي بعنوان «كيف تدير الأموال؟» إلى أكثر من ١٢٥٠ طالباً في قطر على مدار ثلاث سنوات. وقد أطلق البرنامج في العام الدراسي الماضي، حيث استمر على مدى خمسة أسابيع لتعليم طلاب المدارس الثانوية والجامعات ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٩ عاماً حول الثقافة المالية. ويبحث البرنامج طرق كسب المال وإدارته بحكمة من خلال وضع الميزانيات والتوفير والاستثمار. ويقدم هذه الجلسات مجموعة من موظفي المصرف تطوعوا لمشاركة خبراتهم وتجاربهم مع الطلاب، وذلك بدعم من متطوعين من «إنجاز قطر».

الاستثمار في المواهب الشابة: في إطار استراتيجية مصرف قطر الإسلامي (المصرف) لاستقطاب الكفاءات الوطنية، تم عقد مقابلات بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، لعدد من القطريين والقطريات للعمل بالمصرف والاستفادة من المنح التعليمية لتأهيل القطريين.

دعم حملة التوعية الرمضانية للإدارة العامة المرور: للعام الثاني على التوالي، قام المصرف في عام ٢٠١٩ بدعم ومشاركة إدارة التوعية المرورية بالإدارة العامة للمرور، في حملة توزيع وجبات إفطار صائم على قائدي المركبات في جميع انحاء قطر خلال ساعة الذروة قبل موعد الإفطار، وذلك ضمن حملة « رمضان والقيادة بأمان».

اتفاقية مع جمعية الهلال الأحمر القطري: في بداية عام ٢٠١٩، وقع المصرف الهلال الأحمر القطري اتفاقية تعاون لتعزيز العلاقات بين المصرف والهلال الأحمر . وتهدف الاتفاقية إلى التعاون والعمل المشترك بين لجنة الزكاة بالمصرف والهلال الأحمر القطري في دعم تنفيذ برامج ومشاريع محددة تخدم الأهداف الاجتماعية والإنسانية المشتركة للطرفين. وينطوي نطاق التعاون والعمل المشترك على مجموعة من الجهود والواجبات والمسؤوليات، التي تتمثل في توفير الدعم للمشاريع والبرامج المتعلقة بالمساعدات للحالات العادية والاستثنائية داخل قطر، أو المساهمة في المشاريع الخيرية المقترحة من قبل الهلال الأحمر القطري.

الاحتفاء بيوم الأرض ٢٠١٩: احتفل المصرف بيوم الأرض ٢٠١٩، وذلك بتوزيع ٦٠٠ شتلة زراعة على عملائه مجاناً، بالتعاون مع مجمع السليطين الزراعي والصناعي، ضمن برامجهما المجتمعية. ويعكس الاحتفال جهود المصرف ومساهماته في تحقيق أهداف الاستدامة في قطر. ومع مشاركته في دعم التغيير الاجتماعي وبناء بيئة صحية لأجيال المستقبل، يواصل المصرف تقديم خدماته وأنشطته تماشياً مع المبادرات العالمية في إطار التزامه نحو المجتمع والبيئة في قطر.

هذا بجانب مشاركة المصرف في عدد من مبادرات المسؤولية الاجتماعية الأخرى خلال عام ٢٠١٩ مثل: المشاركة في المعارض المهنية للتوظيف، والتدريب الصيفي للطلاب الجامعيين، وتنظيم حملة للتبرع بالدم.

تقرير الحوكمة

نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة

تعد الحوكمة من أهم نظم إدارة الشركات لما ترسخه من مبادئ الإدارة الرشيدة وتحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالمصرف، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، والشفافية والافصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح، وتنمية المجتمع والنهوض به؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء المصرف بصفة عامة، وينتهي حتماً إلى تحقيق المعنى الحقيقي لمبدأ إعلاء المصلحة العامة، ومصلحة المصرف وأصحاب المصالح وتقديمها على أي مصلحة أخرى.

إرساء المبادئ الآتية:

- مبدأ الشفافية: ذلك المبدأ القائم على حسن النية، وتحري الصدق والمصارحة، وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتوخي الحرص والرعاية الفائقة والأمانة في أداء المهام والوظائف الموكلة إلى كل مسؤول وعامل بالمصرف متمثلاً في رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا إلى جميع العاملين وغيرهم من الاطراف ذات العلاقة بالمصرف، ويعمل على تجنب تضارب المصالح والحد منها وتحقيق النفع العام في ظل مفهوم الاستثمار النزيه في السوق.
- مبدأ تحمل المسؤولية والإقرار بها: ويهدف إلى تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات في المصرف، ووضع آلية رقابة مناسبة تعمل على محاسبة كل مسؤول عن عمله وتقييم أدائه، وتقييم أداء المصرف بشكل عام وفقاً لأفضل المعايير الدولية، كما يهدف إلى إقرار المسؤول بمسؤوليته و بيان المسؤولية الاجتماعية للمصرف ودورها تجاه المجتمع والعمل على تنميته ورخائه والمحافظة على البيئة.

- مبدأ العدالة والمساواة: أصحاب المصالح وعلى رأسهم المساهمين متساوين في الحقوق، ويحظر التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم أو صفتهم بالمصرف سواءً بسواء.

نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

المادة (٢)
نطاق التطبيق
تسري مبادئ وأحكام هذا النظام على الشركات، والكيانات القانونية المدرجة ببورصة قطر، ويفصح المصرف في التقريرالسنوي عن مدى التزامه بتطبيق مبادئ وأحكام هذا النظام.

المادة (٣)
الالتزام بمبادئ الحوكمة
يقوم مجلس الإدارة بمراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بصورة مستمرة ومنتظمة، والالتزام بتطبيق أفضل مبادئ الحوكمة.

المادة (٤)
تقرير الحوكمة
يتضمن تقرير الحوكمة إفصاح المصرف عن الالتزام بتطبيق أحكام هذا النظام وجميع المعلومات المتعلقة بتطبيق مبادئه وأحكامه حيث يقوم المجلس بضمان الامتثال لمبادئ هذا النظام بتحديث الإطار العام للحوكمة بما يتضمن من السياسات والإجراءات المنصوص عليها في نظام الحوكمة بالإضافة إلى ميثاق المجلس بما يتضمنه من مسؤوليات المجلس ومنها مايلي :

١- الإجراءات التي اتبعها المصرف بشأن تطبيق أحكام هذا النظام.
٢- خلال عام ٢٠١٩ لم يتعرض المصرف لاي غرامات من قبل هيئة قطر للاسواق المالية قد تنتج من عدم التزامه بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام هذا النظام.
٣- الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء المجلس ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا بالمصرف.
٤- الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية.
٥- أعمال اللجان وعدد اجتماعاتها وتوصياتها.
٦- تحديد المخاطر.
٧- تقييم أداء المجلس.
٨- الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية.
٩- الإفصاح عن مدى التزام المصرف بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.
١٠- لا توجد دعاوي قضائية أو تحكيم أو قضايا جوهرية قد تؤثر سلباً على أعمال المصرف.
١١- الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي أبرمها المصرف مع أي «طرف ذو علاقة».
١٢- بلغ عدد التظلمات والشكاوي والمقترحات والبلاغات ١٩٤٢حيث تم التعامل معها عن طريق إدارة مراقبة الجودة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية للمصرف.
١٣- يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في التقرير المالي السنوي المعتمد (بند رقم ٣٠).

المجلس

المادة (٥)
الشروط الواجب توافرها في عضو المجلس
يجب أن يكون عضو المجلس مؤهلاً، ويتمتع بقدر كاف من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة المناسبة لتأدية مهامه بصورة فعالة، ويشترط في عضو المجلس ما يلي:
١- ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً، وأن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة.
٢- ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.
٣- أن يكون مساهماً، ومالكاً عند انتخابه أو خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتخابه لعدد من أسهم المصرف يحدده النظام الأساسي.

و قد قام أعضاء المجلس بتوقيع إقراراً مكتوباً يقر فيه بعدم توليه أي منصب يحظر قانوناً الجمع بينه وبين عضوية المجلس

المادة (٦)
تشكيل المجلس
يشكل المجلس وفقاً للقانون والنظام الأساسي للمصرف، على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين، ويجوز تخصيص مقعد أو اكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالمصرف.

الهيكل التنظيمي

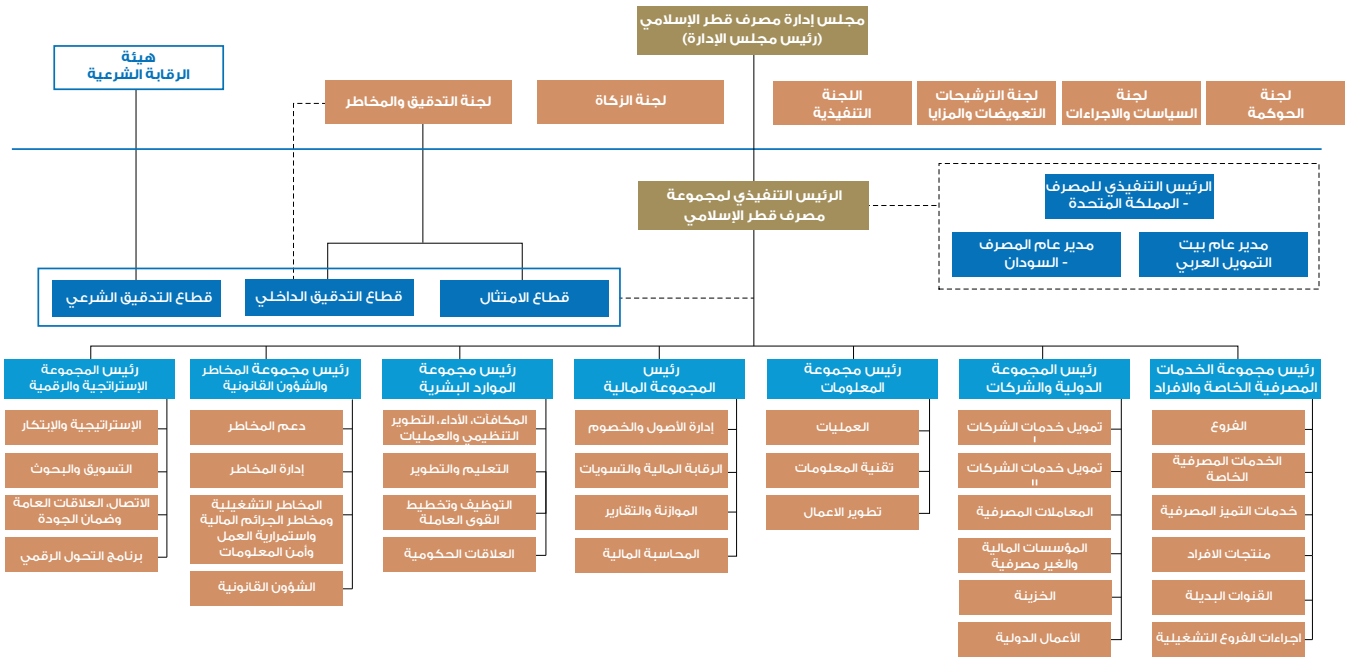

مجلس إدارة المصرف

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، فإن مجلس إدارة المصرف يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الإسم	صفة العضوية	صفة	عدد الأسهم	نسبة من رأس مال المصرف
الشيخ/ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ويمثل شركة المرقاب كابيتال	رئيس مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	١٠٨,٦٧١,٠٩٠	٤,٦٠٪
السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود ويمثل مجموعة دار الشرق	نائب رئيس مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	٣,٢٥٠,٠٠٠	٠,١٤٪
السيد/ محمد بن عيسى المهندي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	٢,٥٠٠,٠٠٠	٠,١١٪
السيد /عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني	عضو مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	٢,٥٠٦,٣٦٠	٠,١١٪
السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح	عضو مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	٣,٨٥٣,٨٨٠	٠,١٦٪
السيد/ عبد الله بن سعيد العيدة ويمثل شركة الزبارة للإستثمار العقاري	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	١٣,٦٦٢,٠٥٠	٠,٥٨٪
السيد/ ناصر راشد سريع الكعبي ويمثل آل سريع القابضة	عضو مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	٢,٥٠٠,٠٠٠	٠,١١٪
الشيخ/ علي بن غانم بن علي آل ثاني ويمثل مجموعة علي بن غانم آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	٢,٥٠٠,٠٠٠	٠,١١٪
الشيخ /عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني ويمثل شركة النائرة للإستثمار	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	٢,٥٠٠,٠٠٠	٠,١١٪

الشيخ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ ٢٢ / ٦ / ٢٠٠٤، وأصبح رئيسا للمجلس منذ أبريل ٢٠٠٥، ورئيسا للجنة التنفيذية، تخرج من كلية ساند هيرست العسكرية الملكية في المملكة المتحدة. تلقى مجموعة من مستويات التدريب العالية في القيادة. يرأس مجلس إدارة «كيوانفست» QInvest أول مصرف استثماري إسلامي في قطر، ورئيساً لمجلس إدارة شركة الضمان للتأمين الإسامي (بيمة)، ورئيساً لمجلس إدارة شركة قطر للملاحة، وعضواً في مجلس إدارة شركة قطر للتأمين، ونائباً لرئيس مجلس إدارة شركة QTerminals، كما إنه يشغل عضوية مجالس إدارات عدد من المؤسسات والشركات المالية والاستثمارية الأخرى.

السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود
نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل ١٩٩٦، وعضواً في عدة لجان تابعة للمجلس. نال درجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من جامعة سياتل باسيفيك بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٢، تدرج في عدة وظائف قيادية في قطر للبترول منذ تخرجه حتى عام ٢٠٠٢، شغل عضوية مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل ورئيساً تنفيذياً لها حتى ٢٠٠٨، وترأس لجنة التدقيق بالمصرف في الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥، شارك في العديد من المؤتمرات والملتقيات العلمية في مجال إنتاج الطاقة، إضافة إلى الموضوعات المتصلة بالعمل المصرفي الإسلامي، ويشغل حالياً موقع الرئيس التنفيذي لدار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، كما رأس تحرير صحيفة الشرق خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٠.

السيد/ محمد بن عيسى المهندي
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ عام ١٩٩٦، ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر، وعضواً في عدة لجان تابعة للمجلس في المصرف، نال درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة عام ١٩٧٧، كما اجتاز درجة الماجستير في الإدارة من جامعة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣، تقلد عدة مناصب إدارية بالديوان الأميري بدولة قطر، وأصبح وزيراً لشؤون مجلس الوزراء في الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٥ حيث تفرغ لأعماله الخاصة، يشغل حالياً بالإضافة إلى مسؤولياته في المصرف عضوية مجلس إدارة شركة أوريدو.

السيد/ عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل ١٩٩٦، وعضواً في اللجنة التنفيذية ولجنة السياسات ولجنة الزكاة بالمصرف، نال درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، شغل عضوية مجالس إدارات عدة شركات وطنية ويشغل حالياًعضوية مجلس إدارة المتحدة للتنمية، والشرق الأوسط للحفر ويمتلك السيد/عبدالغني خبرة وكفاءة عالية في مجال إدارة الأعمال والاستثمارات المتنوعة، ويرأس مجلس إدارة مجموعة شركات عبدالله عبدالغني وأولاده للتجارة والمقاولات.

السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل ١٩٩٦، وعضواً في عدة لجان منها اللجنة التنفيذية ولجنة الزكاة بالمصرف، حاصل على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة قطر، شغل عدة مناصب في وزارتي الداخلية والدفاع وانتقل حالياً إلى الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء وله العديد من الأنشطة والأعمال الاستثمارية في مجال العقارات كما سبق له إن شغل رئيس مجلس ادارة شركة عقار وعضوية العديد من مجالس الإدارة، يشغل حالياً عضوية مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل.

السيد/ عبد الله بن سعيد العيدة
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل ٢٠٠٥، ورئيساً للجنة الحوكمة، وعضواً في لجنة التدقيق ولجنة المزايا والتعويضات، له خبرة طويلة في الإدارة والتنظيم، تلقى تدريباً مطولاً وبرامج متعددة في الإدارة في مراكز متخصصة في بريطانيا، يشغل حالياً منصب المدير العام لشركة بروق للاستثمار وله تجارب وممارسات متعددة في النشاط الاستثماري والعقاري.

السيد/ ناصر راشد سريع الكعبي
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ مارس ٢٠٠٨، ويشغل عضوية عدة لجان فيه منها اللجنة التنفيذية ويرأس لجنة الترشيحات والمزايا والتعويضات، صاحب تجربة واسعة وخبرة عالية في مجال الأعمال وتأسيس الشركات منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، وهو المؤسس والمالك لمجموعة آل سريع القابضة التي تضم عدة شركات في تخصصات مختلفة، عضواً في مجلس الشورى منذ عام ١٩٩٥، وعضواً في الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلاً عن ذلك فقد سبق له إن شغل عضوية العديد من مجالس الإدارة (منها شركة عقار) واللجان المتخصصة ذات العلاقة بنشاطه في مجال الأعمال والتطوير العقاري.

الشيخ/ علي بن غانم بن علي آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

حاصل على ماجستير إدارة من جامعة كامبردج، رئيس مجلس إدارة مجموعة علي بن غانم آل ثاني وعضو مجلس إدارة المتحدة للتنمية وأوريدو إضافة إلى المصرف الذي انضم إليه في فبراير ٢٠١٤، ونائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الاستثمارات الخليجية، وعضو مؤازر في مركز دراسات الوحدة العربية وله مقالات منشورة بجريدة الراية وعدة إصدارات.

الشيخ/ عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة منذ فبراير ٢٠١٧، ممثلاً عن شركة النائرة للاستثمار، حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من إحدى الجامعات البريطانية، عضو مجلس إدارة الشركة الإسلامية للتأمين ومجموعة الرعاية الطبية.

الإدارة التنفيذية

كما يتألف فريق الادارة التنفيذية من :
مجموعة من الأشخاص ذوي المسؤولية التشغيلية في المصرف والمعينين من قبل مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية مسؤولة عن إدارة عمليات وأنشطة المصرف اليومية والإدارة التنفيذية تتكون من الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى فريق ذو خبرةومؤهلات عالية من الإدارة التنفيذية، وتقدم الإدارة التنفيذية تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين في المصرف.

الإدارة التنفيذية لمجموعة المصرف كالتالي:

فريق الإدارة التنفيذية للمصرف	المنصب
السيد/ باسل جمال	الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف
السيد/ طارق فوزي	المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات
السيد/ راكيش سنجافي	المدير العام لمجموعة مجموعة المخاطر
السيد/ جورانج هيماني	المدير العام لمجموعة المالية
السيد/ كونستانتينوس كونستانتينيديس	المدير العام لمجموعة الاستراتيجية والرقمية
السيد/ خليفة المسلم	رئيس مجموعة الموارد البشرية
السيد/ دوري أنانـــد	المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد
السيد/ لاف كاتاريا	المدير العام لمجموعة العمليات وتقنية المعلومات
السيد/ عاطف عبدالخالق	رئيس التدقيق الداخلي
السيد/ سمير الغندور	رئيس الامتثال

السيد /باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

التحق السيد باسل جمال بمجموعة المصرف في فبراير ٢٠١٣ حيث يتمتع بخبرة تزيد على ٢٥ عاماً وكفاءة مصرفية معروفة في أسواق المال والمصارف، بدأت في البنك التجاري (تشيس الأهلي سابقاً) في مصر عام ١٩٩٠ واستمرت على مدار عشر سنوات. التحق بمجموعة البنك الأهلي المتحد بمملكة البحرين منذ عام ٢٠٠١ وشغل عدداً من المناصب المرموقة في المجموعة وعمل كنائب رئيس تنفيذي للبنك الأهلي– قطر ثم رئيساً تنفيذياً للبنك خلال الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٩، وكان آخر منصب شغله هناك هو النائب الأول للرئيس التنفيذي لمجموعة الأهلي المتحد – المجموعة المصرفية.

السيد/ طارق يوسف فوزي
المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات

مدير تنفيذي مصرفي يحمل اكثر من ٣٢ عاما من الخبرة المصرفية، ٢٥ عاماً منها في دول الخليج (الكويت، عمان، الامارات والسعودية) وخاصة في مجال تمويل الشركات حيث عمل مع العديد من البنوك المرموقة عالمياً ومحلياً، ويحمل شهادة بكالوريوس في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. بدأ مسيرته المهنية مع البنك العربي الأفريقي الدولي في جمهورية مصر العربية وتابع مسيرته المهنية مع العديد من البنوك الرائدة مثل بنك تشيس الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وبنك مصر أمريكا الدولي، بنك برقان بدولة الكويت، البنك الوطني العماني بسلطنة عمان، وبنك المشرق بدولة الإمارات العربية المتحدة. وكانت اخر مهمة له قبل انضمامه إلى المصرف هي الرئيس تنفيذي والمدير الإقليمي لفروع بنك المشرق بجمهورية مصر العربية.

السيد/ راكيش سانجافي
المدير العام لمجموعة المخاطر

راكيش هو محاسب قانوني زميل في معهد المحاسبين القانونيين الهندي وحاصل على شهادة مدقق نظم معلومات معتمد (CISA) من الولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع راكيش بـ ٢٩ عاماً من الخبرة الواسعة في العمل لدى شركات المحاسبة «الأربعة الكبار Big ٤» وغيرها من البنوك في المنطقة، في مجال إدارة المخاطر والخدمات المصرفية للشركات وتمويل الشركات. وعمل في مجال التدقيق والاستشارة لدى شركة إرنست آند يونغ في البحرين. وقبل انتقاله للعمل في المصرف عام ٢٠١٣، كان يشغل منصب مدير إدارة المخاطر في البنك الأهلي المتحد في البحرين، حيث قاد وحدة تمويل الشركات. وأمضى أكثر من ١٠ أعوام في العمل في مجال الخدمات المصرفية للشركات في البحرين. وفي عمله لدى البنك الأهلي في قطر تعامل راكيش مع مجموعة واسعة من العملاء وقطاعات الأعمال.

السيد/ جورانج هيماني
المدير العام للمجموعة المالية

يملك خبرة ٢٢ عاماً في المحاسبة والتمويل مع العديد من البنوك العالمية وشركات التدقيق. وبدأ مشواره المهني مع شركة برايس ووتر هاوس كوبرز، بنك ستاندرد تشارترد في الهند، وعمل ١٥ عاماً في البنك السعودي الفرنسي الذي تقلد به مناصب عديدة منها: مدير إدارة الأصول، مدير الخزينة، التخطيط المالي. وكان آخر منصب شغله قبل التحاقه بالمصرف هو نائب المدير العام للمجموعة المالية بالبنك السعودي الفرنسي بالمملكة العربية السعودية. ويحمل السيد جورانج بكالوريوس في التجارة من جامعة كالكوتا، وشهادة محاسب معتمد من مؤسسة تشارترد للمحاسبين في الهند، وشهادات CFA, FRM, ACI الاحترافية المعتمدة.

السيد /كونستانتينوس كونستانتينيديس
المدير العام لمجموعة الإستراتيجية والرقمية

لدى السيد/ كونستانتينوس (دينوس) خبرة ٢٥ سنة في المجال المصرفي والاستشارات. وانضم إلى المصرف في عام ٢٠١٢ لشغل منصب المدير العام للمجموعة الاستراتيجية والرقمية ليقود برنامج التغيير. ومنذ مطلع عام ٢٠١٨ يدير برنامج التحول الرقمي الذي يقوم بتنفيذه المصرف. قبل ذلك تولى السيد دينوس عدة مناصب عليا في مصرف الراجحي حيث كان آخر منصب له المدير العام للاستراتيجية مسؤولاً عن تطوير الأعمال والتوسع الإقليمي، وقبل ذلك، كان نائباً للمدير العام للخدمات المصرفية للأفراد. وبصفته استشاري إداري في أكسنتشر قام بمبادرات استراتيجية للبنوك الأوروبية والمؤسسات المالية. لديه شهادة ماجستير في التخطيط الاستراتيجي الدولي من جامعة بيرمنغهام.

السيد/ خليفة المسلم
رئيس مجموعة الموارد البشرية

لديه قرابة ١٧ عاماً في الخدمات المصرفية، حيث عمل في عدة إدارات كالخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الموارد البشرية في كبرى المؤسسات المصرفية الدولية والإقليمية. وقد بدأ مسيرته المهنية في المجال المصرفي مع HSBC قطر في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد قبل أن يتولى عدداً من الأدوار المختلفة في قسم خدمة العملاء، وشبكة الفروع وجودة الخدمة في الموارد البشرية. ثم انتقل إلى قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في البنك التجاري وكان آخر منصب شغله قبل الانضمام إلى المصرف مدير التوظيف للمجموعة في البنك الخليجي. انضم إلى المصرف في عام ٢٠١١ كرئيس قطاع التوظيف وتخطيط القوى العاملة ضمن مجموعة الموارد البشرية، ومنه انتقل إلى منصبه الحالي.

السيد/ دوري اناند
المدير العام لمجموعة خدمات الأفراد

لدى السيد اناند ماجستير في إدارة الأعمال بالإضافة إلى ما يزيد عن عشرون عاما من الخبرة في المجال المصرفي خصوصا في تمويل وخدمات الأفراد وخدمة العملاء والعمليات. كما تقلد السيد/ أناند العديد من المناصب الإدارية الرفيعة خلال عمله في بنوك تقليدية وإسلامية رائدة. وعلى الرغم من أن جُل خبرته في سيتي بنك إلا أنه قضى آخر ثمانية أعوام مع مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية. وكان آخر منصب شغله قبل التحاقه بالمصرف هو مدير عام مجموعة تمويل وخدمات الأفراد بمصرف الراجحي.

السيد / لاف كاتاريا
المدير العام لمجموعة العمليات وتقنية المعلومات

يتمتع السيد كاتاريا بخبرة عالمية تزيد عن ٢٨ عاماً في قطاع العمليات وتكنولوجيا المعلومات في المصارف. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال التجارية الدولية من معهد الهند الدولي للعلوم والهندسة IIFT دلهي- الهند، وشهادة في التطور الرقمي من كلية هارفارد لدراسات الأعمال ببوسطن في الولايات المتحدة. تولى العديد من المناصب العليا مع مصارف رائدة مثل مدير العمليات والتكنولوجيا لسيتي بنك في الهند وسنغافورة (منطقة آسيا والمحيط الهادئ) ورئيس العمليات في بنك باركليز - الامارات لمناطق افريقيا والشرق الاوسط، كما عمل مع البنك السعودي الهولندي في السعودية. وقبل انضمامه إلى المصرف كانت آخر مهامه هي العمل كمستشار للعديد من الشركات الاستشارية الرائدة لدعم عدد من المصارف في المنطقة.

المادة (٧)
حظر الجمع بين المناصب

مجلس إدارة المصرف يطبق قواعد حظر الجمع بين المناصب، بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، لا يجوز لأحد بشخصه أو بصفته أن يكون رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزيهما الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مراكزها الرئيسية في الدولة، ولا أن يكون عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيسي في الدولة، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً، ويحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالمصرف. و قد اقر كل عضو بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام هذا النظام.

المادة (٨)
الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس

قام المجلس بإعداد ميثاقا يسمى «ميثاق المجلس» حيث حدد فيه مهام المجلس، وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم، وفقاً لأحكام القانون وهذا النظام، وتم نشره على الموقع الإلكتروني للمصرف. وقد تم تقييم اداء المجلس وفقاً لافضل الممارسات المتبعة في هذا الصدد وايضا يتم تقييم اداء الادارة التنفيذية العليا بناءً على مدى تطبيق الاستراتيجيات والسياسات الداخلية وفحص الاختلاف بين المتوقع والمحقق طبقآ للمعايير المعتمدة من المجلس مع فحص التقارير الدورية من الجهات الرقابية لتصويب الانحرافات ان وجدت.

المادة (٩)
مسؤوليات المجلس

يمثل المجلس كافة المساهمين، وعليه بذل العناية اللازمة في إدارة المصرف بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة المصرف والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع طبقاً للنظام الأساسي للمصرف.

المادة (١٠)
تفويض المهام

بما لا يخل باختصاصات الجمعية العامة، يتولى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإداراتها؛ ويجوز له تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته، وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.
وتظل المسؤولية النهائية عن المصرف على المجلس وإن شكل لجاناً أو فوض جهات أو اشخاصاً آخرين للقيام ببعض أعماله، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

المادة (١١)
واجبات الرئيس

الرئيس هو رئيس مجلس الإدارة المصرف ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، ويجب أن يتضمن «ميثاق المجلس» مهام ومسؤوليات الرئيس والمتضمن ما يأتي:

١. التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
٢. الموافقة على جدول أعمال اجتماعه مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
٣. تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.
٤. إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس.
٥. إيجاد قنوات التواصل الفعلي بالمساهمين والعمل على ايصال آرائهم إلى المجلس.
٦. إفساح وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.

٧.إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك.
٨.يحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته.

المادة (١٢)
التزامات أعضاء المجلس
يلتزم أعضاء المجلس بما يلي:
١. الانتظام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه.
٢.إعلاء مصلحة المصرف والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح.
٣.إبداء الرأي بشأن المسائل الاستراتيجية للمصرف وسياسته.
٤.مراقبة أداء المصرف في تحقيق أغراضه وأهدافه.
٥.الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة.
٦.إدارة المصرف بطريقة فعالة ومنتجة.
٧.المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للمصرف.
٨.عدم الإدلاء بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أو من يفوضه في ذلك، علماً بأن مدير مجموعة الإستراتيجية وتطويرالأعمال هو المتحدث الرسمي بإسم المصرف.
٩.لا يوجد ما يؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة للأعضاء (العلاقات المالية والتجارية و دعاوي قضائية)

المادة (١٣)
الدعوة للاجتماع
يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه، ووفقًا لما ينص عليه النظام الأساسي للشركة، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك اثنان من الأعضاء على الأقل، وتوجه الدعوة إلى كل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاده بأسبوع على الأقل، ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال.

المادة (١٤)
اجتماعات المجلس
تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بصورة دورية منتظمة حسب ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للمصرف وقانون الشركات التجارية وذلك بناءً على دعوة سعادة رئيس مجلس الإدارة، أو استجابة لطلب اثنين من الأعضاء وقد عقد المجلس خلال عام ٢٠١٩ ثمانية اجتماعات برئاسة سعادة رئيس مجلس الإدارة، حيث حضر رئيس المجلس وتولى رئاسة جميع الجلسات. ويبين الجدول أدناه عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ولجانه في تلك الفترة:

المجلس واللجان المنبثقة عنه	عدد الإجتماعات المنعقدة خلال عام 2019
مجلس الإدارة	8
اللجنة التنفيذية	1
لجنة التدقيق والمخاطر	7
لجنة السياسات والإجراءات	3
لجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا	2
لجنة الزكاة	4
لجنة الحوكمة	2

المادة (١٥)
قرارات المجلس
تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع.

المادة (١٦)
أمين السر
اعتمد مجلس الإدارة في عام ١٩٩٦ قراراً بتعيين السيد/ علي عبدالله غلوم أحمدي سكرتيراً لمجلس الإدارة (أمين السر).

المادة (١٧)
مهام وواجبات أمين السر
يقوم أمين السر بمعاونة الرئيس وكافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام، ويلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس ومنها:
١. تحرير محاضر اجتماعات المجلس
٢.قيد قرارات المجلس في السجل المعد لهذا الغرض.
٣.قيد الاجتماعات التي يعقدها المجلس .
٤.حفظ محاضر اجتماعات المجلس وقراراته.
٥.إرسال الدعوة لأعضاء المجلس .
٦.التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس.
٧.تمكين الرئيس والأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات المصرف، وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها.
٨.حفظ إقرار أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقًا للقانون وأحكام هذا النظام.

المادة (١٨)

لجان المجلس

شكل مجلس الإدارة ست لجان متخصصة تعينه على القيام بواجباته وترفع تقاريرها مباشرة إليه، وتقوم بالمهام نيابة عنه لدعم ممارسات الإدارة الفعالة. وهذه اللجان هي:

١. اللجنة التنفيذية
تتألف هذه اللجنة من خمسة من أعضاء المجلس ويشارك في حضور اجتماعاتها الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى كبار المسؤولين عن تداول المعلومات والبيانات المطروحة للنقاش وهي بمثابة أداة لتنسيق أعمال المؤسسة ويأتي على رأس مهامها ومسؤولياتها، تزويد المجلس بكل ما يستجد من معلومات عن التطورات التجارية والمعاملات ذات الطبيعة الخاصة، والمراجعة المنتظمة لأداء وأعمال مختلف القطاعات، والتشاور مع / إبداء الرأي للمجلس في القرارات الإستراتيجية، وإعداد قرارات منح الائتمان التي تكون ضمن صلاحياتها، كما تعمل اللجنة على وضع مقترحات خطط عمل المصرف، تمهيدا لعرضها على مجلس الإدارة، ومن أهم توصيات اللجنة مناقشة واعتماد عمليات تمويل واستثمار.

٢. لجنة التدقيق والمخاطر

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو المساعدة على النهوض بمسؤوليات الإشراف العام فيما يتصل بأنشطة المصرف، ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين والنظم المنظمة لعمل البنوك. كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق وبميثاق عمل لجنة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس.

كذلك فإن اللجنة مخولة من قبل المجلس بالتحقيق في أي نشاط يدخل في نطاق اختصاصاتها، ويحق لها طلب للحصول على أية معلومات من أي موظف، ويتم توجيه جميع الموظفين للتعاون مع أية طلبات تتقدم بها اللجنة في هذا الخصوص. وللجنة أيضا صلاحية طلب استشارات قانونية أو مهنية من جهات خارجية مستقلة والاستعانة بأطراف من خارج المؤسسة من ذوي الخبرة والدراية إذا ما رأت ذلك ضرورياً ولكن فقط بعد التشاور مع رئيس المجلس.

وتتمتع اللجنة بصلاحيات مفتوحة للإتصال بمدققي الحسابات الداخليين والخارجيين والإدارة العليا للمصرف وقد أنشئت اللجنة من قبل المجلس لمراجعة وتقييم وتقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بالمخاطر بوجه عام والمحاسبة، والرقابة الداخلية، وبيئة المخاطر والرقابة والتقارير المالية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والامتثال.

تقوم الجهات الرقابية في المصرف (التدقيق الداخلي، قطاع الإمتثال ومجموعة المخاطر) برفع تقارير دورية تفصيلية كل ثلاثة شهور للجنة التدقيق التي تقوم بالفحص وتقييم ورفع تقرير تفصيلي لمجلس الإدارة بتصويب اللازم. و قد قامت اللجنة بعدة توصيات لتحسين نظم الرقابة الداخلية والتعامل مع المخاطر المرتبطة بالاعمال وايضا تحسين الاجراءات الداخلية بالإضافة إلى التوصية لمجلس الإدارة بترشيح السادة/ كي بي ام جي للموافقة والعرض على الجمعية العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي القادم والموافقة على خطة التدقيق الداخلي لعامي ٢٠١٩/٢٠٢٠ واعتمادها للتنفيذ، واقترحت اللجنة بعض الحلول لتحصيل مستحقات المصرف المتعثرة والعلم بتقرير المتأخرات والتدقيق الداخلي والإدارة القانونية ومراجعة تحليل الإئتمان وتطبيق متطلبات الإمتثال.

٣. لجنة السياسات والإجراءات:

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات ونظم وإجراءات أدلة العمل وتتكفل اللجنة بتسيير سياسات وممارسات المصرف وفقاً للمعايير المستقرة للعمل المصرفي، كما تقوم بمراجعة كفاءة التشغيل لكل واحدة من تلك المهام، والتحقق من أن الإجراءات الوظيفية متوائمة مع أهداف وعمليات المؤسسة.
ومن مسؤوليات اللجنة أيضا مراقبة أداء المصرف الفصلي على ضوء خطة العمل الاستراتيجية والموازنات المعتمدة، ويشمل ذلك مراجعة وتعزيز تطوير الأعمال، ومواءمة المنتجات، وتوزيع الموارد لمختلف قطاعات العمل بالمصرف. وتتولى اللجنة كذلك تسليط الضوء على مظاهر وحالات الإنحراف عن السياسات والإجراءات المنصوص عليها في المعايير القياسية ورفعها لإدارة المصرف من حين لآخر لاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة وهي مسؤولة أيضا عن رسم سياسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على ضوء ما يرفعه المصرف من قيم وشعارات.

حيث قدمت اللجنة عدة توصيات خلال العام بالموافقة على عدد من السياسات منها سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، تداول المعلومات الداخلية، الأطراف ذات العلاقة والتواصل معهم، حقوق المساهمين.

كما تم اعتماد التعديلات المقترحة على بعض السياسات منها سياسة الإدارة القانونية، إدارة الإسترداد، سياسة التحصيل، إدارة الأزمات، الرقابة المالية، المصروفات الرأسمالية، المصروفات التشغيلية، الموازنة، إدارة الموجودات والمطلوبات، الخزينة والتداول، سياسة مخاطر التشغيل، سياسة عمليات البطاقات، سياسة ميثاق لجنة تسيير اعمال الحاسب الآلي، إطار عمل الحوكمة، سياسة التحذير، سياسة الإمتثال، سياسة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سياسة خدمات الأعمال، سياسة إدارة الشكاوي، سياسة المؤسسات المالية.

٤. لجنة الحوكمة:

لجنة الحوكمة هي لجنة مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة، ومهمتها هي التمثيل الرسمي للتواصل بين مجلس الإدارة وإدارة المصرف في القضايا والأمور الخاصة بالحوكمة، حيث تتولى اللجنة بالأصالة عن المجلس مسؤولية الإشراف العام والملاحظة الواجبة لمبادىء وتوجيهات وممارسات حوكمة الشركات في المصرف، كما تتولى مهمة الإشراف ومتابعة تطبيق هذه المبادىء في جميع أعمال المصرف. حيث قدمت اللجنة عدة توصيات خلال العام ٢٠١٩ منها:

١. توجيه السادة الموارد البشرية بضرورة وضع خطة تعاقب إداري على مستوى المصرف واعتمادها من مجلس الإدارة.
٢. إضافة نص تقييم أداء مجلس الإدارة ضمن ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت بالإضافة إلى تعديل نصاب حضور اجتماعات اللجان إلى الأغلبية بدلا من النصف.
٣. تعديل ميثاق لجنة التدقيق والمخاطر إضافة مراجعة معاملات الأطراف ذات الصلة والتأكد من وجود آلية لمراجعتها.
٤. تعديل نصاب حضور اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر إلى الأغلبية بدلاً من النصف.
٥. إعادة اعتماد إطار حوكمة المصرف والسياسات الملحقة به التالية (بدون أي تعديلات) : تضارب المصالح / سياسة توزيع الأرباح / سياسة التبليغ.

٥. لجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا:

تتولى هذه اللجنة دراسة وتقييم المرشحين للوظائف التنفيذية العليا إضافة إلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة كما أنها مسؤولة عن وضع سياسة الأجور لجذب الموظفين وتحفيزهم والابقاء عليهم، من ذوي الكفاءات العالية وممن لديهم المهارات اللازمة لتحقيق أهداف المصرف على مدار العام واللجنة مسؤولة أيضاً عن التأكد من الموازنة بين مصالح المساهمين والمصرف وموظفيه، وتجتمع اللجنة كلما تطلب الأمر مع تطبيق سياسة صارمة بعدم السماح لأي من العاملين بالحضور عند مناقشة ما يخصه من مكافأة أو ترتيبات تعاقدية وقد شملت أعمال اللجنة على مدار عام ٢٠١٩ الآتي :

١) ناقشت واعتمدت اللجنة مكافآت العاملين وفق تقييم الأداء المالي ٢٠١٨، كما اعتمدت الزيادات السنوية للعام المالي٢٠١٩ وفق تقارير تقييم الأداء للعاملين.
٢) تقييم المتقدمين للترشح لعضوية مجلس الإدارة في دورته الجديدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، حيث أقرت القائمة النهائية للمرشحين التي ترسل إلى الجهات الرقابية المختصة لإعتمادها.

٦. لجنة الزكاة

تتولى اللجنة مسؤولية تعزيز روابط التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع المسلم من خلال توجيه أموال الزكاة لمستحقيها. وقد حددت اللجنة أبرز القنوات الشرعية لإنفاق تلك الأموال في أوجه المساعدات الإنسانية، والتنمية العامة وغيرها من القنوات التي يجوز أن تنفق فيها أموال الزكاة.

واللجنة مسؤولة كذلك عن تطوير علاقات جيدة مع الجمعيات والمنظمات الخيرية، وجماعات المساعدات الانسانية التي تقدم مساعدات في مجالات التنمية العامة وذلك بغرض تقييم الجهات التي تتلقى تلك الأموال. وهي مسؤولة أيضا عن وضع سياسات المصرف لجمع الزكاة وصرفها، ومراقبة أرصدة مخصصات الزكاة الشرعية والمساءلة عن أوجه صرفها، فضلاً عن احتساب حصيلة أموال الزكاة وتوزيعها وفقاً للقواعد والأحكام الشرعية المنظمة لها.
وتعتمد اللجنة توزيعات الزكاة لمستحقيها وطبقاً للقنوات الشرعية.

المادة (١٩)
عمل اللجان

اصدر المجلس قرارًا بتسمية رئيس وأعضاء كل لجنة، ويحدد فيه اختصاصاتها وواجباتها وأحكام وإجراءات عملها، ويحظر تولي رئاسة أكثر من لجنة من اللجان التي يشكلها المجلس، ولا يجوز الجمع بين رئاسة لجنة التدقيق وعضوية أي لجنة، ويجوز دمج لجنتي الترشيحات والمكافآت في لجنة واحدة تسمى «لجنة الترشيحات والمكافآت».

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحًا إلا بحضور رئيسها وأغلبية أعضاءها، ويحرر محضر لكل اجتماع، يبين فيه ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس اللجنة.

يقوم المجلس بإستلام و فحص التقارير الدورية الصادرة عن اللجان المنبثقه طبقاً للادوار المنوطة بها والمذكورة بهذا التقرير لإتخاذ الاجراءات المناسبة و اللازمة تحقيقاً لمصلحة المصرف و حفظاً لحقوق المساهمين.

أعمال الرقابة بالمصرف

المادة (٢٠)
الرقابة الداخلية

اعتمد المجلس مقترح لجنة التدقيق بنظام الرقابة الداخلية للمصرف والذي يتضمن آلية الرقابة، وتحديد مهام واختصاصات إدارات وأقسام المصرف، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية وخطة المصرف لإدارة المخاطر.

المادة (٢١)
وحدة الرقابة الداخلية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية للشركة على إنشاء وحدات مستقلة في عملها وفعالة لتقييم وإدارة المخاطر، والتدقيق المالي ورقابة التزام الشركة بالضوابط الخاصة بالتعاملات المالية خاصة مع أي طرف ذي علاقة، ويتولى أعمالها مدقق داخلي أو أكثر من ذوي الخبرة والكفاءة في أعمال التدقيق المالي وتقييم الأداء وإدارة المخاطر، ويسمح له بدخول كافة إدارات الشركة ومتابعة أعمالها، ويصدر بتعيينه وتحديد مهامه ومكافآته قرارًا من المجلس، ويكون مسؤولاً أمامه.

التدقيق الداخلي:

يوجد نظام رقابة داخلية للمصرف يقوم بمراجعة الأعمال ورفع التقارير والتوصيات للتصويب وذلك طبقاً للتالي:
١- نظام رقابة داخلية معتمد.
٢- يتم تقييم وإدارة المخاطر والتدقيق المالي بالإضافة إلى التدقيق الخارجي.
٣- تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بدور ومهام محددة كالآتي:

- تشرف على تطبيق وتدقيق نظام الرقابة الداخلية.
- تدار من قبل فريق عمل كفؤ ومستقل تشغلياً ومدرب تدريباً مناسباً.
- ترفع التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.
- لها إمكانية الوصول إلى كل أنشطة المصرف.
- إدارة التدقيق إدارة مستقلة وكباقي الإدارات الرقابية لا تخضع سوى للجنة التدقيق.
- يتكون فريق التدقيق الداخلي من مدير مسؤول وعدد من الموظفين المتخصصين.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد ورفع التقارير الدورية (كل ٣ شهور) عن إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر وتطبيق نظم الرقابة الداخلية ولا تنفك وظيفة التدقيق الداخلي بالمصرف تكيِّفُ منهجيتها في تدقيق الحسابات بما يكفل لها الاستجابة بفاعلية لتوسع حجم أعمال المصرف، والنهوض بالتزاماتها المخططة وغير المخططة في مجال التدقيق الداخلي من أجل التوصية بالتغييرات الواجب إدخالها لتعزيز الحوكمة/ نهج الإدارة، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والامتثال. وهكذا استحال دور التدقيق من كونه وظيفة يستعان فيها بمصادر خارجية إلى جهاز له المقدرة الكامل على النهوض بنفسه بجميع مهام التدقيق الداخلي للمصرف.

ومن الوجهة العملية، يقوم فريق التدقيق بدعم مدراء مختلف وحدات العمل من خلال التحليل الاعتيادي لتقارير تدقيق الحسابات ورصد مواضع الضعف ويتم تعزيز هذه العملية مع تنفيذ قائمة التقييم الذاتي بنظام التأشير على نقاط التقييم، والتي من شأنها تفادي وقوع الموظفين في المبالغة في تقدير النفس، فضلاً عن تعزيز هذا الإجراء بحيث لا تشوبه شائبة وسيكون شأن هذه العملية الحد من الأخطاء التي تقع عادة، كما سيتم توسيعه لتطوير أدوات تدريب مناسبة للموظفين في المستقبل.

إن وظيفة التدقيق الداخلي تقدم إسهاما قيماً في إثراء الضوابط الداخلية، ونظم الإجراءات، وجودة الخدمات وتقديم المشورة حول كيفية إثراء مناهج التدريب وخطط التنمية بالمصرف بما يسمح بالتركيز على الإجراءات والتدابير الوقائية المناسبة للمخاطر التي يواجهها المصرف.

قطاع الإمتثال

يرفع فريق العاملين بقطاع الامتثال تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق والمخاطر ويتكفل نهج الإدارة الخاص بالمصرف لهذا الفريق بالإفادة بشكل مكثف من آراء أهل الخبرة ودعم المسؤولين المكلفين بمهام الامتثال بما يكفل الاستيثاق من الالتزام الكامل لكافة متطلبات الجهات التشريعية والنظامية المحلية والدولية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر متطلبات المصرف المركزي، لجنة بازل، وتوصيات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA FATF) والتوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CTF) وغيرها من المعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة/ نهج الإدارة للشركات.
يؤدي فريق الامتثال بالمصرف دوراً نشطاً في مراجعة السياسات والقوانين المرجعية واختصاصات مجلس الإدارة لضمان التقيد الكامل بمتطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المال.
من جهة أخرى ترد مجموعة الامتثال باستمرار على استفسارات جميع إدارات المصرف للحصول على إيضاحات بشأن القواعد والمعايير المعمول بها، وتقدم نطاقاً واسعاً من الخدمات الاستشارية التي تشمل التعليمات والقوانين والتشريعات المهيمنة على انشطة المصرف.

قطاع المخاطر

يراقب قطاع المخاطر الأسقف الإجمالية لمخاطر التمويل والإستثمار لتفادي تركز المخاطر، كما يتاكد من أن المصرف لديه رأسمال كاف لتغطية هذه المخاطر كما يقوم بصورة دورية بمراجعة مدى فاعلية أعمال إدارات المخاطر وإجراء التعديلات المناسبة عليها عند اللزوم و ذلك بناء على الاستراتيجية و التوجهات الصادرة عن مجلس الادارة.

- اتخاذ التدابير المناسبة لتحسين أنظمة إدارة المخاطر وزيادة كفاءتها وفعاليتها.
- وضع التوجهات الإستراتيجيات للمخاطر على المستوى الكلي (MACRO LEVEL) وتقييم المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق القائمة.
- وضع التوجهات الإستراتيجية للمخاطر على مستوى الأنشطة (BUSINESS LEVEL) وتقييم المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات مثل القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الإستثمار.
- تحديد ووضع مستويات شاملة للمصرف تتعلق بمدى تقبل المخاطر وتنوعها، واستراتيجيات تخصيص الموجودات المناسبة لكل إدارة تمويل، ولكل نشاط اقتصادي وكل امتداد جغرافي وعملة، ولفترات الإستحقاق.
- تحديد مستوى المخاطر المقبولة للأطراف التي يتعامل معها المصرف من حيث:
- المعدل المتوقع للعائد على العمليات يتناسب مع مخاطرها.
- تجنب مخاطر الإئتمان المفرطة (على مستوى كل عملية أو مستوى المحفظة ككل).
- وضع إستراتيجية واضحة للتخفيف من مخاطر الإئتمان اعتماداً على مايلي:
- معدلات ربح يتم تحديدها وفقاً لتصنيف المخاطر المتعلقة بأطراف التعامل وأن قرارات التسعير اتخذت بعين الإعتبار.
- الضمانات والكفالات المسموح بها والقابلة للتنفيذ.
- التوثيق الواضح للعقود مع الأطراف الأخرى.
- تحديد واضح للقوانين المعمول بها التي تسري على عمليات التمويل.
- وضع حدود وسقوف المخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف(RISKAPPETITE)لمواجهةجميعأنواعالمخاطر.
- تحديد مستويات التعرض لمخاطر السوق وتقييم احتمال مايمكن التعرض له من خسائر مستقبلية قد تنشأ من عدم تغطية التزاماتها بما تحتفظ به من موجودات.
- التاكد من احتفاظ المصرف بسيولة كافية للوفاء بالتزامات المصرف في جميع الأوقات، مع الأخذ في الإعتبار طبيعة عمل المصرف ونشاطه وأسواق رأس المال التي يعمل فيها.
- تحديد إطار شامل وسليم لتطوير وتطبيق بيئة احترازية سليمة لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها المختلفة.
- التخطيط للطوارئ (CONTINGENCY PLANNING) في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية مع اجراء التجارب اللازمة.
- تحديد النشاطات والأعمال التي يقوم بها المصرف والتحطيط للمشاريع المستقبلية والمنتجات الجديدة ضمن هامش الخاطرة الذي يستطيع المصرف القيام به (RISK TOLERANCE APPETITE).

هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن مراقبة مدى توافق اعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة ما يعرض عليها من العمليات والمنتجات. وتعمل الهيئة بشكل مستقل بعضوية نخبة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات التجارية والمصرفية. والهيئة مسؤولة أيضا عن ما يلي :

- تقديم المشورة والتوجيه الإسلامي بناء على طلب إدارة المصرف.
- استعراض تقارير مدققي الحسابات مع قواعد الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير إلى الأعضاء بهذا الشأن.
- تحديد ما إذا كانت العقود والمعاملات والصفقات التي عرضت عليها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- مراجعة ما عرض عليها من المواد التسويقية للمصرف.

- التأكد بالوسائل الممكنة من توجيه كافة موارد الدخل والإيرادات التي تتحقق من مصادر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية الى أوجه الخير

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	صفة العضوية
فضيلة الشيخ / وليد بن هادي	الرئيس
الأستاذ الدكتور/ عبد الستار أبو غدة	عضو
الدكتور / محمد أحمين	عضو

المادة (٢٢)
تقارير الرقابة

يتم رفع تقارير الجهات الرقابية إلى لجنة التدقيق، عن أعمال الرقابة الداخلية بالمصرف، ويحدد المجلس -بناء على توصية لجنة التدقيق- البيانات التي يجب أن يتضمنها التقارير تتضمن- على الأقل- ما يأتي:

١. إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.
٢. مراجعة تطور عوامل المخاطر في المصرف ومدى ملاءمة وفاعلية الانظمة المعمول بها في المصرف في مواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
٣. تقييم شامل لأداء المصرف بشأن الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية.
٤. مدى التزام المصرف بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.
٥. مدى التزام المصرف بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها.
٦. المخاطر التي تعرض لها المصرف وأنواعها وأسبابها وما تم بشأنها.
٧. المقترحات الخاصة بتصويب المخالفات وإزالة أسباب المخاطر.

خلال العام ٢٠١٩ لم تكن هناك مخالفات جوهرية متعلقة بالرقابة الداخلية.

المادة (٢٣)
الرقابة الخارجية

يوجد مراقب حسابات خارجي معتمد للمصرف يقوم بمراجعة أعمال المصرف ورفع التقارير والتوصيات للتصويب ولا يجوز عزله في فترة التعاقد ويجب تغييره خلال خمس سنوات على الأكثر ولا يجوز تعيينه مرة أخرى قبل مرور عامين على آخر تعيين له، حيث يقوم المدقق الخارجي بتقديم تقريراً عن نتائج هذه المراجعة إلى مجلس الإدارة وتقديم رأي المراجعة على البيانات المالية لمصرف قطر الإسلامي. وعلاوة على ذلك، يقوم المدقق الخارجي أيضاً بإعداد تقريراً عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما يقوم فريق التدقيق الخارجي بحضور اجتماعات لجنة التدقيق وإجتماع الجمعية العمومية للمساهمين.

الجدير بالذكر أنه وبعد مدة أقصاها خمس سنوات من إسناد عملية التدقيق الخارجي لأحد بيوت الخبرة ومكاتب التدقيق يفرض القانون أن يتم تغيير شركة التدقيق ليحل محلها شركة أخرى للقيام بنفس المهمة وقد يتم استجواب مدققي الحسابات الخارجيين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بخصوص إبداء رأيهم عن القوائم المالية السنوية، ولذلك يتعين عليهم الحضور لتمثيل التدقيق الخارجي خلال هذا الاجتماع.

وقد يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقديم الخدمات للمصرف سواء على نطاق التدقيق الخارجي أو غيره بعد الحصول على موافقة لجنة التدقيق والمخاطر والتي تقوم بإعتماد الحصول على أنواع معينة من الخدمات سواء المرتبطة بنطاق التدقيق الخارجي بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو خدمات لا علاقة لها بنطاق التدقيق الخارجي وذلك على أساس سنوي، كما يلتزم المدقق الخارجي بتقديم الخدمات الموافق عليها من قبل لجنة التدقيق والمخاطر أو تلك التي يتم رفع توصيات بها من قبل الإدارة العليا في المصرف تمهيداً لإعتماد الحصول عليها من قبل اللجنة وتقوم لجنة التدقيق والمخاطر أيضاً بتحديد ووضع سقف للحد الأقصى السنوي الذي يمكن إنفاقه مقابل الحصول على الخدمات المتحصل عليها مقابل تلك المبالغ.

المادة (٢٤)
مهام ومسؤوليات مراقب الحسابات

على مراقب الحسابات إبلاغ المجلس- كتابة- بأي خطر تتعرض له أو يتوقع أن يتعرض له المصرف، وبكل ما يكتشفه من مخالفات فور علمه بها، ويرسل نسخة من ذلك البلاغ إلى الهيئة، وله في ذلك حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد وفقًا لأحكام القانون في هذا الشأن على أن يخطر الهيئة بذلك.

ويقدم مراقب الحسابات - وإن تعدد - تقرير واحدًا للجمعية العامة ويتلوه عليها، ويرسل نسخة منه إلى الهيئة، ويكون مسؤولا عن صحة البيانات الواردة فيه، ولكل عضو بالجمعية العامة حق مناقشة المراقب في أي مسالة بالتقرير وأن يستوضحه عما ورد فيه والذي يتضمن كل مايرتبط بأعمال الرقابة المالية وتقييم الأداء.

المادة (٢٥)
الإفصاح

المصرف ملتزم بمتطلبات الإفصاح والإدراج بما فيها التقارير المالية، وعدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين، وكذلك الإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية. وقد حدد المصرف سياسة التعامل مع الشائعات عن طريق فحصها من الإدارة التنفيذية والتسويق ومجلس الإدارة لتحديد كيفية التعامل معها طبقاً لمصلحة المصرف وحماية حقوق المساهمين.

يقوم المصرف بالإفصاح لبورصة قطر و هيئة قطر للأسواق المالية بالإضافة إلى مصرف قطر المركزي بشأن المسائل والتطورات التي قد تؤثر على أداء سعر سهم المصرف المدرج في البورصة ويتخذ المصرف من مبدئي الشفافية والإفصاح الكامل كحجر الأساس عند الإتصال سواء مع الجهات الرقابية أو أية جهات أخرى من أصحاب المصالح.

المادة (٢٦)
تضارب المصالح
بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، يلتزم المجلس بمبادئ هذا النظام، وبالإفصاح عن التعاملات والصفقات التي يبرمها المصرف مع أي «طرف ذي علاقة» و لاتوجد تعاملات او صفقات جوهرية مع اطراف ذي علاقة يكون فيها مصلحة تتعارض مع مصالح المصرف، و قد قام المجلس بإعتماد سياسة لتنظيم تعارض المصالح و التعاملات مع الاطراف ذي علاقة.

ويجب على المجلس قبل أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد لإنعقاد الجمعية العامة التي تدعي للنظر في ميزانية المصرف وتقرير المجلس أن يضع تحت تصرف المساهمين كشفًا تفصيليًا بالتعاملات والصفقات المشار إليها في الفقرة السابقة، كما يجب عليه الإفصاح عنها بالتقرير السنوي للمصرف.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز للمصرف القيام بإبرام أية صفقة كبيرة مع أي «طرف ذي علاقة» إلا بعد موافقة الجمعية العامة للمصرف، ويجب أن يتضمنها جدول أعمال الجمعية العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

المادة (٢٧)
الشفافية وإعلاء مصلحة المصرف
لا يجوز لأي «طرف ذي علاقة» يكون طرفًا أو له صلة بعملية أو علاقة أو صفقة يبرمها مع المصرف حضور اجتماع المجلس أثناء مناقشته تلك العملية أو العلاقة أو الصفقة، ولا يحق له التصويت على ما يصدره المجلس من قرارات بشأنها.

المادة (٢٨)
الإفصاح عن عمليات التداول
يلتزم أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين وأزواجهم وأولادهم القصر بالإفصاح عن عمليات التداول التي يقومون بها على أسهم المصرف وسائر أوراقها المالية الأخرى، وقد اعتمد المجلس سياسة تضم قواعد وإجراءات واضحة لتداول الأشخاص المطلعين على الأوراق المالية التي يصدرها المصرف وقد قام أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية بالتوقيع على نموذج الإفصاح عن عمليات التداول.

حقوق أصحاب المصالح

المادة (٢٩)
المساواة بين المساهمين في الحقوق
المساهمون متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقًا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة و يتضمن النظام الاساسي للمصرف للمساهم حرية ممارسة حقوقه بما لايضر مصالح الشركة و سائر المساهمين و يتم ذلك عن طريق طلب يقدمه المساهم لسكرتارية المجلس لعرضه على المجلس و بحثه.

المادة (٣٠)
مراجعة سجل المساهمين
يتقدم المصرف شهريًا بطلب لجهة الإيداع للحصول على نسخة محدثة من سجل المساهمين والاحتفاظ به لديها.

المادة (٣١)
حق المساهم في الحصول على المعلومات
يتضمن النظام الأساسي للمصرف و لوائحة الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح المصرف.

المادة (٣٢)
حقوق المساهمين المتعلقة بالجمعية العامة
يتضمن النظام الأساسي للمصرف، تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة بإجتماع الجمعية العامة والتي منها:
١. حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠%) من رأس مال المصرف، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للإنعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥%) من رأس مال المصرف على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد.
٢. الحق في طلب إدراج مسائل معينة في جدول أعمال الجمعية العامة.
٣. حق حضور اجتماع الجمعية العامة.
٤. حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص، مساهمًا آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥%) من أسهم رأس مال المصرف.
٥. حق المساهمين القصر والمحجور عليهم في حضور اجتماع الجمعية العامة، ويمثلهم في الحضور من ينيب عنهم قانوناً.
٦. حق المساهم في توجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس والتزامهم بالإجابة عليها.
٧. الحق في التصويت على قرارات الجمعية العامة.
٨. حق المساهم في الاعتراض على أي قرار.

المادة (٣٣)
تيسير سبل المشاركة الفعالة في الجمعية العامة
يتم اختيار أنسب الأماكن والمواعيد لانعقاد الجمعية العامة، وللمصرف استخدام وسائل التقنية الحديثة في التواصل مع المساهمين تيسيرًا لمشاركة أكبر عدد منهم في اجتماع الجمعية العامة مشاركة فعالة.

ويقوم المصرف بتمكين المساهمين من العلم بالموضوعات المدرجة بجدول الأعمال وما يستجد منها مصحوبة بمعلومات كافية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم وكذلك تمكينهم من الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العامة، ويفصح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها، وإيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى الهيئة فور اعتماده.

المادة (٣٤)
حقوق المساهمين المتعلقة بالتصويت
التصويت حق المساهم - يمارسه بنفسه أو عن طريق من يمثله قانونًا - لا يجوز التنازل عنه ولا يمكن إلغاؤه.

المادة (٣٥)
حقوق المساهمين المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس
تنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس بالاقتراع السري ووفقًا لأسلوب التصويت التراكمي.

المادة (٣٦)
حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح
حدد النظام الأساسي للمصرف -بما لا يخل بقدرته على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير ٥% كحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين، وقد وضع المجلس سياسة واضحة لتوزيع تلك الأرباح بما يحقق مصالح المصرف والمساهمين، ويمكن إطلاع المساهمين على هذه السياسة في اجتماع الجمعية العامة، والمشار إليها في تقرير المجلس.
وتكون الأحقية في الحصول على الأرباح التي أقر الجمعية توزيعها سواء كانت نقدية أو أسهماً مجانية لمالكي الاسهم المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة.

المادة (٣٧)
حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى
يجب أن يتضمن النظام الأساسي للمصرف آلية محددة لحماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة حال إبرام المصرف صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال المصرف.

المادة (٣٨)
حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين
يلتزم المصرف بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها و قد تضمن إطار الحوكمه و السياسات و الاجراءات المتبعة في المصرف إجراءات تقديم تظلم أصحاب المصالح من قرارات وتصرفات المسؤولين بالمصرف وأخرى لتلقي وفحص شكاواهم ومقترحاتهم وبلاغاتهم.

المادة (٣٩)
حق المجتمع
المصرف يقوم بدوره في تنمية المجتمع والنهوض به، والمحافظة على البيئة من خلال المشاركة الفعالة والجادة بمنظومة المسؤولية الاجتماعية للمصرف والسياسات الصحية.

المسؤولية الإجتماعية للمصرف

المصرف كمنشآة وطنية مسؤولة يؤمن بمبدأ المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي يعمل ضمنه ويلتزم المصرف بتعزيز قيم التنمية بشكل دائم وحماية وحفظ الحياة الإنسانية والصحة والموارد الطبيعية والبيئة، كما يحرص على إضافة قيمة إلى المجتمع الذي يعمل فيه ويتضمن ذلك وعي المصرف التام بأهمية الإلتزام سواء عن طريق المساهمات المالية وغير المالية، وتقوم لجنة الزكاة التابعة للمصرف بالصرف في أبواب المستحقين للزكاة بالإضافة إلى المساهمة في بعض المبالغ لتسوية ديون المعسرين أو المتوفين مع صندوق الزكاة التابع لوزارة الأوقاف من خلال اسقاط أو تسوية مديونيات تخصهم وللمصرف مساهمات أخرى عديدة تشمل مجموعة واسعة من المستفيدين في قطاعات التربية والرعاية الصحية والأنشطة الثقافية بالإضافة إلى دعم النوادي الرياضية وذوي الإحتياجات الإجتماعية، الجمعيات الخيرية، وقد قدم المصرف العديد من المنح الدراسية وساهم في رعاية العديد من المؤتمرات والمعارض والأحداث الرياضية خلال السنوات الماضية.

السياسات البيئية

ويلتزم المصرف في تطبيق السياسات والإجراءات والتعليمات الداخلية لضمان إنجاز العمليات الداخلية بشكل ذو كفاءة عالية وتمشياً مع الإلتزام بتلك البيئة، يسعى المصرف دوماً لضمان إلتزام كافة الموظفين بالجوانب التالية:
١- إنجاز الأعمال وممارسة المسؤوليات والصلاحيات ضمن عنصر المسائلة.
٢- الالتزام بكافة القوانين والتشريعات والتعليمات الموضوعة.
٣- تعزيز مبدأ الاستخدام الفعال للموارد والحد (حيثما ينطبق) من حجم المخلفات من خلال إعادة تدوير النفايات والسعي إلى إيجاد الحلول لإعادة استخدام المخلفات.
٤- إخطار المجلس بالقضايا البيئية ذات الصلة بأعمال المصرف ومدى مساهمة المصرف في تلك القضايا.

السياسات الصحية

يؤمن المصرف بشكل أساسي بأن عناصر الصحة الجيدة وإدارة السلامة ذات فوائد إيجابية للمنظمة، وبالتالي يلتزم المصرف بتوفير العلاج الصحي والحفاظ عليه ضمن بيئة عمل آمنه لجميع العاملين كما يلتزم المصرف بمعتقدات منها:

١- ضمان الصحة والسلامة والأمن لجميع موظفي المصرف في بيئة العمل.
٢- ضمان سلامة زوار المصرف من المخاطر التي تهدد صحتهم وسلامتهم.
٣- تحديد وحصر المخاطر وتقييمها وإدارتها.

وبناءً عليه قام المصرف بوضع خطط مكافحة الحريق، إدارة الأزمات والكوارث والتأمين الصحي والسلامة وتوفير الرعاية الطبية الشاملة والتأمين الصحي عن طريق شركات تأمين مرموقة لصالح جميع الموظفين الدائمين.

المادة (٤٢)
- في اطار سعي المصرف للإلتزام الكامل بجميع متطلبات واجراءات حوكمة الشركات فقد تم تطبيق أغلب النظم والمعايير طبقاً لاحكام هيئة قطر للاسواق المالية بما تتضمنه من سياسات واجراءات و نظم الرقابة الداخلية ترسيخاً لمبادئ الادارة الرشيدة وارساء للتطبيق الكامل لاجراءات الحوكمة بالمصرف.

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات

وفقًا للمادة رقم ٢ من نظام هيئة قطر للأسواق المالية لحوكمة الشركات الكيانات القانونية في السوق الرئيسية («نظام»)، أجرى مصرف قطر الإسلامي («البنك» أو «المصرف») تقييماً لمدى االتزامه مع النظام الأساسي وأحكام النظام والتشريعات ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، و نتيجة لهذا التقييم، خلص التقرير إلى امتثال المصرف للوائح ذات الصلة في هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك احكام النظام، باستثناء ما يلي:

م	وصف عدم الامتثال	المرجع
١	تحديث النظام الأساسي ليعكس متطلبات النظام. تنص المادة في النظام الاساسي على: «يجوز أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة أعضاء مستقلين من ذوي الخبرة بخلاف المساهمين ...» لا يتوافق هذا البيان مع متطلبات المادة (٦) التي تنص على أن ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل «يجب» أن يكونوا أعضاء مجلس إدارة مستقلين.	المادة ٦
٢	أعضاء مجلس الإدارة ليسوا مستقلين في حين أن النظام يتطلب أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة مستقلين.	المادة ٦
	لجنة التدقيق و المخاطر	
٣	لا يوجد أعضاء مستقلين في اللجنة.	المواد ١٨ و ١٩
٤	رئيس اللجنة هو عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت	

قام المدقق الخارجي للبنك السادة/ كي بي ام جي بإصدار تقرير تأكيد محدود بشأن تقييم الإدارة فيم يتعلق بالامتثال للوائح ذات الصلة في هيئة قطر للأسواق المالية بما في ذلك احكام النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

يحتفظ المصرف بإطار عمل قوي لحوكمة الشركات لضمان الالتزام بالنظام الأساسي وأحكام القانون واللوائح ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية والمتطلبات التنظيمية المعمول بها و الصادرة عن مصرف قطر المركزي. إطار العمل المعمول به في البنك يهدف الى اضفاء الطابع المؤسسي على حوكمة الشركات و يشمل العناصر التالية:

- النظام الأساسي لمصرف قطر الإسلامي
- إطار حوكمة الشركات
- ميثاق مجلس الادارة
- سياسة مجلس الإدارة
- سكرتارية مجلس الإدارة
- ميثاق الأخلاقيات والسلوك المهني
- لجان مجلس الإدارة
- الفصل بين واجبات مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية
- لجان الإدارة
- وظائف الرقابة المستقلة
- سياسة الإفصاح والشفافية
- عضوية مجلس الإدارة وترتيبات الأجور
- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
- تضارب المصالح وسياسة تداول المطّلعين
- نظم مراقبة الامتثال

قام المصرف بتقييم الالتزام بلوائح هيئة قطر للاسواق المالية التي تنطبق على البنك و التي تشمل:

١. قانون هيئة قطر للمال رقم ٨/٢٠١٢
٢. جميع اللوائح التنظيمية المعمول بها في هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك أحكام قانون حوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام).

باسل جمال
الرئيس التنفيذي
للمجموعة

جاسم بن حمد بن جاسم
بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول الالتزام بنظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية («هيئة قطر») كلّفنا مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.) («المصرف») للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم التزام مجلس إدارة المصرف بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة المصرف مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي الحد الأدنى من متطلبات المادة ٤ من النظام. قدّم مجلس الإدارة «تقريره حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة («البيان»)، الذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي في ١٥ يناير ٢٠٢٠، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهري بصورة عادلة.

مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان تدريب الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان بشكل صحيح، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية أيضا عن الالتزام بالقوانين واللوائح التي تنطبق على أنشطته.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعده المصرف وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الإثباتات التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، «*عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية*»، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على مستوى ذو معنى من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقا للنظام، كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى في الجزأين (أ) و(ب) من *قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين*، الذي يتضمن الاستقلالية، الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لالتزام المصرف بالنظام والظروف الأخرى للمهمة، ودراستنا للمجالات التي من المرجح أن تنشأ عنها أخطاء جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهم لالتزام المصرف بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة النظام والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة التزام المصرف بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة النظام، وتقييم مدى ملاءمة الطرق والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية أو فعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- مراجعة التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق من التزام المصرف بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة النظام؛
- مراجعة الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام المصرف بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة النظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام المصرف بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة النظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركات السنوي للمصرف والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في تقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

تم أعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

معايير هذه المهمة هي تقييم الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة النظام.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن مجلس الإدارة لم يعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، التزام المصرف بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى الجزء «ب» من البيان، الذي يصف كيفية عدم امتثال المصرف للمادتين ٦ و١٨ من النظام. لم يتم تعديل النتيجة التي توصلنا إليها فيما يتعلق بهذا الأمر.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في المصرف وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في المصرف وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في المصرف وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المحدود المستقل، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في المصرف ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للمصرف) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

٢ فبراير ٢٠٢٠
الدوحة
دولة قطر

يعقوب حبيقة
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٨٩
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقديم عام

إن مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي)ش.م.ع.ق (وشركاته التابعة والتي يشار لها ب») المجموعة(« مسؤول عن إنشاء ضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) والحفاظ عليها حسب ما هو مطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. وقد تم تصميم إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية لتوفر ضمانات معقولة بشأن كفاءة التقارير المالية وعملية إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض تقديم التقارير لجهات خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والأحكام واجبة التطبيق المنصوص عليها في تعليمات مصرف قطر المركزي. وتشمل الرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضاً ضوابط وإجراءات الافصاح المصممة للحيلولة دون إصدار بيانات غير دقيقة.

مخاطر التقار ير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية للتقار ير المالية في أن تكون البيانات المالية الموحدة غير معر وضة بعدالة نظرا لوجود أخطاء غير متعمدة أو متعمدة فيها أو ألا يتم نشرها في الوقت المحدد. ينشأ غياب العرض العادل عندما تحتوي حسابات بيان مالي واحد أو أكثر أو الإفصاحات على أخطاء (أو حالات حذف(جوهرية. وتعتبر االخطاء الواردة في البيانات المالية جوهرية إذا كان من المحتمل أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على عملية اتخاذ القرارات الإقتصادية من جانب المستخدمين على أساس البيانات المالية الموحدة.

وللحد من مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بإنشاء منظومة رقابة داخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيدات معقولة، ولكنها غير مطلقة، بشأن االخطاء الجوهرية. كما قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية لدى المجموعة وتقييم مدى فعاليتها بناءً على الإطار المتكامل الخاص بالرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لإتحاد تريدواي (COSO) وتوصي اللجنة بإنشاء أهداف محددة لتسهيل عملية تصميم أنظمة الرقابة وتقييم كفاءتها. نتيجة لذلك، تبنت الإدارة الأهداف التالية بشأن البيانات المالية عند إنشاء الرقابة الداخلية على التقار ير المالية:

- الوجود / الحدوث – توجد أصول وخصوم وقد حدثت معاملات.
- الإكتمال – تم تسجيل جميع المعاملات وتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة.
- التقييم / القياس – تم تسجيل الأصول والخصوم و المعاملات في التقار ير المالية بالمبالغ المناسبة.
- الحقوق الإلتزامات والملكية – تم تسجيل الحقوق و الإلتزامات بشلك ملائم كأصول وخصوم.
- العرض و الإفصاح – تصنيف التقارير المالية و الإفصاح عنها وتقديمها في الوقت المناسب.

ومع ذلك ، فإن أي نظام للرقابة الداخلية ، بما في ذلك (ICOFR) ، بغض النظر عن مدى حسن تصميمه وتشغيله ، يمكن أن يوفر ضمانًا معقولًا ولكن ليس مطلقًا لتحقيق أهداف نظام الرقابة قد تم إستيفائها هذا على هذا النحو ، فإن ضوابط الإفصاح والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بـ ICOFR قد لا تمنع جميع الأخطاء والاحتيال. علاوة على ذلك ، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على الموارد ، ويجب الأخذ في الإعتبار فوائد الضوابط المطلوبة بالمقارنة مع تكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

الوظائف المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم استخدام الضوابط المصممة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) من قبل جميع وحدات الأعمال و وظائف البنيات التحتية مع مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تستند إليها البيانات المالية الموحدة. نتيجةً لذلك، فإن عملية الرقابة الداخلية على التقارير المالية تجمع موظفين من وحدات متعددة داخل المؤسسة.

ضوابط تقليل مخاطر أخطاء التقارير المالية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) على عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليص مخاطر الأخطاء في البيانات المالية الموحدة. هذه الضوابط مدمجة في عمليات التشغيل و تشمل تلك الضوابط التي تكون:

- العمليات المتواصلة والدائمة في طبيعتها كعملية الإشراف في السياسات والإجراءات المكتوبة أو فصل المهام.
- العمليات التي تتم على أساس دوري كتلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية.
- العمليات الوقائية أو الاستكشافية بطبيعتها.
- العمليات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة بحد ذاتها. تشتمل الضوابط ذات التأثير غير المباشر على البيانات المالية الموحدة ضوابط على مستوى الوحدة وضوابط عامة خاصة بتكنولوجيا المعلومات كالدخول للأنظمة وضوابط الاستخدام، بينما قد تكون الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال لا الحصر، عملية مطابقة تدعم بشكل مباشر أحد بنود الميزانية العمومية.

ضوابط تحتوي على مكونات آلية و/أو يدوية. الضوابط الآلية هي وظائف التحكم المضمنة في عمليات النظام مثل ضوابط الفصل بين المهام وعمليات الفحص البيني للتحقق من مدى اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد كإعطاء الموافقة على المعاملات.

قياس فاعلية تصميم وتنفيذ بيئة الرقابة الداخلية وفعاليتها التشغيلية

للسنة المالية ٢٠١٩ قامت المجموعة بإجراء تقيم رسمي لتصميم وتنفيذ بيئة الرقابة لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ومدى فعاليته التشغيلية مع الأخذ بعين الاعتبار:

مخاطر وجود أخطاء في بنود البيانات المالية الموحدة، مع مراعاة عوامل أخرى مثل الأهمية النسبية وقابلية حدوث خطأ ببند البيان المالي المعني، و

قابلية تعرض الضوابط المحددة للفشل، مع مراعاة عوامل أخرى مثل درجة التحول من النظام اليدوي إلى الآلي والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى التقدير أو الحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل، في مجموعها، طبيعة وتوقيت وحجم الأدلة التي تحتاجها الإدارة لتقييم ما إذا كان تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعالاً أم لا. ويتم استخراج الدليل نفسه من الإجراءات المتضمنة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات التي يتم تطبيقها خصيصاً لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً عنصراً هاماً من عناصر التقييم نظراً لأن مثل هذه الأدلة إما ان تنبه الإدارة لوجود مشكلات رقابة إضافية أو تؤكّد النتائج.

تضمن التقييم مراجعة التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة في مختلف العمليات مثل إدارة الخزينة والإقراض وإدارة مخاطر الائتمان والموارد البشرية والرواتب ودفتر الأستاذ العام والتقارير المالية. كما تضمن التقييم أيضا عملية مراجعة تصميم وتطبيق أنظمة الرقابة على مستوى المنشأة و الرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى الضوابط التي تنطبق على متطلبات الإفصاح.

وكنتيجة لعملية التقييم لتصميم وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفعاليتها التشغيلية فإن الإدارة لم تلاحظ وجود أي مَواطن ضعف مادية وخلصت الإدارة إلى أن انظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد صممت وطبقت وتعمل بشكل فعّال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.)

تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية («هيئة قطر») كَلّفَنا مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق.) («المصرف») وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة») للقيام بمهمة تأكيد معقول على وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية («الرقابة الداخلية على التقارير المالية») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ («البيان»).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة المصرف مسؤولية التصريح بصورة عادلة بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه.

يتضمن البيان، الموقّع من الرئيس التنفيذي والمدير المالي للمجموعة والذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٠ والذي من المقرر إرفاقه في التقرير السنوي للمجموعة، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفاعليتها التشغيلية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات التمويل، وتلقي الودائع، والاستثمار / التمويل، وإدارة مخاطر الائتمان، والموارد البشرية، وكشف الرواتب، والشراء إلى الدفع، وتخطيط رأس المال، والتقارير التنظيمية ودفتر الأستاذ العام، والتقارير المالية، والرقابة على مستوى المنشأة والضوابط العامة على تقنية المعلومات؛
- تصميم وتنفيذ وفحص الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة.
- تخطيط وأداء اختبار الإدارة وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استنادا إلى المعايير المقررة في *إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية* (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي والمعروف بـ COSO («لجنة المنظمات الراعية» أو «إطار عمل لجنة المنظمات الراعية»).

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ واختبار والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وان أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطته.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص بيان إطار عمل الرقابة الداخلية الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل معقول استنادا إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، «*عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية*»، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأدائها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلةً، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقًا لأهداف الرقابة الواردة فيه.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمنًا السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى في الجزأين (أ) و(ب) من قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، الذي يتضمن الاستقلالية، الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

تضمنت مهمتنا أيضا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها المجموعة على التقارير المالية ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي وضعتها المجموعة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام البيان، وما إذا صممت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- إجراء استفسارات من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة.
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة،
- تقييم كفاية التالي:
  - مستندات الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مستندات الرقابة على مستوى المنشأة والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
  - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.
- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.

- معاينة خطوات سير الاجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معاينة مستقلة لخطوات سير الاجراءات ، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛
- فحص خطط الإدارة لاختبار الفاعلية التشغيلية لتقييم مدى معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛
- فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا أجري اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط الرئيسية بواسطة الإدارة وفقاً لخطة الاختبار التي وضعتها الإدارة؛ و
- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي اجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للمجموعة. لم نحصل على المعلومات الأخرى التي ستدرج في التقرير السنوي الذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية للمجموعة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيدًا مطلقًا بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة.

قد لا يكون التقييم التاريخي لصياغة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه مناسبًا لفترات مستقبلية إذا حدث تغييرًا في الظروف أو تراجعًا في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

تم اعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

المعايير المتبعة في هذه المهمة هي أهداف الرقابة المحددة فيها والتي يجري استنادًا إليها قياس أو تقييم تصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها وفاعليتها التشغيلية. وضعت المجموعة أهداف الرقابة داخليًا استنادًا إلى المعايير الواردة في إطار عمل اللجنة.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كاف ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي أجريناها، نرى أن بيان مجلس الإدارة يعرض بصورة عادلة أن الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية صُممت وطُبقت بصورة صحيحة وتعمل بشكل فعّال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في المصرف وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في المصرف وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في المصرف وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في المصرف ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للمصرف) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

٢ فبراير ٢٠٢٠
الدوحة
دولة قطر

يعقوب حبيقة
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٨٩
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه،

فقد راجعت الهيئة الشرعية عمليات المصرف، وعقوده، ومنتجاته التي عرضت عليها، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية ٢٠١٩، وترى أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفق الله الجميع لما يحبه و يرضاه،

فضيلة الشيخ الدكتور
وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور
محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور
عبدالستار أبوغدة
عضو هيئة الرقابة الشرعية

المؤشرات المالية

(بالمليون ريال قطري)					
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(٢٠١٥-٢٠١٩)					
الموجودات	١٦٣,٥١٩	١٥٣,٢٣٢	١٥٠,٣٧٥	١٣٩,٨٣٤	١٢٧,٣٢٤
الودائع	١١١,٦٢١	١٠٠,٥٩٨	١٠١,٨١٥	٩٥,٣٩٧	٩١,٥٢١
التمويل والاستثمارات	١٤٩,٧٤٦	١٣٥,٤٨٣	١٣٥,٦٢٨	١١٩,٩٣٤	١٠٨,٤٥٨
إجمالي الإيرادات	٧,٧٣٨	٦,٨٨٣	٦,١٩٩	٥,٤٨٨	٤,٥٠٨
مصاريف إدارية وعمومية	١,٠١٨	١,٠٥٥	١,٠١٤	١,٠٠١	٩٦٩
مخصصات واستهلاك	٨١٧	٨٠٩	٨٧٧	٥٣٦	٤٠٦
الأرباح الصافية	٣,٠٥٥	٢,٧٥٥	٢,٤٠٥	٢,١٥٥	١,٩٥٤
العائد على السهم	١,٢١	١,٠٨	٠,٩٣	٠,٨٦	٠,٨١
حقوق المساهمين	١٧,١٣٣	١٥,٤٢٠	١٥,٢٨٩	١٤,٢٣٨	١٣,٣٧٦
رأس المال المدفوع	٢,٣٦٣	٢,٣٦٣	٢,٣٦٣	٢,٣٦٣	٢,٣٦٣
حقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق	٩٦,٦٤١	٨٥,١٧٧	٨٥,٢١٤	٨١,٣٤٢	٧٧,٣٢٧
حسابات العملاء الجارية	١٤,٩٧٩	١٥,٤٢١	١٦,٦٠٠	١٤,٠٥٥	١٤,١٩٤

الموجودات (مليون ريال قطري)

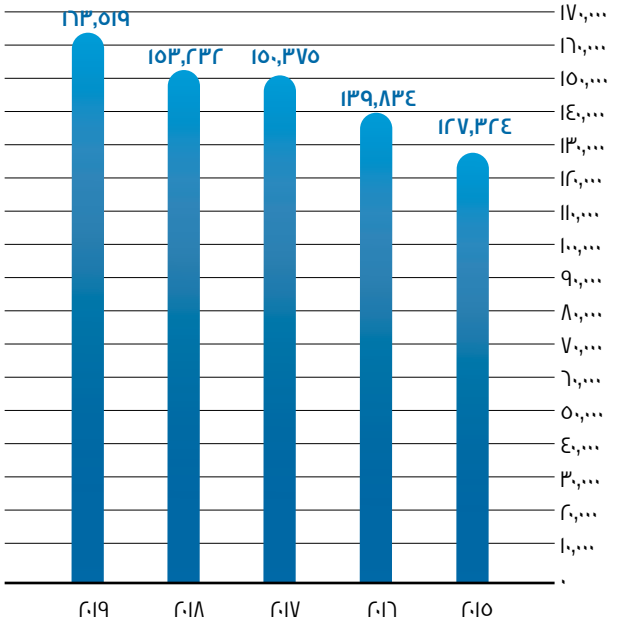

إيرادات التشغيل (مليون ريال قطري)

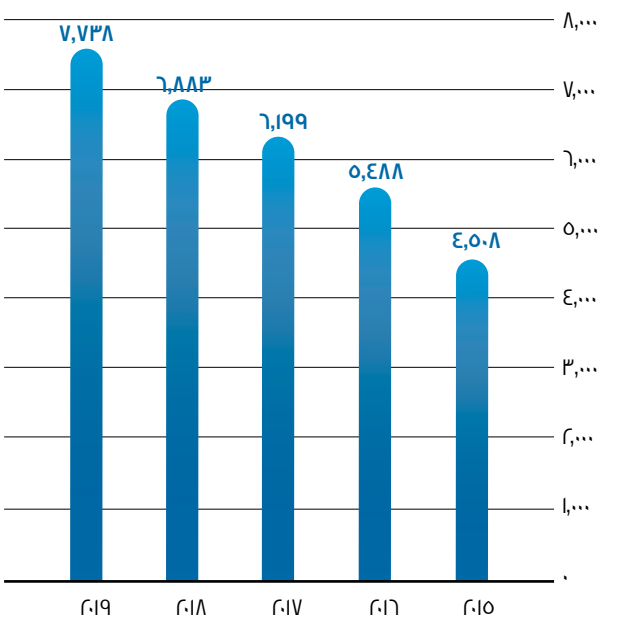

الودائع (مليون ريال قطري)

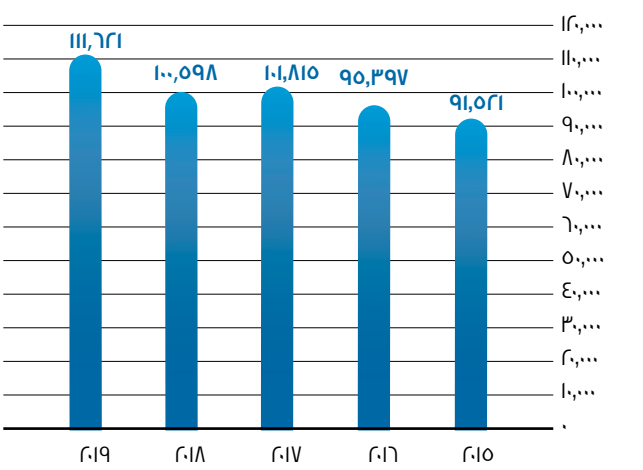

الأرباح الصافية (مليون ريال قطري)

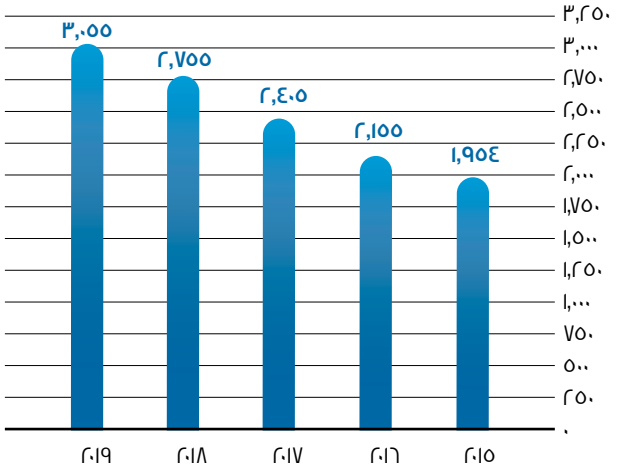

التمويل والإستثمارات (مليون ريال قطري)

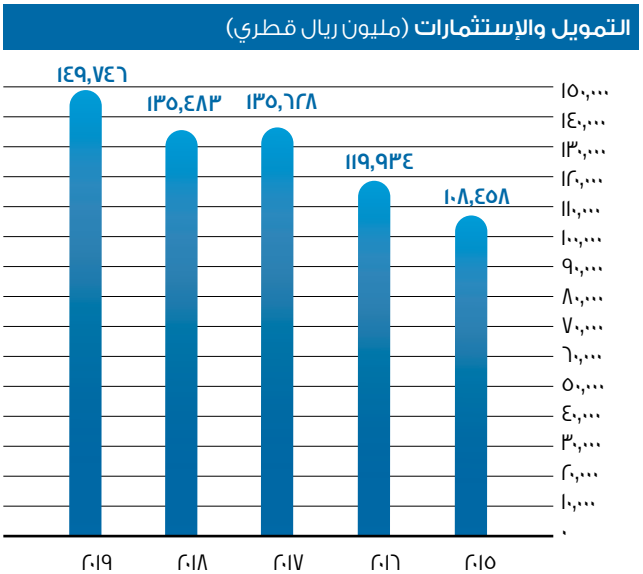

حقوق المساهمين (مليون ريال قطري)

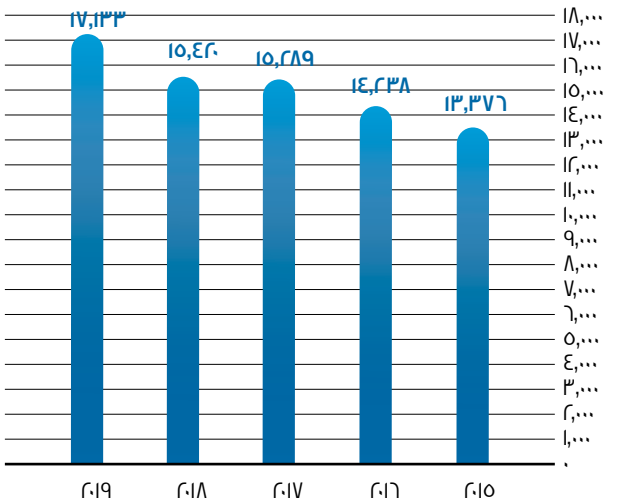

البيانات المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق) («المصرف») وشركاته التابعة (يشار إليهم معا بـ «المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، والبيانات الموحدة للدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة وموارد واستخدامات أموال الأعمال الخيرية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات، التي تشتمل على السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقانون ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها («لوائح مصرف قطر المركزي»).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية الموحدة في هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين («قواعد السلوك الأخلاقي») والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للمصرف في دولة قطر. وقمنا باستيفاء مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الأساسية

إن أمـور التدقيـق الأساسـية، وفقـا لحكمنـا المهنـي، هـي تلـك الأمـور التـي لهـا الأهميـة القصـوى فـي أعمـال التدقيـق التـي قمنـا بهـا للبيانـات الماليـة الموحـدة للسـنة الحاليـة. لقـد تناولنـا هـذه الأمـور فـي سـياق تدقيقنـا للبيانـات الماليـة الموحـدة ككل، ونحـن لا نقـدم رأيًـا منفصـلًا عـن هـذه الأمـور عنـد تكويـن رأينـا عنهـا.

انخفـاض قيمـة الموجـودات الماليـة الخاضعـة لمخاطـر الائتمـان - راجـع الإيضاحـات ٤(ب) و ٩ و١٠ و١١ و٢٠ حـول البيانـات الماليـة الموحـدة	كيفية تناول تدقيقنا للأمر

لقد ركزنا على هذا الأمر نظرًا لأن:
• انخفـاض قيمـة الموجـودات الماليـة الخاضعـة لمخاطـر الائتمـان ينطـوي علـى:
– متطلبـات محاسـبية معقـدة، تتضمـن الافتراضـات والتقديـرات والأحـكام الأساسـية لتحديـد التعديـلات عنـد الانتقـال،
– مخاطـر النمـاذج (أي المناهـج غيـر المناسـبة وقـرارات الصياغـة)؛
– قابليـة الإدارة للتحيـز عنـد إصـدار الأحـكام لتحديـد نتائـج الخسـائر الائتمانيـة المتوقعـة، و
– متطلبات الإفصاح المعقدة.
• يبلـغ صافـي الموجـودات الماليـة للمجموعـة الخاضعـة لمخاطـر الائتمـان فـي الميزانيـة العموميـة وخارجهـا ١٧٤,٩ مليـار ريـال قطـري كمـا فـي ٣١ ديسـمبر ٢٠١٩، لـذا فهـي تشـكل جـزءًا جوهريًـا مـن بيـان المركـز المالـي الموحـد. إضافـة إلـى ذلـك، فـإن إجمالـي انخفـاض القيمـة المعتـرف بـه مـن قبـل المجموعـة عـن هـذه الموجـودات الماليـة قـد بلـغ ٦٢٦,٣ مليـون ريـال قطـري فـي السـنة المنتهيـة فـي ٣١ ديسـمبر ٢٠١٩، بمـا نسـبته ٢١٪ مـن صافـي ربـح المجموعـة، ومـن ثـم جـزءًا جوهريًـا مـن بيـان الدخـل الموحـد.
	تضمنـت إجـراءات التدقيـق التـي قمنـا بهـا علـى هـذا الأمـر، مـن بيـن أمـور أخـرى، مـا يلـي:
	• تقييـم مـدى ملائمة السياسـات المحاسـبية على أسـاس متطلبـات معيـار المحاسـبة الماليـة رقـم ٣٠، وفهمنـا للأعمـال، والممارسـات المتبعـة فـي هـذا القطـاع.
	• تأكيـد فهمنـا للعمليـات والأنظمـة والضوابـط التـي تطبقهـا الإدارة، بمـا فـي ذلـك الضوابـط المطبقـة علـى وضـع النمـوذج.
	• تحديد واختبار الضوابط ذات الصلة.
	• إشـراك متخصصيـن فـي إدارة مخاطـر المعلومـات لاختبـار أنظمـة تقنيـة المعلومـات والضوابـط ذات الصلـة.
	• تقييـم معقوليـة الأحـكام والتقديـرات الرئيسـية التـي اعتمـدت عليهـا الإدارة عنـد احتسـاب المخصصـات، بمـا فـي ذلـك اختيـار الأسـاليب والنمـاذج والافتراضـات ومصـادر البيانـات.
	• إشراك متخصصين في إدارة المخاطر المالية:
	  • للنظـر فـي الافتراضـات/ الأحـكام الهامـة المتعلقـة بتصنيـف المخاطـر الائتمانيـة، والزيـادة الكبيـرة فـي المخاطـر الائتمانيـة، وتعريـف التخلـف عـن السـداد، واحتماليـة التخلـف عـن السـداد، ومتغيـرات الاقتصـاد الكلـي، ومعـدلات الاسـترداد؛ و
	  • تقييـم مـدى ملاءمـة دقـة الحسـابات واختبارهـا بالنسـبة لنمـاذج الخسـائر الائتمانيـة المتوقعـة.
	• إشراك متخصصي تقييم لتقييم المدخلات والافتراضات والتقنيات التي يستخدمها المقيمون الذين اعتمدتهم المجموعـة فـي تقييـم الضمانـات العقاريـة المتعلقـة بتحديـد الخسـائر الائتمانيـة المتوقعـة.
	• تقييم اكتمال ودقة وملائمة البيانات.
	• تقييم معقولية واختبار التعديلات اللاحقة للنموذج.
	• إجـراء تقييـم مفصـل لمخاطـر الائتمـان لعينـة مـن الموجـودات التمويليـة المنتظمـة وغيـر المنتظمـة وفقـاً للوائـح مصـرف قطـر المركـزي.
	• تقييـم كفايـة إفصاحـات المجموعـة بالرجـوع إلـى متطلبـات معاييـر المحاسـبة ذات الصلـة ولوائـح مصـرف قطـر المركـزي.

تقييم الاستثمارات المالية – راجع إيضاحات ٣ (د) و٥ (ب) و١١ على البيانات المالية الموحدة	كيفية تناول تدقيقنا للأمر
لقد ركزنا على هذا الأمر نظرًا لأن: • تقييم الاستثمارات المالية ينطوي على متطلبات محاسبية معقدة، بما في ذلك افتراضات وتقديرات وأحكام يستند إليها تحديد القيم العادلة. • القيمة الدفترية للاستثمارات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كانت بمبلغ ٣٣,٣ مليار ريال قطري أو نسبة ٢٠,٣٪ من إجمالي موجودات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ومن ثم جزءًا جوهريًا من بيان المركز المالي الموحد. • نسبة ٥,٥٪ من إجمالي الاستثمارات المالية تشتمل على أسهم حقوق ملكية غير مدرجة بالقيمة العادلة ويتطلب قياسها إجراء تقديرات وأحكام.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها في هذا المجال، من بين أمور أخرى، ما يلي: • اختبار الضوابط المفروضة على عملية تقييم الاستثمارات المالية؛ • مطابقة تقييم أسهم حقوق الملكية المدرجة وسندات الدين مع الأسعار الخارجية المدرجة؛ • بالنسبة لأسهم حقوق الملكية غير المدرجة، قمنا بتقييم مدى ملاءمة منهجية التقييم المتبعة واختبار الافتراضات الرئيسية مثل مدخلات التسعير وعوامل الخصم. • بغرض اختيار مدخلات التسعير المستخدمة قمنا باختبار أنه قد تم الحصول عليها من مصادر خارجية وقد تم إدراجها بصورة صحيحة في نماذج التسعير؛ • تقييم كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بتقييم الاستثمارات المالية بالرجوع إلى متطلبات معايير المحاسبة ذات الصلة ولوائح مصرف قطر المركزي.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف (التقرير السنوي)، ولكنها لا تشتمل على البيانات المالية الموحدة للمصرف وتقرير مدقق الحسابات عليها.

قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، حصلنا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءًا من التقرير السنوي ويتوقع أن تُقدم لنا الأقسام الباقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي شكل من أشكال تأكيد النتيجة في هذا الشأن.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، وعند القيام بذلك، سنأخذ في اعتبارنا ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو إذا اتضح، خلافًا لذلك، أنها يشوبها أخطاء جوهرية.

بناءً على العمل الذي قمنا به بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتوجب علينا أن نفصح عنها في تقريرنا. ليس لدينا ما نفصح عنه في تقريرنا في هذا الشأن.

مسؤولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها وعن أنظمة الرقابة التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، عند الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية، ما لم يخطط مجلس الإدارة إما لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافا للقيام بذلك.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن ذلك أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية حال وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان يمكن، بشكل فردي أو جماعي، التوقع بصورة معقولة أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس حكمًا مهنيًا ونبقي على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما أننا:

- نُحدد ونقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- نحصل على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- نُقيّم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.
- نُبدي نتيجة على مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادًا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية.
- نقيّم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات علاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.
- نحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء أعمال التدقيق للمجموعة. ونحن لا نزال المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة في جملة أمور من بينها ما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور الجوهرية في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

نقوم أيضا بتزويد مجلس الإدارة ببيان التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونُعلمهم بجميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة، متى كان ذلك ممكنًا.

من الأمور التي تم تقديمها لمجلس الإدارة، تحديد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم أمور التدقيق الأساسية. ونصفُ هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يمنعَ قانون أو لائحة من الافصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، وفي حالات نادرة جدا، أنه يجب عدم الكشف عن أمر ما في تقريرنا نظرا لأن الآثار السلبية لعدم الكشف عنه قد يتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في التقرير.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق. يحتفظ المصرف بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق البيانات المالية الموحدة مع تلك السجلات. اطلعنا على تقرير مجلس الإدارة الذي سيدرج في التقرير السنوي. تتفق المعلومات المالية الواردة فيه مع سجلات المصرف ودفاتره. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات للأحكام المعمول بها لقانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ وقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، أو لبنود النظام الأساسي للمصرف وأية تعديلات طرأت عليه خلال السنة يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمصرف أو أدائه كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٢ فبراير ٢٠٢٠
الدوحة
دولة قطر

يعقوب حبيقة
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٨٩)
كي بي إم جي
بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
مدقق خارجي، رخصة رقم ١٢٠١٥٣

بيان المركز المالي الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	إيضاحات	٢٠١٩	٢٠١٨
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٨	**٧,٤٠٢,٩٣٢**	٧,٢٩٨,٩١٤
أرصدة لدى البنوك	٩	**٣,٥٥٢,٢٨٤**	٦,٤٢٤,١٥٣
موجودات تمويل	١٠	**١١٣,٧٥٣,٥٩٣**	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠
استثمارات مالية	١١	**٣٣,٢٧١,٧٦٣**	٣١,٤٧٣,٦٠١
استثمارات في شركات زميلة	١٢	**٥٤٤,٧٣٥**	٥٦٨,٣٩٢
استثمارات عقارية	١٣	**٢,١٧٥,٤٥٩**	١,٢٣١,١٠٧
موجودات ثابتة	١٤	**٤٥١,٧٤٨**	٤٧٩,٤٦٨
موجودات غير ملموسة	١٥	**٤٠٠,٢٦٠**	٣٨٥,٧٤٠
موجودات أخرى	١٦	**١,٩٦٦,٤٣٧**	٣,١٦١,٠٦٠
إجمالي الموجودات		**١٦٣,٥١٩,٢١١**	١٥٣,٢٣٢,٣٦٥
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة من بنوك	١٧	**١٤,٣٥٥,٠٦٨**	١٧,٢٣٣,٩٦٨
حسابات العملاء الجارية	١٨	**١٤,٩٧٩,٠٨٦**	١٥,٤٢٠,٨٠٨
صكوك تمويل	١٩	**١٠,٩٣٣,٨٩٢**	٩,١٨٩,٠٤٧
مطلوبات أخرى	٢٠	**٤,٤٥٠,٣٧٩**	٥,٤٧١,٩٩٠
إجمالي المطلوبات		**٤٤,٧١٨,٤٢٥**	٤٧,٣١٥,٨١٣
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	٢١	**٩٦,٦٤١,٤٧٤**	٨٥,١٧٧,١٧٥
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٢(أ)	**٢,٣٦٢,٩٣٢**	٢,٣٦٢,٩٣٢
احتياطي قانوني	٢٢(ب)	**٦,٣٧٠,٠١٦**	٦,٣٧٠,٠١٦
احتياطي مخاطر	٢٢(ج)	**٢,٣٨٠,٠٩٣**	٢,٣١٨,٨٧٥
احتياطي عام	٢٢(د)	**٨١,٩٣٥**	٨١,٩٣٥
احتياطي القيمة العادلة	٢٢(هـ)	**٢٤٢,٣٧٧**	١٥٤,٤٥٨
احتياطي تحويل عملات أجنبية	٢٢(و)	**(٣١٦,٢٠٤)**	(٣٤٨,٤٢٤)
احتياطيات أخرى	٢٢(ز)	**٢١٦,٨٢٠**	٢١٦,٨٢٠
أرباح نقدية مقترح توزيعها	٢٢(ح)	**١,٢٤٠,٥٣٩**	١,١٨١,٤٦٦
أرباح مدورة	٢٢(ط)	**٤,٥٥٤,٤٩٨**	٣,٠٨٢,٢١٨
إجمالي الحقوق العائدة للمساهمين في البنك		**١٧,١٣٣,٠٠٦**	١٥,٤٢٠,٢٩٦
حقوق غير مسيطر عليها		**١,٠٢٦,٣٠٦**	١,٣١٩,٠٨١
صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي	٢٤	**٤,٠٠٠,٠٠٠**	٤,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية		**٢٢,١٥٩,٣١٢**	٢٠,٧٣٩,٣٧٧
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق الملكية		**١٦٣,٥١٩,٢١١**	١٥٣,٢٣٢,٣٦٥

اعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية الموحدة بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٠ ووقع عليها بالنيابة عنه:

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

ألف ريال قطري

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	إيضاحات	٢٠١٩	٢٠١٨
الأنشطة المستمرة			
صافي إيرادات أنشطة التمويل	٢٥	**٥,٨٦٧,١٨٦**	٥,٣٢٨,٥٨٩
صافي إيرادات أنشطة الاستثمار	٢٦	**١,٠٦٢,٦٣٦**	٦٧٢,٥٩١
إجمالي صافي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار		**٦,٩٢٩,٨٢٢**	٦,٠٠١,١٨٠
إيرادات رسوم وعمولات		**٨٦٨,٨٢٣**	٧٣٢,٢٥٧
مصروفات رسوم وعمولات		**(١٧٥,٦٧٠)**	(١٥٦,٤١٥)
صافي إيرادات رسوم وعمولات	٢٧	**٦٩٣,١٥٣**	٥٧٥,٨٤٢
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	٢٨	**٥٨,٦٠٧**	٢٥٩,٢٢٧
الحصة من نتائج شركات زميلة	١٢	**(١,١٩٦)**	(٥٥٢)
إيرادات أخرى		**٥٧,٨٥٩**	٤٧,١٨٢
إجمالي الإيرادات		**٧,٧٣٨,٢٤٥**	٦,٨٨٢,٨٧٩
تكاليف الموظفين	٢٩	**(٦٤٠,١٦٣)**	(٦٥٣,٣٢٣)
إهلاك وإطفاء	١٤ و١٥	**(٨٣,٣٦١)**	(٨٩,٠١٥)
حصة حملة الصكوك من الربح		**(٣٧٦,٢٢٦)**	(٢٥٥,٠٩٢)
مصروفات أخرى	٣٠	**(٣٧٧,٤٩٣)**	(٤٠٢,٠٨١)
إجمالي المصروفات		**(١,٤٧٧,٢٤٣)**	(١,٣٩٩,٥١١)
صافي خسائر انخفاض في قيمة استثمارات مالية	١١	**(٩٤,٣٥٣)**	(٢٣٧,٧٠٩)
صافي خسائر انخفاض في قيمة موجودات تمويل	١٠	**(٦٢٤,٠٦٩)**	(٥٠٥,٠٧٤)
رد / (خسائر) انخفاض قيمة أخرى		**(١٤,٩٤١)**	٢٣,٢١٦
صافي الربح للسنة من العمليات المستمرة قبل الضريبة والعائد لأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة		**٥,٥٢٧,٦٣٩**	٤,٧٦٣,٨٠١
ناقصا: صافي العائد على أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	٢١	**(٢,٥٣١,٩٠٠)**	(٢,١٢٥,٤١٦)
الربح قبل الضريبة		**٢,٩٩٥,٧٣٩**	٢,٦٣٨,٣٨٥
رصيد / (مصروف) الضريبة	٣١	**(١١,١٥١)**	٢,٣١٠
صافي الربح للسنة		**٢,٩٨٤,٥٨٨**	٢,٦٤٠,٦٩٥
صافي ربح السنة العائد إلى:			
حقوق المساهمين في البنك		**٣,٠٥٥,٤٢٣**	٢,٧٥٥,٣١١
حقوق غير مسيطرة		**(٧٠,٨٣٥)**	(١١٤,٦١٦)
صافي الربح للسنة		**٢,٩٨٤,٥٨٨**	٢,٦٤٠,٦٩٥
العائد على السهم			
العائد الأساسي / المخفف للسهم (ريال قطري للسهم)	٣٤	**١,٢١**	١,٠٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

ألف ريال قطري

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	احتياطي عام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطيات أخرى	أرباح نقدية مقترح توزيعها	أرباح مدورة	إجمالي حقوق المساهمين في البنك	حقوق غير مسيطر عليها	حصص صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢,٣٦٢,٩٣٢	٦,٣٧٠,٠١٦	٢,٣١٨,٨٧٥	٨١,٩٣٥	١٥٤,٤٥٨	(٣٤٨,٤٢٤)	٢١٦,٨٢٠	١,١٨١,٤٦٦	٣,٠٨٢,٢١٨	١٥,٤٢٠,٢٩٦	١,٣١٩,٠٨١	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٧٣٩,٣٧٧
التغيرات في احتياطي تحويل العملات الأجنبية	–	–	–	–	–	٣٢,٢٢٠	–	–	–	٣٢,٢٢٠	–	–	٣٢,٢٢٠
التغير في احتياطي القيمة العادلة	–	–	–	–	٨٧,٩١٩	–	–	–	–	٨٧,٩١٩	–	–	٨٧,٩١٩
صافي ربح السنة	–	–	–	–		–	–	–	٣,٠٥٥,٤٢٣	٣,٠٥٥,٤٢٣	(٧٠,٨٣٥)	–	٢,٩٨٤,٥٨٨
إجمالي الإيراد والمصروف المحقق للسنة	–	–	–	–	٨٧,٩١٩	٣٢,٢٢٠	–	–	٣,٠٥٥,٤٢٣	٣,١٧٥,٥٦٢	(٧٠,٨٣٥)	–	٣,١٠٤,٧٢٧
أرباح نقدية موزعة على المساهمين (إيضاح ٢٢)	–	–	–	–	–	–	–	(١,١٨١,٤٦٦)	–	(١,١٨١,٤٦٦)	–	–	(١,١٨١,٤٦٦)
محول إلى احتياطي المخاطر (إيضاح ٢٢)	–	–	٦١,٢١٨	–	–	–	–	–	(٦١,٢١٨)	–	–	–	–
أرباح نقدية مقترح توزيعها (إيضاح ٢٢)	–	–	–	–	–	–	–	١,٢٤٠,٥٣٩	(١,٢٤٠,٥٣٩)	–	–	–	–
المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح ٣٩)	–	–	–	–	–	–	–	–	(٧٦,٣٨٦)	(٧٦,٣٨٦)	–	–	(٧٦,٣٨٦)
أرباح على صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي (إيضاح ٢٤)	–	–	–	–	–	–	–	–	(٢٠٥,٠٠٠)	(٢٠٥,٠٠٠)		–	(٢٠٥,٠٠٠)
الحركة في حقوق غير مسيطر عليها	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(٢٢١,٩٤٠)	–	(٢٢١,٩٤٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢,٣٦٢,٩٣٢	٦,٣٧٠,٠١٦	٢,٣٨٠,٠٩٣	٨١,٩٣٥	٢٤٢,٣٧٧	(٣١٦,٢٠٤)	٢١٦,٨٢٠	١,٢٤٠,٥٣٩	٤,٥٥٤,٤٩٨	١٧,١٣٣,٠٠٦	١,٠٢٦,٣٠٦	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,١٥٩,٣١٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

ألف ريال قطري

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	احتياطي عام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطيات أخرى	أرباح نقدية مقترح توزيعها	احتياطي مدفوعات على أساس الأسهم	أرباح مدورة	إجمالي حقوق المساهمين في البنك	حقوق غير مسيطر عليها	حصص صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٢,٣٦٢,٩٣٢	٦,٣٧٠,٠١٦	٢,٢٦٣,٧٣٦	٨١,٩٣٥	١٧٠,١٧٣	(١٣٧,٢٢٤)	٢١٦,٨٢٠	١,١٨١,٤٦٦	١١,١٨٥	٢,٧٦٨,١٤٧	١٥,٢٨٩,١٨٦	١,٥٩٠,٩٧٩	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٨٨٠,١٦٥
تعديلات التحول للتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ في ١ يناير ٢٠١٨ ٣(أ) (٢)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(٩٣٠,٧٥٢)	(٩٣٠,٧٥٢)	(٤٦,٢٦٦)	–	(٩٧٧,٠١٨)
الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٨	٢,٣٦٢,٩٣٢	٦,٣٧٠,٠١٦	٢,٢٦٣,٧٣٦	٨١,٩٣٥	١٧٠,١٧٣	(١٣٧,٢٢٤)	٢١٦,٨٢٠	١,١٨١,٤٦٦	١١,١٨٥	١,٨٣٧,٣٩٥	١٤,٣٥٨,٤٣٤	١,٥٤٤,٧١٣	٤,٠٠٠,٠٠٠	١٩,٩٠٣,١٤٧
التغيرات في احتياطي تحويل العملات الأجنبية	–	–	–	–	–	(٢١١,٢٠٠)	–	–	–	–	(٢١١,٢٠٠)	–	–	(٢١١,٢٠٠)
التغير في احتياطي القيمة العادلة	–	–	–	–	(١٥,٧١٥)	–	–	–	–	–	(١٥,٧١٥)	–	–	(١٥,٧١٥)
صافي ربح السنة	–	–	–	–	–		–	–	–	٢,٧٥٥,٣١١	٢,٧٥٥,٣١١	(١١٤,٦١٦)	–	٢,٦٤٠,٦٩٥
إجمالي الإيراد والمصروف المحقق للسنة	–	–	–	–	(١٥,٧١٥)	(٢١١,٢٠٠)	–	–	–	٢,٧٥٥,٣١١	٢,٥٢٨,٣٩٦	(١١٤,٦١٦)	–	٢,٤١٣,٧٨٠
أرباح نقدية موزعة على المساهمين (إيضاح ٢٢)	–	–	–	–	–	–	–	(١,١٨١,٤٦٦)	–	–	(١,١٨١,٤٦٦)	–	–	(١,١٨١,٤٦٦)
محول إلى احتياطي المخاطر (إيضاح ٢٢)	–	–	٥٥,١٣٩	–	–	–	–	–	–	(٥٥,١٣٩)	–	–	–	–
أرباح نقدية مقترح توزيعها (إيضاح ٢٢)	–	–	–	–	–	–	–	١,١٨١,٤٦٦	–	(١,١٨١,٤٦٦)	–	–	–	–
المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح ٣٩)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(٦٨,٨٨٣)	(٦٨,٨٨٣)	–	–	(٦٨,٨٨٣)
أرباح على صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي (إيضاح ٢٤)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(٢٠٥,٠٠٠)	(٢٠٥,٠٠٠)	–	–	(٢٠٥,٠٠٠)
احتياطي مدفوعات على أساس الأسهم (إيضاح ٢٢)	–	–	–	–	–	–	–	–	(١١,١٨٥)	–	(١١,١٨٥)	(١١,١٢٧)	–	(٢٢,٣١٢)
الحركة في حقوق غير مسيطر عليها	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(٩٩,٨٨٩)	–	(٩٩,٨٨٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢,٣٦٢,٩٣٢	٦,٣٧٠,٠١٦	٢,٣١٨,٨٧٥	٨١,٩٣٥	١٥٤,٤٥٨	(٣٤٨,٤٢٤)	٢١٦,٨٢٠	١,١٨١,٤٦٦	–	٣,٠٨٢,٢١٨	١٥,٤٢٠,٢٩٦	١,٣١٩,٠٨١	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٧٣٩,٣٧٧

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد			ألف ريال قطري
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		٢٠١٩	٢٠١٨
		إيضاحات	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة قبل الضريبة		**٢,٩٩٥,٧٣٩**	٢,٦٣٨,٣٨٥
تعديلات:			
صافي خسائر انخفاض في قيمة موجودات تمويل	١٠	**٦٢٤,٠٦٩**	٥٠٥,٠٧٤
صافي خسائر انخفاض في قيمة استثمارات مالية	١١	**٩٤,٣٥٣**	٢٣٧,٧٠٩
رد خسائر / (خسائر) انخفاض قيمة أخرى		**١٤,٩٤١**	(٢٣,٢١٦)
إهلاك وإطفاء	١٤ و١٥	**٨٣,٣٦١**	٨٩,٠١٥
صافي ربح بيع استثمارات مالية		**(٢٩,٦٤٣)**	(٢٤,٩٠٠)
الحصة من نتائج شركات زميلة	١٢	**١,١٩٦**	٥٥٢
إطفاء قسط صكوك		**١,٥٤٠**	٢,٠٨٧
(خسارة) / ربح من استثمارات مالية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٢٦	**(٣٨,٠٨٦)**	٣٨,٠٦٤
مصروف مكافآت نهاية الخدمة	٢٠	**٢٢,٠٠٤**	٢٤,٦٠٣
صافي ربح / (خسارة) من عقارات	٢٦	**–**	(٢٢٨)
المدفوعات على أساس الأسهم		**–**	(٢٢,٣١٠)
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**٣,٧٦٩,٤٧٤**	٣,٤٦٤,٨٣٥
التغير في حساب الاحتياطي لدى مصرف قطر المركزي		**(١٨٣,٠٨٩)**	٧٣,٥٥٧
التغير في ارصده لدى البنوك		**٧٣,٥٩٤**	٨٣,٥٦٦
التغير في موجودات تمويل		**(١٢,١٦٣,٦١٢)**	(١,٠٣٢,٢٥٧)
التغير في موجودات أخرى		**٤٩٦,٤٢٥**	(٩٦,٥٩٤)
التغير في حسابات البنوك		**(٢,٨٧٨,٩٠٠)**	٤٢,٩٥٣
التغير في حسابات العملاء الجارية		**(٤٤١,٧٢١)**	(١,١٧٩,٢٧٢)
التغير في مطلوبات أخرى		**(١,٥٩٠,١٢٣)**	١,٨٠٦,١٢٤
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة	٢٠	**(١١,٤٨١)**	(١١,٣٢٢)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من الأنشطة التشغيلية		**(١٢,٩٢٩,٤٣٣)**	٣,١٥١,٥٩٠
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات مالية		**(٣,٦١٦,٩٤٦)**	(٤,٩٩٨,٧٨٧)
متحصلات من بيع / استرداد استثمارات مالية		**٢,٣٠٤,٨٢٦**	٤,٣٥٨,٦٣٦
شراء موجودات ثابتة		**(١٤٦,٣٣٣)**	(٦٠,٤١٨)
شراء استثمارات في شركات زميلة		**١٢,٦٦٠**	–
صافي حركة الاستثمارات العقارية		**(١٨٢,٩١٠)**	٤٧٥,٠٠٠
توزيعات مستلمة من شركات زميلة		**٦,٩٩٨**	١٠,٨٣٦
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة الاستثمارية		**(١,٦٢١,٧٠٥)**	(٢١٤,٧٣٣)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
التغير في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة		**١١,٤٦٤,٢٩٩**	(٣٧,٢٩٤)
صافي الحركة في حقوق غير مسيطر عليها		**(٢٢١,٩٣٩)**	(١٤٦,١٦٤)
أرباح نقدية موزعة على المساهمين	٢٢ (ط)	**(١,١٨١,٤٦٦)**	(١,١٨١,٤٦٦)
أرباح مدفوعة لصكوك مؤهلة كرأس مال إضافي		**(٢٠٥,٠٠٠)**	(٢٠٥,٠٠٠)
صافي المحصل من صكوك تمويل		**١,٨١٧,٨٩٨**	٢,٠٩١,١٨٠
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		**١١,٦٧٣,٧٩٢**	٥٢١,٢٥٦
صافي الزيادة / (الانخفاض) في النقد وما في حكمه		**(٢,٨٧٧,٣٤٦)**	٣,٤٥٨,١١٣
النقد وما في حكمه في ١ يناير		**٩,٠٨٧,٦١٤**	٥,٦٢٩,٥٠١
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر	٣٥	**٦,٢١٠,٢٦٨**	٩,٠٨٧,٦١٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

ألف ريال قطري

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

استثمار	كما في ١ يناير ٢٠١٩	التغيرات خلال السنة						إجمالي القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
		استثمارات (سحوبات)	إعادة تقييم	الإيراد الإجمالي	توزيعات أرباح مدفوعة	مصاريف إدارية	رسوم البنك بصفته وكيلا	
محفظة عقارية	٦٦,٤٣٠	–	–	–	–	–	–	٦٦,٤٣٠
محفظة أوراق مالية، أسهم	٥٥٥,٤٦١	٨٧,٦١٢	٢٦,٨٠٢	٤٧,٧٢٩	(٩,٧٩٧)	(٢٥٣)	(٣,٩١٧)	٧٠٣,٦٣٧
	٦٢١,٨٩١	٨٧,٦١٢	٢٦,٨٠٢	٤٧,٧٢٩	(٩,٧٩٧)	(٢٥٣)	(٣,٩١٧)	٧٧٠,٠٦٧

استثمار	كما في ١ يناير ٢٠١٨	التغيرات خلال السنة						إجمالي القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
		استثمارات (سحوبات)	إعادة تقييم	الإيراد الإجمالي	توزيعات أرباح مدفوعة	مصاريف إدارية	رسوم البنك بصفته وكيلا	
محفظة عقارية	٧٣,١٦٤	(٦,٧٣٤)	–	–	–	–	–	٦٦,٤٣٠
محفظة أوراق مالية، أسهم	٨٨٣,٥٩٢	(٣٦٠,٣٦٧)	١٤,٩٢٤	٣٤,٤١٣	(١٦,٠٩٢)	(٤٥٩)	(٥٥٠)	٥٥٥,٤٦١
	٩٥٦,٧٥٦	(٣٦٧,١٠١)	١٤,٩٢٤	٣٤,٤١٣	(١٦,٠٩٢)	(٤٥٩)	(٥٥٠)	٦٢١,٨٩١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان موارد واستخدامات أموال الأعمال الخيرية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠١٩	ألف ريال قطري ٢٠١٨
موارد أموال الأعمال الخيرية		
إيرادات تحظرها الشريعة خلال السنة	**٢,٤٨٠**	٢,٣٦١
استخدامات أموال الأعمال الخيرية		
أبحاث وتبرعات واستخدامات أخرى خلال السنة	**(٢,٥٩٥)**	(٣,٦١٥)
النقص في الموارد عن الاستخدامات	**(١١٥)**	(١,٢٥٤)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٠ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١ المنشأة الصادر عنها التقرير

مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق. («البنك») هو منشأة مقرها في دولة قطر وقد تم تأسيسه بتاريخ ٨ يوليو ١٩٨٢ كمنشأة مساهمة قطرية بموجب المرسوم الأميري رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢. رقم السجل التجاري للبنك هو ٨٣٣٨. عنوان المقر المسجل للبنك هو الدوحة، دولة قطر، ص.ب ٥٥٩. تشتمل البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على البنك وشركاته التابعة (ويشار إليها معاً بـ «المجموعة»). يعمل البنك بصفة أساسية في الأعمال المصرفية للشركات والأفراد والاستثمارات وفقا لتعليمات الشريعة الإسلامية التي يتم تحديدها بواسطة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ولديه ٢٩ فرع في دولة قطر وفرع واحد في السودان. الشركة الأم للمجموعة هو مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق). كما أن أسهم البنك مدرجة في بورصة قطر.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وفقا لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٠.

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فالإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. لذلك قامت بإعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

تتضمن البيانات الموحدة للمجموعة البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة الأساسية والشركات ذات الغرض الخاص كما يلي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	نشاط الشركة الرئيسي	نسبة الملكية الفعلية	
			٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
بيت التمويل العربي	لبنان	أعمال مصرفية	**٩٩,٩٩٪**	٩٩,٩٩٪
شركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري ذ.م.م («عقار») [١]	قطر	الاستثمار العقاري	**٤٩٪**	٤٩٪
درة الدوحة للاستثمار والتطوير العقاري ذ.م.م [٢]	قطر	الاستثمار العقاري	**٣٩,٨٧٪**	٣٩,٨٧٪
شركة مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة [٣]	جزر كايمان	إصدار صكوك	**١٠٠٪**	١٠٠٪
مصرف قطر الإسلامي (المملكة المتحدة)	المملكة المتحدة	بنك استثماري	**٩٩,٧١٪**	٩٩,٧١٪
كيو إنفست ذ.م.م [٤]	قطر	بنك استثماري	**٥٨,١٧٪**	٥٠,١٣٪

إيضاحات:

(١) لدى البنك القدرة على الحصول على أغلبية الأصوات في اجتماعات مجلس الإدارة لشركة عقار بحكم تمثيله أكبر عدد من الأعضاء في المجلس.

(٢) اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٣ حصلت المجموعة على حق السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة سابقاً وذلك من خلال اتفاقية إدارة مع باقي المساهمين في الشركة.

(٣) شركة مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة تم تأسيسها في جزر كايمان كشركة معفاة ذات مسؤولية محدودة لغرض وحيد من إصدار الصكوك لصالح المصرف.

(٤) في عام ٢٠١٩ ، قرر مجلس إدارة كيوإنفست شراء أسهم في كيوإنفست عن طريق عرض مناقصة لمساهمي البنك (أسهم إعادة الشراء) بسعر ٠,٦٥ دولار أمريكي للسهم (سعر الشراء). وافق اجتماع الجمعية العامة غير العادية الذي عقد في ٢٠ فبراير ٢٠١٩ على إعادة الشراء المقترحة وخفض رأس المال. تم تقديم عرض المناقصة في نوفمبر ٢٠١٩ حيث تم إعادة شراء ٩٧,٣٩٢,٠٩٥ سهم. بناءً على ذلك تم تخفيض رأس مال كيوإنفست بمبلغ ٩٧,٣٩٢,٠٩٥ دولارًا أمريكيًا يمثل ٩٧,٣٩٢,٠٩٥ سهمًا بقيمة ١ دولار أمريكي للسهم الواحد.

٢ أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم أعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية والقوانين والتعليمات في هذا الشأن الصادرة عن مصرف قطر المركزي. بالنسبة للمواضيع التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تقوم المجموعة بالاسترشاد بالمعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المالية المصنفة على أنها «استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية» و«استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» و«وأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية» و«الاستثمارات العقارية» (التي تم قياسها بالقيمة العادلة) وبعض مجودات التمويل المصنفة على أنها بـ «القيمة العادلة من خلال بيان الدخل».

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة المستخدمة في أنشطة البنك وفي عرض بياناته المالية. فيما عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف.

(د) استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب معايير المحاسبة المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم الإفصاح عن المعلومات حول الأمور الهامة التي تتضمن افتراضات وأحكام جوهرية في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة في الإيضاح ٥.

٣ السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية الهامة التالية بشكل يتوافق مع جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة وقد تم تطبيقها بشكل متناسق على جميع شركات المجموعة.

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التي يسري مفعولها من ١ يناير ٢٠١٩

معيار المحاسبة المالية رقم ٢٨: المرابحة ومبيعات الدفع المؤجل الأخرى

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٢٨ حول المرابحة ومبيعات الدفع المؤجل الأخرى في سنة ٢٠١٧. يلغي معيار المحاسبة المالية رقم ٢٨ معيار المحاسبة المالية رقم ٢ السابق حول « المرابحة والمرحبة بالنسبة لطالب الشراء» ومعيار المحاسبة المالية رقم ٢٠ حول «مبيعات الدفع المؤجل».

الهدف من هذا المعيار هو النص على مبادئ محاسبة وتقارير مناسبة للاعتراف والقياس والإفصاحات التي سيتم تطبيقها فيما يتعلق بمعاملات المرابحة ومبيعات الدفع المؤجل الأخرى بالنسبة للبائعين والمشترين في هذه المعاملات. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أثر على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

تفسير مجلس تفسير معايير المحاسبة الدولية رقم ٢٣: الشكوك حول معالجات ضريبة الدخل

تم إصدار التفسير رقم ٢٣ من لجنة المعايير والمحاسبة الدولية في يونيو ٢٠١٧. الهدف من التفسير هو توضيح المحاسبة عن معالجات ضريبة الدخل والتي لم يتم قبولها بعد من جانب السلطات الضريبية كما يهدف إلى تعزيز الشفافية في نفس الوقت. لم يؤثر تطبيق هذا التفسير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

(٢) معايير جديدة وتعديلات وتفسيرات صادرة ولكن لم تصبح سارية من ١ يناير ٢٠١٩

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة

يلغي معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ معيار المحاسبة المالية رقم ٢٥ السابق «الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة». الهدف من هذا المعيار هو أن يضع مبادئ محسنة للتصنيف والاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن الاستثمارات في الصكوك والأسهم وأدوات الاستثمار المماثلة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية بما يتماشى مع مبادئ الشريعة. سيصبح المعيار ساري المفعول للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ مع وجود خيار بتبنيه مبكرا.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التي يسري مفعولها من ١ يناير ٢٠١٩ (تابع)

(٢) معايير جديدة وتعديلات وتفسيرات صادرة ولكن لم تصبح سارية من ١ يناير ٢٠١٩(تابع)

التصنيف والتبويب

يحتوي معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ على منهج لتصنيف وقياس الاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تعكس نموذج العمل الذي تدار فيه هذه الاستثمارات والخصائص الأساسية للتدفقات النقدية. بموجب هذا المعيار يجب تبويب كل استثمار كاستثمار في:

(أ) أدوات حقوق ملكية

(ب) أدوات دين وتتضمن:

(١) أدوات دين نقدية

(٢) أدوات دين غير نقدية

(ج) وأدوات استثمر أخرى

ما لم تتم ممارسة خيارات الاعتراف المبدئي المنصوص عليها في الفقرة ١٠ من المعيار يجب على المؤسسة تصنيف الاستثمارات لاحقا على أنها مقاسة إما (١) بالتكلفة المطفأة؛ (٢) القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية؛ أو (٣) القيمة العادلة من خلال بيان الدخل وذلك على أساس كل من:

(أ) نموذج أعمال البنك لإدارة الاستثمارات؛ و

(ب) خصائص التدفق النقدي المتوقع للاستثمار بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي الأساسية.

استنادا إلى تقييم البنك لا يتوقع لأن يكون لمتطلبات التصنيف والتبويب الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ أي أثر على البيانات المالية الموحدة.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣١ وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣١ حول وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) في سنة ٢٠١٩. الهدف من هذا المعيار هو وضع المبادئ الخاصة بإعداد تقارير محاسبية ومالية حول أدوات وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) والموجودات والمطلوبات ذات الصلة بوجهات نظر كل من الموكل (المستثمر) والوكيل. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ مع السماح بتبنيه مبكرا.

تقوم المجموعة حاليا بتقييم أثر هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٤ التقارير المالية لحاملي الصكوك

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٤ التقارير المالية لحاملي الصكوك في سنة ٢٠١٩. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ المحاسبة والتقارير المالية للموجودات والأعمال الأساسية للصكوك للتأكد من تقديم التقارير الشفافة والعادلة لجميع المعنيين وخصوصا حاملي الصكوك. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ مع السماح بتبنيه مبكرا.

تقوم المجموعة حاليا بتقييم أثر هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٥: احتياطيات الخسائر

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٥ «احتياطيات المخاطر» في عام ٢٠١٩. هذا المعيار بجانب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ «انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية» يلغيان معيار المحاسبة المالية رقم ١١ «المخصصات والاحتياطيات».

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التقارير المحاسبية والمالية حول احتياطيات الخسائر الموضوعة لتخفيف مختلف المخاطر التي تواجه المعنيون، وبصفة أساسية المستثمرين المتقبلين للربح والخسارة لدى المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات المالية الإسلامية/ المؤسسات). سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ مع السماح بتطبيقه مبكرا فقط في حالة تبني المجموعة المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ «انخفاض قيمة الموجودات والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر.

تقوم المجموعة حاليا بتقييم أثر هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠: انخفاض قيمة الموجودات والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ حول انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية في ٢٠١٧. يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ الخاصة بإعداد تقارير محاسبية ومالية حول انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية لمختلف الموجودات الإسلامية التمويلية والاستثمارية وبعض الموجودات الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات)، وتكوين مخصصات مقابل الالتزامات ذات المخاطر العالية من أجل تمكين مستخدمي البيانات المالية على وجه الخصوص من تقييم المبالغ الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية ذات الصلة بتلك الموجودات والمعاملات وتوقيتها والشكوك حولها بصورة عادلة. سيحل معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ محل معيار المحاسبة المالية رقم ١١ الخاص بالمخصصات والاحتياطيات، وأجزاء من معيار المحاسبة المالية رقم ٢٥ حول الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المالية المماثلة فيما يتعلق بانخفاض القيمة.

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التي يسري مفعولها من ١ يناير ٢٠١٩ (تابع)

(٢) معايير جديدة وتعديلات وتفسيرات صادرة ولكن لم تصبح سارية من ١ يناير ٢٠١٩(تابع)

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠: انخفاض قيمة الموجودات والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر (تابع)

يُصنّف معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ الموجودات والتعرضات للمخاطر إلى ثلاث فئات استناداً إلى طبيعة المخاطر التي تتعرض لها تلك الموجودات والتعرضات (مثل مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى) ويُحدد ثلاث طرق لتقييم خسائر كل فئة من فئات تلك الموجودات والتعرضات: ١) طريقة الخسائر الائتمانية، ٢) طريقة صافي القيمة القابلة للتحقق، ٣) طريقة انخفاض القيمة.
يصبح المعيار ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ مع السماح بتبنيه مبكراً. برغم ذلك، وفي سنة ٢٠١٨ قامت المجموعة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ بدءا من ١ يناير ٢٠١٨ استنادا إلى التعميم رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٨ الصادر عن مصرف قطر المركزي والذي يلغي التعميم السابق رقم ٩ لسنة ٢٠١٧ المتعلق بلوائح الخسارة الائتمانية المتوقعة. تم الإفصاح عن التعديلات ذات الصلة في الرصيد الافتتاح للأرباح المدورة والمساهمات غير المسيطرة كما في ١ يناير ٢٠١٨ في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

(ب) أساس التوحيد

(١) دمج الأعمال

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاتها التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. تتحقق السيطرة عندما تكون للمجموعة عائدات متغيرة أو لها حقوق فيها من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها ولديها المقدرة للتأثير على تلك العائدات خلال سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها. وبصفة خاصة تسيطر المجموعة على مؤسسة مستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- سيطرة على المؤسسة المستثمر فيها فمثلاً (حقوق قائمة تعطيها القدرة على إدارة الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- لها عائدات متغيرة أو حقوق في عائدات متغيرة من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها.
- المقدرة لاستخدام سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

بصورة عامة، هناك افتراض بأن السيطرة تنتج عن أغلبية حقوق التصويت. لدعم هذا الافتراض وعندما يكون للمجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت الخاصة بالمؤسسة المستثمر فيها أو حقوق مماثلة، تدرس المجموعة جميع الحقائق أو الظروف ذات الصلة لتقدير ما إذا كانت لها سلطة على المؤسسة المستثمر فيها، وتشمل:

- الترتيبات التعاقدية مع الشركاء الآخرين ممن لهم حقوق تصويت في المؤسسة المستثمر فيها.
- حقوق ناشئة من ترتيبات تعاقدية أخرى.
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق تصويت محتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المؤسسة المستثمر فيها أم لا إذا كانت الحقائق والظروف تدل على وجود تغيرات في عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يبدأ توحيد بيانات شركة تابعة عندما تسيطر المجموعة على الشركة التابعة وتنتهي عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. تدرج موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في البيانات المالية الموحدة من التاريخ الذي تسيطر فيه المجموعة على الشركة التابعة حتى التاريخ الذي تنتهي فيه سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

تنسب الأرباح والخسائر إلى حاملي أسهم الشركة الأم وإلى الحصص غير المسيطر عليها، حتى لو نتج عن هذا عجز في رصيد الحصص غير المسيطر عليها. تعد هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات والأحداث الأخرى المتشابهة في الحالات المماثلة. عند الضرورة يتم إدخال تعديلات في البيانات المالية للشركات التابعة لتتطابق سياساتها المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة. جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف بين شركات المجموعة والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة يتم استبعادها بالكامل عند التوحيد.

التغيير في حصة ملكية الشركة التابعة بدون فقدان السيطرة يتم احتسابه بطريقة حقوق الملكية.
إذا فقدت المجموعة السيطرة على إحدى مؤسساتها التابعة تقوم بإلغاء تحقيق الموجودات (بما فيها الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة ومكونات حقوق الملكية الأخرى ذات الصلة بتلك المؤسسة التابعة، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء الاعتراف في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) أساس التوحيد (تابع)

(٢) الأعمال المجمعة والشهرة

يتم احتساب الأعمال المجمعة باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة أي عملية استحواذ بإجمالي المبلغ المحول بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ وقيمة أي حصة غير مسيطر عليها في الأعمال التي يتم الاستحواذ عليها. في كل أعمال مجمعة تختار المجموعة أن تقيس الحصة غير المسيطرة عليها في الأعمال المستثمر فيها بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية من صافي الموجودات التي يمكن تعيينها للأعمال المستثمر فيها. تكاليف الاستحواذ المتكبدة تحسب كمصاريف وتدرج في المصاريف الإدارية.

مبدئيا يتم قياس الشهرة بالتكلفة (وهي فائض المقابل المجمع المحول والمبلغ المعترف به للمساهمات غير المسيطرة) وأية مساهمة محتفظ بها سابقا على صافي الأصول القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المتحملة. لو كانت القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة تزيد عن مجموع للمقابل المحول تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت قد حددت بصورة صحيحة جميع الموجودات المقتناة والمطلوبات المتحملة ومراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي ينبغي الاعتراف بها في تاريخ الاقتناء. لو نتج عن إعادة التقييم فائض للقيمة العادلة لصافي الموجودات المقتناة عن إجمالي المقابل المحول عندها يتم الاعتراف بالربح في بيان الدخل الموحد.

بعد الاعتراف المبدئي يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد خصم أي خسائر انخفاض قيمة متراكم. لغرض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة ضمن تجميع الأعمال، منذ تاريخ الاستحواذ، على جميع وحدات الإيرادات النقدية أو مجموعات وحدات الإيرادات النقدية، والتي يتوقع أن تستفيد من تجميع الأنشطة، بغض النظر عن تحويل موجودات أو مطلوبات أخرى من المجموعة إلى تلك الوحدات.

عندما تشكل الشهرة جزء من وحدة إيرادات نقدية ويتم استبعاد جزء من العملية داخل تلك الوحدة، تضم الشهرة المتعلقة بالعملية المستبعدة إلى القيمة الدفترية للعملية وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة من استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة الإيراد النقدي.

(٣) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي مؤسسات تخضع لتأثير جوهري من قبل المجموعة. التأثير جوهري هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية للمؤسسة المستثمر فيها ولكنها لا تشمل السيطرة أو السيطرة المشترك على تلك القرارات. الاعتبارات التي يتم مراعاتها لتحديد السيطرة المادية أو السيطرة المشتركة تكون مماثلة للاعتبارات الضرورية لتحديد السيطرة على المؤسسات التابعة.

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها مبدئيا بالتكلفة (متضمنة تكاليف المعاملة التي تتعلق بصورة مباشرة بالاستحواذ على الاستثمار في الشركة الزميلة). يتضمن استثمار المجموعة في الشركات الزميلة الشهرة (صافية من أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة) التي يتم تحديدها عند الاستحواذ.

يتم الاعتراف بحصة المجموعة في الأرباح أو الخسائر اللاحقة للاستحواذ على الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد بينما يتم الاعتراف بالتغيرات في حصتها من الاحتياطي قبل الاستحواذ في حقوق الملكية. تتم تسوية التغيرات المتراكمة اللاحقة للاستحواذ في مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. عندما تتساوى حصة المجموعة في خسائر الشركة الزميلة مع مساهمتها في الشركة الزميلة أو تزيد عنها، بما في ذلك أية ذمم مدينة أخرى غير مضمونة، فان المجموعة لا تقوم بالاعتراف بأية خسائر إضافية ألا إذا أبرمت المجموعة اتفاقا قانونيا أو قامت بسداد دفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

تحدد المجموعة في تاريخ بيان المركز المالي ما إذا كان هنالك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. في هذه الحالة تقوم المجموعة باحتساب قيمة الانخفاض بالفرق بين القيمة العادلة في الشركة الزميلة والقيمة الحالية ويقوم بتحقيق الفرق في القيمة في بيان الدخل الموحد.

يتم حذف المكاسب فيما بين شركات المجموعة الناتجة من التعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة بمقدار مساهمة المجموعة في الشركات الزميلة. يتم أيضا استبعاد الخسائر فيما بين شركات المجموعة إلا إذا وفرت المعاملة دليلا على انخفاض قيمة الموجود المحول. لإعداد البيانات المالية الموحدة يتم تطبيق نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى التي لها في نفس الظروف. مكاسب وخسائر انخفاض الملكية في الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل الموحد.

تحدد حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة من واقع البيانات المالية المعدة في تاريخ لا يسبق تاريخ أعداد المركز المالي الموحد بأكثر من ثلاثة أشهر، معدلة بما يتفق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) أساس التوحيد (تابع)

(٤) إدارة الأموال

تقوم المجموعة بإدارة موجودات محتفظ بها في وحدات مدارة وكيانات استثمار أخرى بالنيابة عن المستثمرين. البيانات المالية لهذه الكيانات غير مضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة باستثناء عند وجود سيطرة للمجموعة على الكيان.

(ج) العملات الأجنبية

(١) معاملات وأرصدة بالعملات الأجنبية

تتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية أو تلك التي تتطلب سدادا بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ تنفيذ المعاملة. تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات غير ذات الطبيعة النقدية المالية بالعملات الأجنبية والتي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة، كما تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات غير ذات الطبيعة النقدية والتي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تواريخ المعاملات.

المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية ذات القيمة العادلة غير النقدية واستثمارات المساهمين يتم إدراجها في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد.

يتم أدراج فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناتجة عن تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف بتاريخ بيان المركز المالي في بيان الدخل الموحد.

(٢) العمليات الأجنبية

النتائج والمركز المالي لجميع شركات المجموعة التي لديها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها إلى عملة العرض كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض باستخدام سعر الإقفال بتاريخ بيان المركز المالي.
- إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط المقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات ففي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات).
- يتم الاعتراف بجميع فروق صرف العملة في حقوق الملكية.

فروق صرف العملات الناشئة من الطرق المذكورة أعلاه يتم التقرير عنها في حقوق الملكية ضمن «احتياطي تحويل عملات أجنبية».

عند التوحيد، يتم أخذ فروق صرف العملات الناشئة من تحويل صافي الاستثمار في الشركات الأجنبية والقروض وأدوات العملة الأخرى المخصصة كتحوطات لهذه الاستثمارات إلى «حقوق الملكية». عند الاستبعاد الكلي أو الجزئي للعملية الأجنبية يتم الاعتراف بهذه الفروق في بيان الدخل الموحد كجزء من مكسب أو خسارة البيع. تعامل الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة من الاستحواذ على منشأة أجنبية كموجودات ومطلوبات للمنشأة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال الفوري. عندما يكون سداد بند نقدي مدين أو دائن للعملية الأجنبية غير مخطط له وغير محتمل في المستقبل المنظور، تعتبر أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناشئة من هذا البند النقدي على أنها تشكل جزء من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية ويتم الاعتراف بها في حقوق الملكية وعرضها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

(د) الاستثمارات المالية

تشمل الاستثمارات المالية على استثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين واستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

(١) التصنيف

الأدوات ذات طبيعة أدوات الدين هي أوراق مالية ذات مدفوعات ربح ورأس مال ثابتة أو قابلة للتحديد لحامل الأداة. الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية هي الاستثمارات التي لا تظهر عليها دلائل الاستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين وهي تتضمن أدوات يثبت منها منفعة باقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها.

الأدوات ذات طبيعة أدوات الدين

الاستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين يتم تصنيفها في الفئتين التاليتين: (١) بالتكلفة المطفأة، أو (٢) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف وقياس الاستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين بالتكلفة المطفأة فقط في حالة إدارة الأداة على أساس العائد التعاقدي أو أنه لا يتم الاحتفاظ بالأداة للمتاجرة ولم يتم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

الاستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل تتضمن استثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو مخصصة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. عند الشراء فإن الاستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين التي تدار على أساس العائد التعاقدي يمكن تصنيفها فقط بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لو كانت تستبعد فجوة محاسبية قد تنشأ عند قياس الموجود أو المطلوب أو الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر منها على أسس مختلفة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(د) الاستثمارات المالية (تابع)

(١) التصنيف (تابع)

أدوات حقوق الملكية

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الفئات التالية: (١) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، أو (٢) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل تتضمن استثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو مخصصة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به للمتاجرة لو تم الاستحواذ عليه أو نشأ أصلا بغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش المتداول. الاستثمارات والتي تشكل جزء من المحفظة ويكون فيها نموذج فعلي لتحقيق ربح قصير الأجل يتم تصنيفها أيضا على أنها «محتفظ بها للمتاجرة».

تتضمن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل استثمارات تتم إدارتها وتقييم أدائها داخليا على أساس القيمة العادلة.

عند الاعتراف المبدئي تقوم المجموعة باختيار غير قابل للإلغاء لتصنيف بعض أدوات حقوق الملكية التي لا يتم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ليتم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

(٢) الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالاستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة، على سبيل المثال، التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع موجود وفى ذلك التاريخ تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة، ويتم إلغاء تحقيق الاستثمارات المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جزء كبير من جميع مخاطر وعوائد الملكية.

(٣) القياس

القياس المبدئي

يتم القياس المبدئي للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة مضافا إليها تكلفة المعاملة باستثناء تكلفة المعاملة التي يتم تكبدها في الاستحواذ على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم تحميلها على بيان الدخل الموحد.

القياس اللاحق

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ المركز المالي ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. بعد الاعتراف المبدئي تقاس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي ناقصا خسارة الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بجميع الأرباح أو الخسائر الناشئة من عملية الإطفاء وتلك الناشئة من إلغاء الاعتراف أو خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات في بيان الدخل الموحد.

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية يعاد قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ المركز المالي ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناشئة من التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها في احتياطي القيمة العادلة بشكل منفصل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أو انخفاض القيمة أو تحصيل أو استبعاد الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، فإن الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد يتم تحويلها إلى بيان الدخل الموحد.

الاستثمارات التي ليس لها سعر مدرج بالسوق أو طرق مناسبة أخرى يمكن منها اشتقاق قياس موثوق به للقيمة العادلة على أساس مستمر فإنه يتم تسجيلها بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة (إن وجد).

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للموجود أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوما منه مدفوعات السداد الأصلية مضافا إليه أو مخصوما منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الاستحقاق ناقصا أي تخفيض لخسارة الانخفاض في القيمة. كما يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءً متمماً لمعدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجود أو سداد التزام بين طرفين (بائع ومشتري) مطلعين وراغبين في معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية. وتقيس المجموعة القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة باستخدام سعر إقفال السوق لتلك الأداة. بالنسبة للاستثمار الذي ليس لديه سعر متداول بالسوق، يتم تحديد تقرير معقول للقيمة العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة الحالية بالسوق لأداة أخرى، والتي هي مماثلة لها إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. تحدد المجموعة قيم البنود المماثلة للنقد عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية على معدلات الربح الحالية لعقود ذات شروط أو مخاطر مماثلة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(هـ) موجودات تمويل

تشتمل موجودات تمويل على تمويل ملتزم بالشريعة تقدمه المجموعة بمدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. تتضمن هذه الموجودات، التمويل المقدم من خلال المرابحة والمضاربة والمشاركة والمساومة والإجارة والاستصناع والوكالة وطرق التمويل الإسلامي الأخرى. يتم إثبات موجودات التمويل بتكلفتها المطفأة ناقصا مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة (إن وجدت) باستثناء بعض المرابحة التي تصنف وتقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

المرابحة والمساومة

ذمم المرابحة والمساومة المدينة هي مبيعات بشروط مؤجلة. تقوم المجموعة بترتيب معاملات المرابحة والمساومة عن طريق شراء السلعة (التي تمثل موضوع المرابحة) وبيعها إلى المرابح (المستفيد) بهامش ربح على التكلفة. يتم سداد سعر البيع (التكلفة زائدا هامش الربح) في أقساط من جانب المرابح على مدى فترة زمنية متفق عليها. يتم إثبات ذمم المرابحة المدينة بالصافي من الأرباح المؤجلة ومخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت). استنادا إلى تعليمات مصرف قطر المركزي يقوم البنك بتطبيق قاعدة إلزام مُصدر أمر الشراء بوعده في البيع بالمرابحة وعدم الدخول في أية معاملة مرابحة لا يتعهد فيها مُصدر أمر الشراء بقبول البضائع في حالة وفائها بالمواصفات.

يتم عرض الذمم المدينة من المساومة بصافي الأرباح المؤجلة ومخصص انخفاض القيمة (إن وجد). عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف وقياس الذمم المدينة من المرابحة وفقا لما يلي:

- بالتكلفة المطفأة عندما ينتج، في تواريخ محددة، عن الشروط التعاقدية للذمم المدينة من المرابحة تدفقات نقدية التي ليست إلا مدفوعات لأصل الدين وربح عن أصل المبلغ القائم؛ أو
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عندما لا ينتج، في تواريخ محددة، عن الشروط التعاقدية للذمم المدينة من المرابحة تدفقات نقدية ليست إلا مدفوعات لأصل الدين وربح عن أصل المبلغ القائم.

المضاربة

تمويل المضاربة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال. ويتم إثبات هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

المشاركة

تمويلات المشاركة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال. يتم إثبات هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

الإجارة

تنشأ ذمم الإجارة المدينة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والإجارة الفورية للأصل بالتكلفة مضافا إليها ربح متفق عليه (وهي تشكل القيمة العادلة في مجملها). يتم سداد المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة، يتم تسجيل ذمم الإجارة المدينة بإجمالي الحد الأدنى من مدفوعات الإجارة ناقصا الإيراد المؤجل (وهي تشكل التكلفة المطفأة في مجملها) ومخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

الاستصناع

الاستصناع هو عقد بيع تتصرف فيه المجموعة بصفتها «الصانع» (البائع) مع «المستصنع» (المشتري) وتقوم بمزاولة تصنيع أو اقتناء منتج استنادا إلى المواصفات المستلمة من المشتري بناء على سعر متفق عليه.

الوكالة

تمثل عقود الوكالة اتفاقية وكالة بين طرفين. يقوم أحد الطرفين، وهو الذي يوفر التمويل (الموكل) بتعيين الطرف الآخر (الوكيل) لاستثمار أموال الموكل في معاملة تلتزم بالشريعة الإسلامية. يستخدم الوكيل الأموال استنادا إلى طبيعة العقد وهو يقدم عائدا متوقعا للموكل. تثبت عقود الوكالة بالتكلفة المطفأة.

(و) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

(ا) الاعتراف والقياس المبدئي

تعترف المجموعة مبدئيا بالأرصدة لدى البنوك وموجودات التمويل وحسابات العملاء الجارية وأرصدة حسابات البنوك وصكوك التمويل وبعض الموجودات والمطلوبات الأخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه. جميع الموجودات والمطلوبات المالية يتم الاعتراف بها مبدئيا في تاريخ السداد وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

يقاس الأصل أو الالتزام المالي مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها، بالنسبة للبند الذي لا يكون بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تكاليف المعاملة التي تنسب بصورة مباشرة إلى استحواذه أو إصداره.

بعد القياس المبدئي، تقاس الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي بعد استبعاد أي قيم تم إعدامها ومخصص انخفاض القيمة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(و) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (تابع)

(٢) إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف الموجود المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عند قيامها بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبيرا من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يتم الاعتراف بأية مساهمة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل لإلغاء الاعتراف والتي يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجود أو مطلوب مالي منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء الاعتراف بالموجود مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجود (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمنا أي موجود جديد يتم الحصول عليه ناقصا أي مطلوب جديد يتم تحمله) في بيان الدخل الموحد.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم فيها بتحويل موجودات معترف بها في بيان مركزها المالي ولكنها تحتفظ إما بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لجزء منها. في حالة الاحتفاظ بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد عندها لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تقوم بتحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجودات المالية وتحتفظ بالسيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في الاعتراف بالموجود إلى حد مشاركتها المستمرة والتي يتم تحديدها بالحد الذي تتعرض فيه إلى التغييرات في قيمة الموجود المحول.

في بعض المعاملات تحتفظ المجموعة بالتزام خدمة الموجود المالي مقابل الرسوم. يتم إلغاء الاعتراف بالموجود المالي عندما يحقق معايير إلغاء الاعتراف. يتم تحقيق موجود أو التزام في عقد خدمة استنادا إلى ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من (موجود) كاف أو أقل من (التزام) كاف لأداء الخدمة. تلغي المجموعة الاعتراف بالتزام مالي عند التفرغ من أو إلغاء أو انتهاء التزاماتها التعاقدية.

(٣) المقاصة

يتم إجراء مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما يكون هناك حق قانوني أو شرعي قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وترغب المجموعة إما في السداد على أساس الصافي أو في تحقيق الموجود وسداد الالتزام في نفس الوقت.

(٤) تعديل الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

في حالة تعديل أحكام الموجود المالي تقيم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة على نحو كبير. في حالة اختلاف التدفقات النقدية على نحو كبير عندها تعتبر الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية التعاقدية من الموجود المالي الأصلي على أنها قد انتهت. في هذه الحالة يلغى الاعتراف عن الموجود المالي الأصلي ويتم الاعتراف بموجود مالي جديد بالقيمة العادلة ويتم إعادة احتساب معدل ربح فعلي جديد للموجود. نتيجة لذلك يعتبر تاريخ إعادة التفاوض على أنه تاريخ الاعتراف المبدئي لغرض احتساب انخفاض القيمة، متضمنا غرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

لو لم تكن التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة على نحو كبير عندها لن ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف بالموجود المالي. في هذه الحالة تعيد المجموعة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للموجود المالي استنادا إلى التدفقات النقدية المعدلة للموجودات المالية وتعترف بالمبلغ الناشئ عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية على أنه ربح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. في حالة القيام بهذا التعديل بسبب الصعوبات المالية لدى الطرف المقابل الذي تم تمويله عندها يتم عرض الربح أو الخسارة بجانب خسائر الانخفاض في القيمة. في حالات أخرى يتم عرضه في صافي الدخل من أنشطة التمويل.

المطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف عن مطلوب مالي عندما يتم تعديل أحكامه وتصبح التدفقات النقدية للمطلوب المعدل مختلفة على نحو كبير. في هذه الحالة يتم الاعتراف بمطلوب مالي جديد بالقيمة العادلة استنادا إلى الأحكام المعدلة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي المنتهي والمطلوب المالي الجديد بأحكام معدلة في بيان الدخل الموحد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ز) انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية)

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية والتي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

- الموجودات المالية التي هي أدوات دين؛
- عقود الضمان المالي الصادرة؛ و
- التزامات القروض الصادرة.

يتم استخدام انخفاض القيمة والخسارة الائتمانية المتوقعة بصورة تبادلية في كل هذه البيانات المالية الموحدة.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي لعمر الخسائر الائتمانية المتوقعة، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا:

- أوراق استثمار الديون التي تقرر أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد المخاطر الائتمانية لها بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي بها.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ينتج عن الأحداث الافتراضية على أداة مالية ممكنة خلال ١٢ شهرًا بعد تاريخ التقرير.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح للخسائر الائتمانية. تقاس على النحو التالي:

- الموجودات المالية غير منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للجهة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية التي تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: بالفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- التزامات القروض غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- عقود الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصًا أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

إعادة هيكلة الموجودات المالية

إذا تمت إعادة التفاوض على شروط الموجود المالي أو تعديلها أو استبدال أحد الموجودات المالية القائمة بموجود جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض، عندها يتم تقييم ما إذا كان يجب استبعاد الموجود المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي إلى استبعاد الموجودات القائمة، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الموجود المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الموجودات القائمة؛
- إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالموجود القائم، عندها يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الموجود المالي القائم في وقت استبعاده. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الموجودات المالية القائمة التي تم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف بها إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للموجود المالي القائم.

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

تقوم المجموعة، في تاريخ كل تقرير، بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة الائتمانية أم لا. يعتبر الموجود المالي «منخفض ائتمانياً» عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي.

تتضمن الأدلة على أن موجود مالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر؛
- مخالفة العقد مثل حالات التعثر أو التأخر؛
- إعادة هيكلة موجود تمويلي من قبل المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتأخذ بغيرها؛
- أصبح من المحتمل أن المقترض سيدخل في حالة إفلاس أو أي حالة إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط لورقة مالية بسبب صعوبات مالية.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ح) انخفاض قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية والمقاسة بالقيمة العادلة فإنه يوضع اعتبار للانخفاض الهام (الذي تنخفض فيه القيمة السوقية بنسبة ٢٠٪ كحد أدنى) أو طويل الأجل (الذي تنخفض فيه القيمة السوقية لمدة ٩ أشهر على الأقل) في القيمة العادلة للاستثمار إلى ما دون تكلفته عند تحديد ما إذا كانت قيمة الاستثمارات قد انخفضت. في حالة وجود مثل هذا الدليل بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية يتم استبعاد الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد من حقوق الملكية والاعتراف به في بيان الدخل الموحد. بعد ذلك يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقا في بيان الدخل الموحد عن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية من خلال حقوق الملكية.

(ط) النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه أوراقا نقدية وعملات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصارف مركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ والتي تخضع لمخاطر غير هامة من التغييرات في قيمتها العادلة ويتم استخدامها من جانب المجموعة في إدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل.
يتم تسجيل النقد وما في حكمه في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة المطفأة.

(ي) الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية التي يتم الاحتفاظ بها بغرض الإيجار أو لأغراض الزيادة الرأسمالية يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأي تغيير عليها في حقوق الملكية كاحتياطي قيمة عادلة. أية خسائر غير محققة ناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة يتم تسجيلها في بيان المركز المالي الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة حتى نفاذ الرصيد المتوفر في الاحتياطي وفي الحالة التي تزيد فيها الخسائر عن الرصيد المتوفر يتم إدراج الخسائر في بيان الدخل الموحد. الخسائر أو الأرباح الغير محققة الناتجة من إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة. في حالة وجود خسائر غير محققة مسجلة سابقا في بيان الدخل الموحد في سنة مالية سابقة، يتم إدراج الأرباح غير المحققة في بيان الدخل الموحد للسنة إلى الحد اللازم لعكس الخسائر السابقة المسجلة في بيان الدخل الموحد. أي زيادة في هذه الأرباح عن خسائر السنة السابقة يتم أضافته إلى احتياطي القيمة العادلة.

(ك) أدوات إدارة المخاطر

تدخل المجموعة في أدوات المشتقات المالية الإسلامية لإدارة التعرض لمخاطر سعر الصرف الأجنبي، بما في ذلك وعد لشراء / بيع العملات من جانب واحد. ويتم تحويل هذه المعاملات وفقا لأسعار الصرف السائدة.

(ل) الموجودات الثابتة

الاعتراف والقياس

تقاس بنود الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة. تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة لاقتناء الموجود. تتضمن تكلفة الموجودات المكونة داخليا تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف متعلقة بصفة مباشرة لجعل الموجودات في حالة عمل وفقا لأغراض الاستخدام المطلوبة منها وتكاليف تفكيك وإزالة البنود وإرجاع الموقع الكائنة عليه إلى وضعه السابق وتكاليف الاقتراض المرسملة.

تتم رسملة البرنامج المشترى الذي يشكل جزء مكملا لوظيفة المعدات ذات الصلة كجزء من تلك المعدات. عندما يكون لأجزاء بند الموجودات الثابتة أعمار إنتاجية مختلفة، تتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) للموجودات الثابتة.

الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أحد بنود الموجودات الثابتة يتم تحديدها بمقارنة متحصلات البيع مع القيمة الدفترية للموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالصافي في الإيرادات الأخرى / المصروفات الأخرى في بيان الدخل الموحد.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أحد مكونات الموجودات الثابتة في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في ذلك المكون للمجموعة وإمكانية قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للموجودات الثابتة في بيان الدخل الموحد عند تكبدها. يتم الاعتراف بالاستهلاك في بيان الدخل الموحد بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بند الموجودات الثابتة حيث أن هذه هي أفضل مقارب يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الأصل وهي تستند إلى تكلفة الأصل ناقصا قيمته الباقية المقدرة. يتم استهلاك الموجودات المستأجرة بموجب إيجارات تمويلية على مدى فترة الإيجار أو أعمارها الإنتاجية، أيهما أقصر. لا يتم إهلاك الأرض.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ل) الموجودات الثابتة (تابع)

التكاليف اللاحقة (تابع)

الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنوات المقارنة على النحو التالي:

مباني	٢٠ سنة
معدات تقنية المعلومات	٣–٥ سنوات
أثاث وتركيبات	٥–٧ سنوات
سيارات	٥ سنوات

تتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم الباقية للموجودات في تاريخ بيان المركز المالي، وتسويتها مستقبلاً إن كان ذلك ملائما.

(م) الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة عند اقتناءها المبدئي بشكل منفصل بالتكلفة. تكلفة الموجودات الغير الملموسة التي تم اقتناءها في تجميع الأعمال يمثل القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس الموجودات الغير ملموسة بالتكلفة ناقص الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة، الموجودات الغير ملموسة المطورة داخليا باستثناء تكاليف التطوير المحملة لا يتم رسملتها ويتم عكس التكاليف في بيان الدخل الموحد في السنة التي تم فيها تحمل التكاليف.

يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الغير ملموسة كمحددة أو غير محددة.

الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة يتم إطفاؤها على مدى الأعمار الاقتصادية ويتم تقدير الانخفاض في القيمة عند وجود مؤشرات على أن الموجود غير الملموس قد انخفضت قيمته. فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات التي لها أعمار إنتاجية محددة يتم مراجعتها في كل سنة مالية. التغيرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو طريقة الاستخدام المتوقعة يتم المحاسبة عليها بتغير فترة الإطفاء أو الطريقة، كما هو مناسب، ويتم اعتبارها متغيرات في التقديرات المحاسبية.

يتم تسجيل مصروف الإطفاء للموجودات الغير ملموسة التي لها أعمار إنتاجية محددة في بيان الدخل الموحد ضمن طبيعة المصروف بطريق تتناسب مع طبيعة الموجود غير الملموس.

الموجودات الغير ملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة لا يتم إطفاؤها ولكن يتم اختبارها بشكل سنوي لدارسة الانخفاض في القيمة إما بشكل فردي أو على مستوى الوحدة المدرة للنقد. تتم مراجعة تقدير العمر الإنتاجي الغير محدد بشكل سنوي لتحديد إذا كان ذلك صحيحا. إذا ظهر عكس ذلك، يتم عمل التعديل من الموجود غير الملموس بعمر إنتاجي غير محدد إلى محدد بشكل مستقبلي.

ملخص الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة الخاصة بالمجموعة وطرق الإطفاء باستثناء الشهرة هي كما يلي:

	شهرة	علامات تجارية	برمجيات
الأعمار الإنتاجية	غير محددة	محددة (١٠ سنوات)	محددة (٣–٥ سنوات)
طريقة الإطفاء المستخدمة	يتم اختبار انخفاض القيمة إما بشكل فردي أو على مستوى الوحدة المولدة للنقد	مطفأة على أساس القسط الثابت على مدى فترات توافرها	مطفأة على أساس القسط الثابت على مدى فترات توافرها
مولدة داخليا أو مشتراه	مشتراه	مشتراه	مشتراه

(ن) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات المجموعة الغير مالية في تاريخ بيان المركز المالي لتحديد وجود مؤشر على الانخفاض في القيمة، في حاله وجود أي مؤشر يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد. بالنسبة للشهرة والموجودات الغير ملموسه التي ليس لها أعمار إنتاجيه محددة أو التي ليست متوفرة حاليا للاستخدام، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد في كل سنه وفي نفس الوقت يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة إذا زادت القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المدرة للنقد عن القيمة المقدرة القابلة للاسترداد.

المبلغ القابل للاسترداد للموجود أو لوحدته المدرة للنقد هي قيمة قيد الاستخدام وقيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع، أيهما أكثر. عند تقدير القيمة قيد الاستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس التقديرات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للموجود أو للوحدة المنتجة للنقد.

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ن) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تابع)

لغرض اختبار انخفاض القيمة يتم تجميع الموجودات التي لا يمكن اختبارها بصورة فردية معا في أصغر مجموعة من الموجودات التي تنتج تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام تكون مستقلة بصورة أكبر من التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات أو الوحدات المدرة للنقد الأخرى. بدون الإخلال باختبار سقف القطاع التشغيلي، لأغراض اختبار انخفاض قيمة الشهرة، يتم تجميع الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها بحيث يعكس المستوى الذي يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة فيه المستوى الأدنى الذي يتم فيه رصد الشهرة لأغراض التقارير الداخلية. يتم تخصيص الشهرة المستحوذ عليها في تجميع أعمال على مجموعات من الوحدات المنتجة للنقد التي يتوقع أن تستفيد من منافع التجميع.

لا تنتج موجودات المجموعة كشركة تدفقات نقدية داخلة منفصلة ويتم استخدامها من قبل أكثر من وحدة واحدة منتجة للنقد. يتم تخصيص موجودات الشركة على الوحدات المنتجة للنقد على أساس معقول ومنسجم ويتم اختبار انخفاض قيمتها كجزء من اختبار الوحدة المنتجة للنقد التي تم تخصيص الموجود لها.

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها فيما يتعلق بالوحدات المدرة للنقد أولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة المخصصة للوحدة المدرة للنقد (مجموعة الوحدات المنتجة للنقد) ومن ثم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة المدرة للنقد (مجموعة الوحدات المدرة للنقد) بالتناسب.
لا يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة. فيما يتعلق بالموجودات الأخرى يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في الفترات السابقة في كل تاريخ تقرير لتحديد ما إذا كانت هناك أية مؤشرات تدل على نقص أو انتفاء خسارة الانخفاض في القيمة. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة لو كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.

يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للموجود للقيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بالصافي بعد أي إهلاك أو إطفاء، في حالة عدم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة.

(س) حسابات العملاء الجارية

يتم الاعتراف بالأرصدة في الحسابات الجارية عند استلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالمبلغ المستلم من قبل المجموعة في وقت التعاقد. في نهاية فترة التقرير تقاس هذه الحسابات بالتكلفة المطفأة.

(ع) حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هي أموال تحتفظ بها المجموعة ويمكن استثمارها حسب تقديرها الخاص. يفوض صاحب حساب الاستثمار المجموعة لاستثمار أموال صاحب حساب الاستثمار بالصورة التي ترى المجموعة أنها مناسبة بدون وضع قيود بخصوص متى وكيف وما هو الغرض الذي يجب أن تُستثمر فيه الأموال. يقوم المصرف باحتساب أتعاب الإدارة (أتعاب مضارب) على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، من إجمالي الدخل من حسابات الاستثمار فإن الدخل المنسوب إلى أصحاب الحسابات يتم تخصيصه على حسابات الاستثمار بعد طرح المخصصات والاحتياطيات وخصم حصة المجموعة كمضارب في الربح. يتم تحديد تخصيص الدخل من جانب إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الربح المسموح بها حسب أحكام وشروط حسابات الاستثمار المطلق.

(ف) توزيع الربح بين حقوق أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين

تلتزم المجموعة بتوجيهات مصرف قطر المركزي كما يلي:

- يتم التوصل إلى صافي الربح بعد الأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات في نهاية السنة المالية ويتم توزيعها بين أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة والمساهمين.
- تحتسب حصة ربح أصحاب حسابات الاستثمار على أساس أرصدة إيداعاتهم اليومية على مدار السنة بعد خصم أتعاب المضاربة المتفق عليها والمعلنة للمجموعة.
- في حالة وجود مصروف أو خسارة تنشأ من إهمال المجموعة بسبب عدم التزامه بلوائح وتوجيهات مصرف قطر المركزي، عندها يجب عدم تحمل تلك المصروفات أو الخسائر من جانب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق. يخضع هذا الموضوع إلى قرار مصرف قطر المركزي.
- في الحالة التي تكون فيها نتائج المجموعة في نهاية السنة صافي خسائر عندها سيقوم مصرف قطر المركزي، بصفته الجهة المسؤولة عن تحديد مسؤولية البنك عن هذه الخسائر، باتخاذ قرار عن كيفية معالجة هذه الخسائر بدون الإخلال بقواعد الشريعة الإسلامية.
- بسبب تجميع أموال الاستثمارات مع أموال المجموعة لأغراض الاستثمار، لن يتم إعطاء أولوية لأي طرف عند تخصيص الربح.

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ص) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة الموجودات التي تم اقتناؤها بأموال مدفوعة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وما يعادلها والتي تتم إدارتها من قبل المجموعة بصفتها كمدير استثمار استنادا إلى إما عقد مضاربة أو عقد وكالة. حسابات الاستثمار المقيدة هي بصورة حصرية للاستثمار في مشاريع محددة حسب توجيهات أصحاب حسابات الاستثمار. الموجودات التي يتم الاحتفاظ بها بهذه الصفة لا يتم تضمينها في موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

(ق) صكوك تمويل

يمثل تمويل الصكوك مساهمة مشتركة في ملكية موجودات أو منافع أو خدمات تحمل ربحا نصف سنوي ثابت وتستحق بعد ٥ سنوات من تاريخ الإصدار. يتم الاعتراف بهذا الربح على نحو دوري وحتى تاريخ الاستحقاق. يتم أثبات الصكوك بالتكلفة المطفأة. يتم تصنيف هذه الصكوك كبند منفصل في البيانات المالية الموحدة ضمن بند « صكوك تمويل».

(ر) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو حكمي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوق بها ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الالتزام.

(ش) منافع الموظفين

(١) خطة المساهمات المحددة

تحتسب المجموعة مخصص لاشتراكات في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة بالنسبة للموظفين القطريين وفقا لقانون التقاعد ويتم إدراج المصروف الناتج عن ذلك ضمن تكلفة الموظفين ضمن المصروفات العمومية والإدارية في بيان الدخل الموحد. ليس لدى المجموعة أية التزامات دفع أخرى بمجرد دفع المساهمة. يتم الاعتراف بالمساهمات عند حلول موعد استحقاقها.

(٢) مخصص مكافأة نهاية الخدمة

تحتسب المجموعة مخصصا لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقا لسياسات المجموعة. تحتسب المكافأة بناءاً على راتب الموظف وفترة الخدمة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

(٣) منافع الموظفين قصيرة الأجل

تقاس مكافآت نهاية الخدمة قصيرة الأجل للموظفين على الأساس غير المخصوم ويتم دفعها عند تقديم الخدمة ذات الصلة. يتم الاعتراف بالمطلوب للمبلغ المتوقع دفعه بموجب خطط الحافز النقدي قصير الأجل أو خطط مشاركة الربح لو كان لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي بدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمة سابقة تم تقديمها من جانب الموظف ومن الممكن قياس الالتزام بصورة موثوق بها.

(٤) معاملات المدفوعات التي تستند إلى أسهم

يتلقى موظفين (موظفين رئيسيين معينين) في المجموعة مكافآت في شكل مدفوعات بناءً على أساس الأسهم حيث يقدم الموظفون خدمات كمقابل لأدوات حقوق الملكية (معاملات التسوية بالأسهم).

معاملات المدفوعات بناءً على الأسهم

يتم تحديد تكلفة معاملات التسوية بالأسهم بالقيمة العادلة في تاريخ تقديم المنحة باستخدام نموذج التقييم المناسب.

ويتم تحقيق التكلفة، مع زيادة مقابلة في احتياطي المدفوعات بناءً على الأسهم في حقوق الملكية، على مدى الفترة التي يتم خلالها القيام بالأداء و / أو شروط الخدمة في حساب منافع الموظفين. إن الحساب التراكمي المحقق لمعاملات التسوية بالأسهم في تاريخ كل تقرير حتى تاريخ الاستحقاق يعكس مدى انتهاء فترة الاستحقاق وأفضل تقديرات المجموعة لعدد أدوات حقوق الملكية التي سيتم استحقاقها في النهاية.

لا يتم تحقيق أي مصروف للمكافآت التي لا يتم منحها في النهاية، باستثناء معاملات التسوية بالأسهم التي يكون فيها الاستحقاق مشروطا على حالة السوق أو شرط عدم الاستحقاق. يتم التعامل مع هذه المعاملات على أنها استحقاقات بغض النظر عن أنه قد تم تلبية شرط حالة السوق أو شرط عدم الاستحقاق، شريطة أن تكون جميع شروط الأداء و / أو الخدمة الأخرى قد تم تلبيتها.

(ت) رأس المال والاحتياطيات

توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم اعتمادها من جانب مساهمي البنك.

(ث) الاعتراف بالإيرادات

المرابحة والمساومة

يتم الاعتراف بالربح من معاملات المرابحة والمساومة عندما يكون الدخل قابلا للتحديد تعاقديا ويمكن تحديد مبلغه عند بدء المعاملة. يتم تحقيق هذا الدخل على أساس التناسب الزمني على مدى فترة المعاملة. عندما يكون دخل العقد غير قابل للتحديد ولا يمكن تحديد مبلغه يتم الاعتراف به عندما يكون الاعتراف مؤكدا على نحو معقول أو عند تحققه فعليا. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ث) الاعتراف الإيرادات (تابع)

المضاربة

يتم الاعتراف بإيراد تمويل المضاربة عندما ينشأ الحق في استلام الدفعات أو عند توزيع المضاربة بينما يتم تحميل الخسائر على بيان الدخل الموحد عند الإعلان عن ذلك من جانب المضارب. في حالة خسارة رأس المال قبل البدء في الأعمال دون وجود إهمال أو تقصير من قبل المضارب يتم عندئذ خصم الخسائر من رأس مال المضاربة وتعامل كخسارة للمجموعة. في حالة الإنهاء أو التسييل فإن الجزء غير المدفوع من قبل المضارب يسجل كذمم مدينة تستحق من المضارب.

المشاركة

يتم الاعتراف بإيراد تمويل المشاركة عندما يحين الحق في استلام الدفعات أو عند التوزيع.

الإجارة

يتم الاعتراف بالدخل من الإجارة على أساس التناسب الزمني على مدى فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الاستصناع

يتم الاعتراف بالإيراد وهامش الربح في بيان الدخل الموحد للمجموعة وفقا لطريقة نسبة الإنجاز أو طريقة المقاولة المنتهية مع الأخذ في الاعتبار الفرق بين إجمالي الإيرادات (سعر الشراء النقدي) والتكاليف التقديرية للمجموعة. بمجرد أن تصبح الخسائر على عقود الاستصناع متوقعة تقوم، المجموعة بالاعتراف بتلك الخسائر.

الوكالة

يتم الاعتراف بالدخل من ودائع الوكالة على أساس التناسب الزمني بغرض جني معدل عائد دوري ثابت استنادا إلى الرصيد القائم.

الإيرادات من خدمات الأعمال المصرفية الاستثمارية

يتم الاعتراف بإيرادات خدمات الأعمال المصرفية الاستثمارية المصرفية (التي يتم عرضها في إيراد الرسوم والعمولات)، متضمنة رسوم الودائع ورسوم التسويق والأداء حسب الأحكام التعاقدية عندما يتم تقديم الخدمة وتحقق الإيراد. يكون ذلك في العادة عندما تقوم المجموعة بأداء جميع التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة ومن المحتمل على نحو كبير أن تتدفق المنافع الاقتصادية من المعاملة للمجموعة. يتم تحديد التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة استنادا إلى الأحكام المتفق عليها في العقود لكل معاملة. يستند تقييم ما إذا كانت المنافع الاقتصادية من المعاملة ستصب في مصلحة المجموعة على مدى الارتباطات المؤكدة الملزمة المستلمة من الأطراف الأخرى.

إيرادات الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيراد الرسوم والعمولات التي تعتبر جزء متمما لمعدل الربح الفعلي على الأصل المالي المسجل بالتكلفة المطفأة ويتم إدراجه في قياس معدل الربح الفعلي للموجود المالي. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى متضمنة رسوم خدمة الحسابات وعمولات المبيعات وعمولات دراسة الجدوى ورسوم الإدارة والترتيب والمشاركة في التمويل عند أداء الخدمات ذات الصلة بها.

إيراد توزيعات الأرباح

يتم تحقيق إيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلام الإيراد.

(خ) مصروف الضريبة

يتم احتساب الضريبة بناءً على القوانين واللوائح الضريبية في الأنظمة المعمول بها في البلدان التي تعمل فيها المجموعة. إن مبلغ الضريبة المستحقة على المجموعة أو المستحقة للمجموعة هو أفضل تقدير لمبلغ الضريبة المتوقع دفعه أو استلامه والذي يعكس عدم التأكد المتعلق بضرائب الدخل. يشتمل مصروف الضريبة على ضريبة حالية وضريبة مؤجلة. يتم الاعتراف بالضريبة الحالية والضريبة المؤجلة في بيان الدخل الموحد فيما عدا إلى الحد الذي تتعلق فيه ببنود معترف بها مباشرة في حقوق الملكية. الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقع سدادها أو استلامها من دخل أو خسارة السنة الخاضعة للضريبة باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي تطبق على نحو واسع في تاريخ التقرير وتتم تسويتها مع الضريبة المستحقة الدفع فيما يتعلق بسنوات سابقة.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. لا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة إلى:

- الفروق المؤقتة بين الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات في معاملة لا تعتبر بمثابة تجميع أعمال ولا تؤثر على بيان الدخل الموحد المحاسبي أو الخاضع للضريبة.
- الفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في شركات تابعة إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه ألا يتم عكسها في المستقبل المنظور،
- الفروق المؤقتة الناشئة من الاعتراف المبدئي بالشهرة.

تقاس الضريبة المؤجلة بالمعدلات الضريبية التي يتوقع تطبيقها على الفروق المؤقتة عند عكسها استنادا إلى القوانين المطبقة أو يتم تطبيقها على نحو واسع في تاريخ التقرير. و تعكس عدم التأكد المتعلق بضريبة الدخل إن وجد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(خ) مصروف الضريبة (تابع)

تتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة لو كان هناك حق قانوني قابل للتطبيق في مقاصة المطلوبات الضريبية الحالية مقابل الموجودات الضريبية الحالية وهي تتعلق بالضرائب التي يتم تحصيلها من نفس الاختصاص الضريبي على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة أو على منشآت ضريبية مختلفة ولكنه يقصد منها سداد مطلوبات وموجودات ضريبة حالية على أساس الصافي أو سيتم تحقيق موجوداتها ومطلوباتها الضريبية في نفس الوقت.

يتم الاعتراف بأصل الضريبة المؤجلة بالنسبة للخسائر الضريبية غير المستخدمة والأرصدة الضريبية والفروق المؤقتة المسموح بخصمها إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه توفر أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن استخدامها في مقابلها. تتم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة في كل تاريخ تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يصبح من غير المحتمل معه تحقيق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

(ذ) العائدات على السهم

يقوم البنك بعرض بيانات العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية. يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادية بالبنك على العدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد العائدات المخففة للسهم بتسوية الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية والعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

(ض) التقرير القطاعي

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تقوم بمزاولة أنشطة أعمال يمكن للمجموعة أن تجني منها إيرادات وتتكبد مصروفات ويتضمن ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالتعاملات مع أي من المكونات الأخرى بالمجموعة والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة من قبل لجنة الإدارة بالمجموعة (بصفتها كبير صانعي القرار التشغيلي) بهدف وضع قرارات عن الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه والذي تتوفر له معلومات مالية متميزة.

(ظ) الضمان المعاد حيازته

يتم إثبات الضمانات المعاد حيازتها مقابل سداد الموجودات المالية ضمن بيان المركز المالي الموحد تحت بند «موجودات أخرى» بقيمة استحواذها بالصافي من مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد) وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي.

يتم تضمين الخسائر غير المحققة نتيجة لانخفاض في القيمة العادلة لهذا الموجود فيما يتعلق بتكلفة الشراء كما في تاريخ التقارير في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود زيادة في القيمة العادلة لعقارات مماثلة في المستقبل، غير المحققة يتم إثبات المكاسب في بيان الدخل الموحد إلى الحد من الخسائر غير المحققة المعترف بها من قبل.

(أ أ) الإيرادات التي تحظرها الشريعة

تلتزم المجموعة بعدم تحقيق أية إيرادات من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية، وعليه تقوم بتجنيب أية إيرادات من مصادر غير شرعية في حساب خيري يتم استخدامه من قبل المجموعة للصرف على أنشطة اجتماعية مختلفة متضمنة البحوث والدراسات الشرعية حسب ما تحدده هيئة الرقابة الشرعية.

(ب ب) مطلوبات وكالات

تقبل المجموعة ودائع من العملاء بموجب عقد وكالة والتي بموجبها يتم الاتفاق على الأرباح المستحقة للعملاء. لا يوجد أي قيود على المجموعة لاستخدام الأموال التي وردت في إطار اتفاقيات عقود الوكالة. تسجل قيمة الوكالات الدائنة بالتكلفة إضافة إلى الأرباح المستحقة.

(ج ج) الضمانات المالية

تقوم المجموعة في سياق العمل الاعتيادي، بإصدار ضمانات مالية تشتمل على اعتمادات مستنديه وخطابات ضمان وخطابات قبول. تدرج هذه الضمانات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة وهي الرسوم المستلمة في تاريخ إصدار الضمان، ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى العمر الإنتاجي للضمان المالي. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب هذا الضمان بالقيمة المطفأة أو المصروفات التقديرية المطلوبة لسداد أي التزامات مالية تنشأ في تاريخ بيان المركز المالي أيهما أعلى. تحدد هذه التقديرات بناء على الصفقات المماثلة والخسائر المتكبدة تاريخياً ومدعومة بتقديرات الإدارة.

(د د) المطلوبات المحتملة

تتضمن المطلوبات المحتملة خطابات الضمان والاعتمادات المستنديه والتزامات المجموعة فيما يتعلق بتعهدات أحادية الجانب لشراء/ بيع عملات وغيرها. هذه المطلوبات غير مدرجة في بيان المركز المالي الموحد، ولكن تم الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة. إلا إذا كان إحتمال الحدوث بعيداً.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(هـ هـ) أرقام المقارنة

فيما عدا في الحالات التي يسمح فيها معيار أو تفسير أو يتطلب خلاف ذلك يجب الإبلاغ أو الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات مقارنة.

(و و) أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الاسلامية

المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تتضمن المشتقات التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض إدارة المخاطر جميع الموجودات والمطلوبات المشتقة التي لم يتم تصنيفها كموجودات أو مطلوبات للمتاجرة. تقاس المشتقات التي يحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد. تقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر إضافة إلى بعض الأدوات المالية غير المشتقة كأدوات تحوط في العلاقات المؤهلة للتحوط. عند التخصيص المبدئي للتحوط تقوم المجموعة رسميا بتوثيق العلاقة بين الأداة أو الأدوات المشتقة للتحوط والبنود المتحوط لها، متضمنا هدف واستراتيجية إدارة المخاطر عند القيام بالتحوط بجانب الطريقة التي سيتم استخدامها لتقييم فعالية علاقة التحوط. تقوم المجموعة بإجراء تقييم عند البدء في علاقة التحوط وعلى نحو مستمر أيضا للتعرف على ما إذا كان من المتوقع أن تكون أداة (أدوات)التحوط ذات فعالية عالية في مقاصة التغيرات في القيمة العادلة للتدفقات النقدية للبند (البنود) المتحوط لها خلال الفترة التي يتم تخصيص التحوط لها وما إذا كانت النتائج الفعلية لكل تحوط تقع ضمن مدى نسبة تتراوح ما بين ٨٠ إلى ١٢٥ في المائة. تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحوط التدفق النقدي بالنسبة لمعاملة متوقعة إذا كان احتمال حدوث المعاملة المتوقعة عاليا ويشكل تعرضا لاختلافات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر في النهاية على الربح أو الخسارة.

اختارت المجموعة الاستمرار في تطبيق متطلبات المحاسبة التحوطية الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. فيما يلي عرض لعلاقات التحوط.

تحوطات القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو ارتباط مؤكد قد يؤثر على بيان الدخل الموحد، يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة للمشتقة مباشرة في بيان الدخل الموحد بجانب التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له التي تعود إلى الخطر المتحوط له. في حالة انتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوط أو عندما ينتفي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط، يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. يتم إطفاء أية تسوية حتى ذلك الوقت على البند المتحوط له باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي في بيان الدخل الموحد كجزء من معدل الفائدة الفعلي للبند على مدى عمره المتبقي.

تحوطات التدفقات النقدية

عند تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط التغير في التدفقات النقدية العائد إلى خطر محدد مصاحب للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو معاملة متوقعة على نحو كبير يمكن أن تؤثر على بيان الدخل الموحد فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر في احتياطي التحوط. يعاد تصنيف المبلغ المعترف به في نفس الفترة كتحوط للتدفقات النقدية إلى بيان الدخل كتسوية لإعادة التصنيف في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوط لها على بيان الدخل الموحد وبنفس البند في بيان الدخل الشامل. أي جزء غير فعال في التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به مباشرة في بيان الدخل الموحد. في حالة انتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوط أو عندما ينتفي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. في التحوط المتوقف لمعاملة متوقعة فإن المبلغ التراكمي المعترف به في الدخل الشامل الآخر من الفترة التي يصبح فيها التحوط فعالا يعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد كتسوية إعادة تصنيف عندما تحدث المعاملة المتوقعة وتأثر على بيان الدخل. في حالة عدم توقع حدوث المعاملة المتوقعة يعاد تصنيف الرصيد المتبقي في الدخل الشامل الآخر مباشرة إلى بيان الدخل الموحد كتسوية إعادة تصنيف.

٤ إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ولمحة عامة

الأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية جميع الموجودات والالتزامات المالية للمجموعة تتضمن الموجودات المالية النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية وأرصدة لدى البنوك والاستثمارات المالية وموجودات تمويل ومشتقات الأدوات المالية وموجودات أخرى محددة تتضمن الالتزامات المالية حسابات العملاء الجارية وأرصدة حسابات البنوك وصكوك تمويل ومطلوبات أخرى محددة. كما تتضمن الأدوات المالية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والمطلوبات المحتملة والتعهدات المدرجة ضمن بنود خارج الميزانية العمومية.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مقدمة ولمحة عامة (تابع)

إدارة المخاطر

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية من استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية
- المخاطر الأخرى

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل من المخاطر أعلاه وأهداف المجموعة وسياساتها وعملياتها لقياس وإدارة المخاطر ورأس المال للمجموعة. تشتمل أعمال المجموعة على تحمل مخاطر بالصورة المستهدفة وإدارتها بصورة مهنية. الوظائف الأساسية لإدارة المخاطر بالمجموعة هي تحديد جميع المخاطر الرئيسية بالمجموعة وقياس تلك المخاطر وإدارة مراكز الخطر وتحديد السقوف. تقوم المجموعة بالمراجعة المنتظمة لسياسات وأنظمة المخاطر لديها لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات بالسوق.

هدف المجموعة هو تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة، تعرف المجموعة المخاطر على إنها احتمال الخسائر أو الأرباح الضائعة، والتي قد تكون ناجمة عن عوامل داخلية أو خارجية.

إطار إدارة المخاطر

يتولى أعضاء مجلس الإدارة («المجلس») المسؤولية العامة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر للمجموعة والإشراف عليه.

شكل المجلس عدة لجان متخصصة تقوم بتقديم تقاريرها للمجلس مباشرة كما تقوم نيابة عن المجلس بدعم كفاءة أعمال الإدارة والتي تتضمن أساساً من اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر ولجنة السياسات والإجراءات ولجنة التعويضات والمزايا ولجنة الزكاة.

تتكون اللجنة التنفيذية من أعضاء في المجلس بمشاركة الرئيس التنفيذي للمجموعة بالإضافة إلى كبار المسؤولين عن تداول المعلومات والبيانات المطروحة للنقاش. وقد قام المجلس بتعيين اللجنة التنفيذية لمساعدته في القيام بمسؤولياته وذلك لتمكين اللجان من ممارسة صلاحيات من خلال: التفويض الممنوح لها بين اجتماعات المجلس حول المسائل العاجلة التي يتم الاحتفاظ بها عادة لقرار المجلس نفسه. وتنفيذ المسؤوليات التي يفوض بها المجلس، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وفي حين أن المجلس له السلطة النهائية فيما يتعلق بالمسائل الائتمانية، فإن اللجنة التنفيذية، بموجب التفويض الحالي من المجلس، هي المسؤولة عن تطبيق سياسة الائتمان والاستثمار في سبيل تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجلس.

اللجنة التنفيذية هي بمثابة أداة لتنسيق أعمال المؤسسة. يأتي على رأس مهام اللجنة التنفيذية ومسؤولياتها تزويد المجلس بكل ما يستجد من معلومات عن التطورات التجارية والمعاملات ذات الطبيعة الخاصة والمراجعة المنتظمة لأداء وأعمال مختلف القطاعات والتشاور مع إبداء الرأي للمجلس في القرارات الاستراتيجية وإعداد قرارات منح الائتمان التي تكون ضمن صلاحياتها. تعمل اللجنة على وضع مقترحات خطط عمل المجموعة تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.

إن الهدف الرئيسي لعمل لجنة السياسات والإجراءات هو دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات ونظم وموازنات وإجراءات أدلة العمل تتكفل اللجنة بأن تسير سياسات وممارسات المصرف وفقاً للمعايير المستقرة للعمل المصرفي، كما تقوم بمراجعة كفاءة التشغيل لكل واحدة من تلك المهام والاعتراف من أن الإجراءات الوظيفية متوائمة مع أهداف وعمليات المؤسسة. ومن مسؤوليات اللجنة أيضاً مراقبة أداء المصرف الفصلي على ضوء خطة العمل الاستراتيجية والموازنات المعتمدة. ويشمل لك مراجعة وتعزيز تطوير الأعمال ومواءمة المنتجات وتوزيع الموارد لمختلف قطاعات العمل بالمصرف، وتتولى اللجنة كذلك تسليط الضوء على مظاهر وحالات الانحراف عن السياسات والإجراءات المنصوص عليها في المعايير القياسية ورفعها لإدارة المصرف من حين لآخر لاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة، وهي مسؤولة أيضاً عن رسم سياسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على القيم التي تمثل إليها المجموعة وشعارها.

إن لجنة الترشيحات والمكافآت هي المسئولة عن وضع سياسة المكافآت لجذب الموظفين والمحافظة عليهم وتحفيزهم وإدارة أعلى مستوى من الكفاءة لديهم والمهارات اللازمة لتحقيق أهداف البنك على أساس سنوي. إن اللجنة مسؤولة عن التأكد من أنها توازن بين مصالح المساهمين والبنك وموظفيه. وتجتمع اللجنة عدة مرات خلال السنة لأداء مهامها والالتزام بها بالتفويض الممنوح لها.

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مقدمة ولمحة عامة (تابع)

إطار إدارة المخاطر (تابع)

لجنة الزكاة هي المسؤولة عن تعزيز الترابط والتكامل بين أفراد المجتمع الإسلامي من خلال توجيه مساهمات الزكاة. وتحدد اللجنة الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال المعونات الإنسانية والتنمية العامة وغيرها من القنوات التي يمكن استخدامها لتوزيع حصيلة الزكاة. واللجنة مسؤولة عن إقامة علاقات جيدة مع الجمعيات والمؤسسات الإنسانية الخيرية والمؤسسات التي تقدم المساعدة في التنمية العامة من أجل تقييم المستفيدين الذين يحصلون على عائدات الزكاة. كما تقوم بتطوير سياسة البنك فيما يتعلق بجمع الزكاة وصرفها من أجل مراقبة نتائج مساهمات الزكاة وتبني نهج المساءلة. كما تتأكد اللجنة من احتساب الزكاة وتوزيعها وفقا لقواعد ومعايير الشريعة الإسلامية.

إن الهدف الرئيسي لعمل لجنة التدقيق والمخاطر هو مساعدة المجلس على استيفاء متطلبات الحوكمة والتزامات الرقابة المنوطة بها. ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية، ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين ونظم سلوك العمل للمجموعة. كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق وبميثاق عمل لجنة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس.

لجنة التدقيق والمخاطر تتم مساعدتها في هذه المهام من قبل إدارتي التدقيق الداخلي والالتزام. بالإضافة إلى اللجان المذكورة أعلاه، فقد قامت الإدارة بتكوين عدة لجان داخلية متعددة المهام مثل لجنة المخاطر ولجنة الإدارة ولجنة الموجودات والالتزامات (ALCO) ولجنة الائتمان ولجنة الاستثمار والتي هي مسؤولة عن تطوير ومراقبة سياسات المخاطر في مجالها المحدد.

تقدم مجموعة إدارة المخاطر والتي تعمل بصورة مستقلة برفع تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي وتقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمساعدة المجلس على الرقابة على الأعمال.

سياسات وإجراءات مجموعة المخاطر تم وضعها للتعرف على وتحليل المخاطر التي يواجها المصرف، وذلك لوضع حدود مناسبة للمخاطر وسبل الرقابة وكذلك لمتابعة المخاطر الخاصة بالحدود الموضوعة يتم مراجعة السياسات والنظم الخاصة بمجموعة المخاطر بشكل دوري ومستمر لكي تعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات وكذلك التغيرات في الخدمات المقدمة.

يحدد بيان قابلية تحمل المخاطر درجة تحمل البنك للمخاطر التي تترجم في إطار من سقوف المخاطر أو الأهداف أو المقاييس الخاصة بفئات المخاطر الرئيسية من خلال البنك والمجموعة المصرفية. ومن ثم، فإن وضع القابلية للمخاطرة يضمن إدارة المخاطر بشكل استباقي في إطار العمل.

يقوم مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية للبنك بمراجعة واعتماد قابلية المخاطر وإطار العمل على أساس سنوي للتأكد من توافقه مع بيئة عمل البنك ومتطلبات أصحاب المصلحة والاستراتيجية. يتم تحديد مستويات تحمل المخاطر على مستويات مختلفة من المحفزات، مع خطط واضحة ومحددة للتصعيد وخطط العمل.

(ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق أحد العملاء أو الطرف المقابل للموجودات المالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى تكبد المجموعة خسائر مالية وتنشأ هذه المخاطر بشكل أساسي من موجودات التمويل وأرصدة لدى البنوك واستثمارات مالية وموجودات أخرى محددة. يشتمل الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان للمجموعة على التالي:

- وضع هيكل صلاحيات وسقوف للموافقة على تجديد الأنشطة التمويلية.
- مراجعة وتقييم مخاطر التعرض الائتماني وفقا لهيكل الصلاحيات والسقوف قبل اعتماد التسهيلات للعملاء. وتخضع عمليات التجديد ومراجعة الأنشطة التمويلية لنفس عملية المراجعة.
- تنويع أنشطة التمويل والاستثمار.
- الحد من التركيزات الائتمانية في القطاعات الصناعية والمواقع الجغرافية ولدى الأطراف الأخرى.
- المراجعة المستمرة لمدى الالتزام بالسقوف المعتمدة للتعرض فيما يتعلق بالأطراف الأخرى والقطاعات والبلدان ومراجعة السقوف بما يتماشى مع استراتيجية إدارة المخاطر وتوجهات السوق.

ويوجد إطار شامل لسقوف مخاطر الائتمان التي تقوم بمراقبة الجودة الشاملة لمحفظة الائتمان للبنك بالإضافة إلى المحافظ الأساسية. بالإضافة إلى ذلك يتم تحديد مستويات مخاطر تركز محددة على مستوى المنتج، والجغرافيا، والأطراف الأخرى والتي تتدرج في المنظمة المعنية.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

تتولى لجنة الائتمان والاستثمار المسؤولية اليومية عن جميع الأمور المتعلقة بمخاطر الائتمان، بما في ذلك تفسير وتطبيق سياسة الائتمان والاستثمار ومراقبة محفظة التعرض وحدود الدول. تقوم لجنة الائتمان والاستثمار بمراجعة وإدارة سياسات مخاطر الموجودات والموافقات والتعرضات والاسترداد المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر الامتثال. وهي تعمل كمنتدى عام لمناقشة أي جانب من جوانب المخاطر التي تواجه أو التي من المحتمل أن تواجه المصرف مما يؤدي إلى إضرار بسمعة المصرف أو خسارة مالية له. كما تشرف أيضا على عمليات لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة الموجودات الخاصة.

إضافة إلى ذلك، تدير المجموعة مخاطر التعرض الائتماني بالحصول على ضمانات حيثما كان ذلك مناسباً وبتحديد مدة التعرض. قد تعمد المجموعة في بعض الحالات إلى إنهاء عمليات معينة أو التنازل عنها لأطراف أخرى لتخفيف مخاطر الائتمان.

وتجري مراجعة منتظمة لوحدات الأعمال، والسياسات الائتمانية للمجموعة من قبل إدارتي التدقيق الداخلي/ الخارجي والالتزام.

(ا) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر قائمة المركز المالي. يظهر الحد الأقصى للمخاطر بإجمالي الأرصدة قبل تأثير التخفيف عن طريق استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية والضمانات.

التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بموجودات مالية مسجلة في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
أرصدة لدى بنوك مركزية	**٦,٦٦٠,٤٩٢**	٦,٦٦٨,٠٥٧
أرصدة لدي بنوك	**٣,٥٥٢,٢٨٤**	٦,٤٢٤,١٥٣
موجودات تمويل	**١١٣,٧٥٣,٥٩٣**	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠
استثمارات مالية – دين	**٣٠,٩٠٦,٧١٦**	٢٩,٠٤٤,٣٠٨
موجودات أخرى	**٦٢٣,٨٨٧**	٧٦٠,٨٣٧
	١٥٥,٤٩٦,٩٧٢	١٤٥,١٠٧,٢٨٥
التعرض لمخاطر الائتمان الأخرى كما يلي:		
خطابات ضمان	**١٠,٩٧٨,٣٥٥**	١١,٠٩٠,٧٨٥
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	**٥,١٤٨,٢٤٤**	٤,٨٠٨,٨٥٥
اعتمادات مستنديه	**٤,١٦٧,٨٦٠**	٢,٠٧٧,٣٠٤
	٢٠,٢٩٤,٤٥٩	١٧,٩٧٦,٩٤٤

يمثل الجدول أعلاه سيناريو أسوأ الحالات لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به للتعزيزات الائتمانية الأخرى المرفقة. بالنسبة للموجودات المسجل في بيان المركز المالي الموحد، استندت المخاطر الواردة أعلاه على صافي القيم الدفترية الواردة في بيان المركز المالي الموحد. الحد الأقصى للتعرض للخطر الائتماني المتعلق بالضمان المالي هو أقصى قيمة يمكن للبنك أن يدفعها في حالة استدعاء الضمان.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بضمان مالي هو كامل المبلغ الذي قد يكون بإمكان المجموعة دفعه في حالة استدعاء الضمان. الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالتزام تمويل هو المبلغ الكامل للالتزام. في كلتا الحالتين فإن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر أكبر بكثير من المبلغ المعترف به كمطلوبات في بيان المركز المالي الموحد.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٢) تركيز مخاطر الائتمان لموجودات مالية ذات تعرض لمخاطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يحلل الجدول التالي مخاطر ائتمان المجموعة بقيمها الدفترية (بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان يتم الاحتفاظ به أو أي تعزيز ائتماني آخر) بحسب المناطق الجغرافية. استنادا إلى مقر إقامة أطرافها المقابلة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	٦,٢١٧,٥٧٠	–	٣٤١,٣٣٤	١٠١,٥٨٨	٦,٦٦٠,٤٩٢
أرصدة لدي بنوك	١,٤٥٧,١٨١	٣٦٦,١٢٨	٢٨٣,١٧١	١,٤٤٥,٨٠٤	٣,٥٥٢,٢٨٤
موجودات تمويل	١٠٥,١١١,١٦٥	٦٦١,١٤٥	٣٨٠,٨٥٥	٧,٦٠٠,٤٢٨	١١٣,٧٥٣,٥٩٣
استثمارات مالية – دين	٣٠,٠٤٣,٦٥٧	٤٣٠,٤٩٥	٢٨,٧٦٣	٤٠٣,٨٠١	٣٠,٩٠٦,٧١٦
موجودات أخرى	٤٦٦,٩٣٩	٣,٧٣٨	٨٦,٢٥٩	٦٦,٩٥١	٦٢٣,٨٨٧
	١٤٣,٢٩٦,٥١٢	١,٤٦١,٥٠٦	١,١٢٠,٣٨٢	٩,٦١٨,٥٧٢	١٥٥,٤٩٦,٩٧٢

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	٦,٣٢٤,٤٨٣	–	٢٥٦,٩٢١	٨٦,٦٥٣	٦,٦٦٨,٠٥٧
أرصدة لدي بنوك	٤,٩٢٦,٢٨٢	٢,٧٩٢	٤٥٧,٧٣١	١,٣٧,٣٤٨	٦,٤٢٤,١٥٣
موجودات تمويل	٩١,٠٢٨,٦٥٩	٩٤٢,٥٩٧	٢٠٤,٢٣٨	١٠,٠٣٤,٤٣٦	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠
استثمارات مالية – دين	٢٨,٣٠٩,١٤٨	٤٦٤,٠٩١	٤٨,٦٤٥	٢٢٢,٤٢٤	٢٩,٠٤٤,٣٠٨
موجودات أخرى	٥٥٢,٥٢٩	٨,٣٨٧	٨٢,٨٨٣	١١٧,٠٣٨	٧٦٠,٨٣٧
	١٣١,١٤١,١٠١	١,٤١٧,٨٦٧	١,٠٥٠,٤١٨	١١,٤٩٧,٨٩٩	١٤٥,١٠٧,٢٨٥

بنود خارج الميزانية العمومية

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول أخرى	الإجمالي
خطابات ضمان	١٠,٦٢٦,١٠٩	١٦,٩٦٦	١١,١٩٠	٣٢٤,٠٩٠	١٠,٩٧٨,٣٥٥
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	٤,٩٤٥,٠٧٠	٥٥,٩٧٦	٢,١٤٥	١٤٥,٠٥٣	٥,١٤٨,٢٤٤
اعتمادات مستنديه	١,١٦٠,٢٦٩	–	٤,٦٨٨	٣,٠٠٢,٩٠٣	٤,١٦٧,٨٦٠
	١٦,٧٣١,٤٤٨	٧٢,٩٤٢	١٨,٠٢٣	٣,٤٧٢,٠٤٦	٢٠,٢٩٤,٤٥٩

بنود خارج الميزانية العمومية

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول أخرى	الإجمالي
خطابات ضمان	١٠,٥٩٨,٠٤٥	٧٧,٣١١	١١٤,٧٣٥	٣٠٠,٦٩٤	١١,٠٩٠,٧٨٥
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	٤,٧٣١,١٤٢	١,٧٩٥	١٨,٢٨٨	٥٧,٦٣٠	٤,٨٠٨,٨٥٥
اعتمادات مستنديه	١,١٧٦,٨٣٨	٤٣٧	–	٩٠٠,٠٢٩	٢,٠٧٧,٣٠٤
	١٦,٥٠٦,٠٢٥	٧٩,٥٤٣	١٣٣,٠٢٣	١,٢٥٨,٣٥٣	١٧,٩٧٦,٩٤٤

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٢) تركز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

قطاعات الصناعة

فيما يلي تحليل قطاعات الصناعة طبقاً للحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة من عناصر المركز المالي الموحد. يظهر الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالقيمة الإجمالية قبل احتساب تأثير التخفيف من خلال استبعاد العمليات المتقابلة واتفاقيات الضمانات.

	صافي التعرض للمخاطر ٢٠١٩	صافي التعرض للمخاطر ٢٠١٨
ممولة وغير ممولة		
حكومة	**٥٥,٧٥٠,٧٧٠**	٤٥,٦١٠,١٠٤
المؤسسات غير المصرفية	**٦,٧٣٣,٢٣٩**	٧,٠٤٥,٤٩٢
صناعة	**٦,٨٤٣,٣٢١**	٨,١٧٠,٥٠٩
تجارية	**١٣,٥٤٦,٩٤٨**	١٣,٩٨١,٨٨٤
خدمات	**١٦,٨٩٨,١١٠**	١٦,١٣٣,٩٨٦
مقاولات	**٤,٣٣٦,٠٩٨**	٤,٥٤١,٢٤٩
عقارات	**٢١,٣٤٩,٤٥٥**	٢٠,٧٧٠,٣٥٦
أفراد	**٢٤,١٠١,٩١٧**	٢٤,٠١٧,٦٩٩
أخرى	**٥,٩٣٧,١١٤**	٤,٨٣٦,٠٠٦
مطلوبات محتملة	**٢٠,٢٩٤,٤٥٩**	١٧,٩٧٦,٩٤٤
الإجمالي	**١٧٥,٧٩١,٤٣١**	١٦٣,٠٨٤,٢٢٩

التعرض لمخاطر الائتمان

يعرض الجدول تحليل للأطراف المقابلة عن طريق تعيين وكالة تصنيف:

	٢٠١٩	٢٠١٨
درجات متساوية		
AAA إلى AA–	**٥٦,٥٧٤,١٦٥**	٤٧,٩٩٧,٤٩١
A+ إلى A–	**١٣,١٠٨,٨٣٧**	٨,٩٨١,٢٤٥
BBB+ إلى BBB–	**٨٢,٠٣٣,٢٦١**	٨٣,٢٧٦,٦٢٣
BB+ إلى B–	**١٨,٣٠١,٣٨٩**	١٧,٧٧١,١٤٤
غير مصنفة	**٥,٧٧٣,٧٧٩**	٥,٠٥٧,٧٢٦
الإجمالي	**١٧٥,٧٩١,٤٣١**	١٦٣,٠٨٤,٢٢٩

(٣) الجودة الائتمانية

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع مجموعة آلية التقييم الداخلي لعلاقة التصنيف ضمن الموجودات التمويلية.

تستخدم المجموعة مقياس يتراوح من ١ الى ١٠ للعلاقة الائتمانية، إذ تدل الدرجات ١–٧ على ائتمان عامل، و٨ و٩ و١٠ تدل على ائتمان متعثر. يتم منح جميع الائتمانات تصنيفاً وفقا لمعايير محددة.

تسعى المجموعة باستمرار لإدخال تحسينات على منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل في السنة وأكثر من ذلك في حالة الموجودات المتعثرة.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل الجودة الائتمانية

يقدم الجدول التالي تفاصيل عن الجودة الائتمانية:

	٢٠١٩			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
الموجودات التمويلية				
العاملة (الدرجات من ١ إلى ٧)				
المبلغ الإجمالي	١٠٥,١٢٤,٠٩٣	١٧,٧١٢,٦٦٨	–	١٢٢,٨٣٦,٧٦١
الربح المؤجل	(٦,٣٦٢,٢٨٢)	(١,٤٧٠,٨١٢)	–	(٧,٨٣٣,٠٩٤)
القيمة الدفترية	٩٨,٧٦١,٨١١	١٦,٢٤١,٨٥٦	–	١١٥,٠٠٣,٦٦٧
المتعثرة (الدرجات من ٨ إلى ١٠)				
المبلغ الإجمالي	–	–	١,٥٤١,٣٩٣	١,٥٤١,٣٩٣
الربح المؤجل	–	–	(٢٦,٣٣٢)	(٢٦,٣٣٢)
القيمة الدفترية	–	–	١,٥١٥,٠٦١	١,٥١٥,٠٦١
مخصص انخفاض القيمة	(٦٠٠,٠٣٧)	(٦٥٠,٠٣٧)	(١,٤٤٨,٦١٣)	(٢,٦٩٨,٦٨٧)
الربح المعلق	–	–	(٦٦,٤٤٨)	(٦٦,٤٤٨)
صافي القيمة الدفترية	٩٨,١٦١,٧٧٤	١٥,٥٩١,٨١٩	–	١١٣,٧٥٣,٥٩٣

	٢٠١٨			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
الموجودات التمويلية				
العاملة (الدرجات من ١ إلى ٧)				
المبلغ الإجمالي	٩٤,٧٢٧,٩٦٩	١٦,٣٨٧,٣١١	–	١١١,١١٥,٢٨٠
الربح المؤجل	(٦,٣٨٤,٤٧٥)	(١,٥٨٩,٠١٥)	–	(٧,٩٧٣,٤٩٠)
القيمة الدفترية	٨٨,٣٤٣,٤٩٤	١٤,٧٩٨,٢٩٦	–	١٠٣,١٤١,٧٩٠
المتعثرة (الدرجات من ٨ إلى ١٠)				
المبلغ الإجمالي	–	–	١,٢٩١,٩٩٢	١,٢٩١,٩٩٢
الربح المؤجل	–	–	(٣١,٤٠٣)	(٣١,٤٠٣)
القيمة الدفترية	–	–	١,٢٦٠,٥٨٩	١,٢٦٠,٥٨٩
مخصص انخفاض القيمة	(٢٠٩,١٠١)	(٧٢٠,٩٢٣)	(١,١٩٩,٧٨٠)	(٢,١٢٩,٨٠٤)
الربح المعلق	–	(١,٨٣٦)	(٦٠,٨٠٩)	(٦٢,٦٤٥)
صافي القيمة الدفترية	٨٨,١٣٤,٣٩٣	١٤,٠٧٥,٥٣٧	–	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٣) الجودة الائتمانية (تابع)

	٢٠١٩				٢٠١٨			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
استثمارات مالية – دين (التكلفة المطفأة)								
عاملة (AAA إلى B– وNR)	٣٠,٧٢١,٣٧٠	٧٨,٥٢٣	–	٣٠,٧٩٩,٨٩٣	٢٨,٨٩١,٤٤٢	٦٠,٧٥٥	–	٢٨,٩٥٢,١٩٧
دون المستوى (CCC+ إلى CCC–)	–	–	–	–	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها (C)	–	–	–	–	–	–	–	–
خسارة (D)	–	–	١٠٢,٠٥٧	١٠٢,٠٥٧	–	–	١٠٦,٥٢٢	١٠٦,٥٢٢
	٣٠,٧٢١,٣٧٠	٧٨,٥٢٣	١٠٢,٠٥٧	٣٠,٩٠١,٩٥٠	٢٨,٨٩١,٤٤٢	٦٠,٧٥٥	١٠٦,٥٢٢	٢٩,٠٥٨,٧١٩
مخصص انخفاض القيمة	(١,٠٣٩)	(٤,٣٣٧)	(٩٤,٨٥٠)	(١٠٠,٢٢٦)	(٢,١٣٤)	(٤,٦٠٢)	(١٠٦,١٧٧)	(١١٢,٩١٣)
القيمة الدفترية	٣٠,٧٢٠,٣٣١	٧٤,١٨٦	٧,٢٠٧	٣٠,٨٠١,٧٢٤	٢٨,٨٨٩,٣٠٨	٥٦,١٥٣	٣٤٥	٢٨,٩٤٥,٨٠٦
مستحق من بنوك								
عاملة (AAA إلى B– و NR)	٩,٩٨٦,٢٦١	٢٢٦,٥٦٠	–	١٠,٢١٢,٨٢١	–	٣٤٦,٣٧٣	–	١٣,٠٩٢,٣٩٦
دون المستوى (CCC+ إلى CCC–)	–	–	–	–	–	–	–	–
مشكوك في تحصيلها (C)	–	–	–	–	–	–	–	–
خسارة (D)	–	–	٢٠,٦٤٧	٢٠,٦٤٧	–	–	٢٠,٦٤٧	٢٠,٦٤٧
	٩,٩٨٦,٢٦١	٢٢٦,٥٦٠	٢٠,٦٤٧	١٠,٢٣٣,٤٦٨	١٢,٧٤٦,٠٢٣	٣٤٦,٣٧٣	٢٠,٦٤٧	١٣,١١٣,٠٤٣
مخصص انخفاض القيمة	(٣٨)	(٧)	(٢٠,٦٤٧)	(٢٠,٦٩٢)	(١٨٦)	–	(٢٠,٦٤٧)	(٢٠,٨٣٣)
القيمة الدفترية	٩,٩٨٦,٢٢٣	٢٢٦,٥٥٣	–	١٠,٢١٢,٧٧٦	١٢,٧٤٥,٨٣٧	٣٤٦,٣٧٣	–	١٣,٠٩٢,٢١٠
التزامات القروض والضمان المالي								
عاملة (درجات ١ إلى ٧)	١٩,٥٢٦,٩٥٣	٧٣٢,٦٠٦	–	٢٠,٢٥٩,٥٥٩	١٧,٢٥٥,٣٥٤	٧٠١,٣٩١	–	١٧,٩٥٦,٧٤٥
متعثرة (درجات من ٨ إلى ١٠)	–	–	٣٤,٩٠٠	٣٤,٩٠٠	–	–	٢٠,١٩٩	٢٠,١٩٩
	١٩,٥٢٦,٩٥٣	٧٣٢,٦٠٦	٣٤,٩٠٠	٢٠,٢٩٤,٤٥٩	١٧,٢٥٥,٣٥٤	٧٠١,٣٩١	٢٠,١٩٩	١٧,٩٧٦,٩٤٤
مخصص انخفاض القيمة	(٦٤,٤٨٦)	(٦,٤٨٥)	(١٤,٩٢٠)	(٨٥,٨٩١)	(٥٦,١٨٨)	(١٤,٤٠٢)	(٢٠,١٩٩)	(٩٠,٧٨٩)
القيمة الدفترية	١٩,٤٦٢,٤٦٧	٧٢٦,١٢١	١٩,٩٨٠	٢٠,٢٠٨,٥٦٨	١٧,١٩٩,١٦٦	٦٨٦,٩٨٩	–	١٧,٨٨٦,١٥٥

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٣) الجودة الائتمانية (تابع)

النقد وما في حكمه

تحتفظ المجموعة بنقد وما في حكمه بمبلغ ٢,٧٠١ مليون ريال قطري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢,٧٨٠ مليون ريال قطري في ٢٠١٨). يتم الاحتفاظ بالنقد وما في حكمه لدى بنوك مركزية ومؤسسات مالية في الأطراف المقابلة مصنفة في التصنيفات –AA إلى +AA الأقل استنادا إلى تصنيفات من مؤسسات تصنيف خارجية فيما عدا ٤٤٣ مليون ريال قطري (٢٠١٨: ٣٤٤ مليون ريال قطري) فهي غير مصنفة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٢٠١٨، لم تتخطى أي من الموجودات المالية في فئة موجودات أخرى موعد استحقاقها أو تنخفض قيمتها ولم يتم الاعتراف بأي مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة مقابلها.

الضمانات الإضافية

تحصل المجموعة على ضمانات إضافية وتعزيزات ائتمانية أخرى في سياق الأعمال العادية من الأطراف المقابلة وفقاً لتوصيات الدراسة الائتمانية المعتمدة. وبصفة عامة، لم يكن هناك خلال السنة تدهور ملحوظ في جودة الضمانات الإضافية المحتفظ بها من قبل المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك تغييرات في سياسات الضمانات الإضافية للمجموعة.

القيمة العادلة للضمانات الإضافية المحتفظ بها مقابل موجودات التمويل منخفضة القيمة الائتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ هي ١٢٠,٦ ريال قطري ١٢٤,٣ مليون ريال قطري في ٢٠١٨).

إن قيمة المبلغ التعاقدي للموجودات المالية المشطوبة خلال الفترة، خاضعاً لنشاط الإنفاذ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ هو ٧٦,٧ ريال قطري (٤,٣ ريال قطري في ٢٠١٨).

موجودات التمويل المعاد جدولتها

تتضمن أنشطة إعادة الجدولة ترتيبات لتمديد فترة السداد واعتماد خطط إدارية خارجية وتعديل وتأجيل السداد. تستند سياسات وممارسات إعادة الجدولة إلى مؤشرات أو معايير وبحسب تقدير الإدارة فإنه من المرجح جدا استمرار الدفع. تتم مراجعة هذه السياسات على نحو مستمر. موجودات التمويل المعاد جدولتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بلغت قيمتها ٨,٩ مليون ريال قطري (١٠٠ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٨). تتمثل هذه الأرصدة أساساً في تمويل بصيغة الإجارة والاستصناع تم إعادة جدولتها عند اكتمال الموجودات المتعلقة بها وبناء على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

(٤) الضمان المعاد حيازته

يتم بيع العقارات المعاد حيازتها في أقرب وقت عملي ممكن مع استخدام المتحصلات لتخفيض المديونية القائمة. يتم تصنيف العقارات المعاد حيازتها في بيان المركز المالي الموحد ضمن الموجودات الأخرى.

(٥) سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب موجود تمويلي أو رصيد الاستثمار في أدوات ذات طبيعة دين وأية مخصصات خاصة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الائتمان بالمجموعة أن الموجود التمويلي أو الضمان الخاص به غير قابل للتحصيل وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم القيام بهذا التحديد بعد الأخذ في الاعتبار المعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للعميل/ المصدر مثل عدم مقدرة العميل/ المصدر على سداد الالتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للموجودات التمويلية القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموما على مركز تجاوز المنتج المحدد لموعد استحقاقه.

(٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كان خطر التخلف عن سداد أداة مالية قد ازداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد لا لزوم له. وهذا يشمل المعلومات الكمية والنوعية والتحليل بما في ذلك نظام التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، وتصنيف المخاطر الخارجية، إن وجدت، وحالة الحسابات المتأخرة في السداد، والحكم الائتماني، وحيثما كان ممكنا، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تقوم المجموعة أيضا بتحديد أن التعرض للمخاطر شهد زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة ترى أنها تدل على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في التحليل الكمي لها في الوقت المناسب.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

(أ) انخفاض درجتين للتصنيف من ١ إلى ٤ أو انخفاض درجة واحدة للتصنيفات من ٥ إلى ٦.
(ب) التسهيلات المعاد هيكلتها خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.
(ج) التسهيلات متأخرة السداد بعدد ٦٠ يوما كما في تاريخ التقرير.
(د) أي سبب آخر وفقا لتقدير الإدارة أن الأدلة على حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تابع)

تصنيف مخاطر الائتمان

يتم تحديد تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى خطر التعثر. تختلف هذه العوامل بناءً على طبيعة التعرض ونوع المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، والتي قد تؤدي إلى نقل تعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة.

وضع هيكل المدة لاحتمالية التعثر

تستخدم المجموعة نماذج تحليلية لتحليل البيانات المجمعة ووضع تقديرات للتعرضات لمخاطر احتمالية التعثر وكيفية توقع تغيرها نتيجة لمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية في مختلف المناطق الجغرافية التي يتعرض فيها المجموعة لمخاطر.

الموجودات المالية المعاد التفاوض عليها

الأحكام التعاقدية للقرض قد يتم تعديلها لعدة أسباب متضمنة التغير في ظروف السوق واحتفاظ العميل وعوامل أخرى لا تتصل بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. القرض القائم والذي يتم تعديل أحكامه قد يلغى الاعتراف عنه والاعتراف بدلا عنه بقرض معاد التفاوض عليه كقرض جديد بالقيمة العادلة. متى كان ذلك ممكنا، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلا عن حيازة الضمانات الإضافية، إن وجدت. قد يتضمن هذا توفير ترتيبات دفع وتوثيق اتفاقية قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصفة مستمرة بمراجعة القروض المعاد التفاوض عليها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأنه من المرجح أن تحدث جميع المدفوعات المستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها لأسباب ائتمانية في الـ ١٢ شهرا الماضية تحت المرحلة ٢.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الموجود المالي متعثر عندما:

- يكون من غير المرجح أن يدفع الطرف الذي يتم تمويله التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون الرجوع من جانب المجموعة إلى إجراءات كتحصيل الضمان (لو كان يتم الاحتفاظ بأي ضمان)؛ أو
- يكون الطرف الذي يتم تمويله قد تجاوز موعد الاستحقاق بأكثر من ٩٠ يوما بخصوص أي التزام ائتماني هام للمجموعة؛ أو
- تم التصنيف الداخلي على أنه ٨ أو ٩ أو ١٠ بما يتماشى مع تصنيفات مصرف قطر المركزي لفئات دون القياسية أو المشكوك في تحصيلها أو الخسارة على التوالي.

عند تقييم ما إذا كان المقترض متعثرا تدرس المجموعة المؤشرات:

- الكمية أي مركز تجاوز موعد الاستحقاق وعدم الدفع لأي التزام آخر من جانب نفس المصدر إلى المجموعة؛ و
- استنادا إلى البيانات المطورة داخليا والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير مدخلات التقييم لما إذا كانت الأداة المالية متعثرة ومدى أهميتها عبر الزمن لتعكس التغيرات في الظروف. إن تعريف التعثر يتماشى على نحو كبير مع ذلك المطبق من جانب المجموعة لأغراض رأس المال النظامي.

إدراج المعلومات المستقبلية

إن إدراج المعلومات المستقبلية يزيد من مستوى الحكم عن كيفية تأثير التغييرات في هذه العوامل للاقتصاد الكلي على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على المرحلة ١ والمرحلة ٢ من القروض العاملة. يتم إجراء مراجعة دورية على المناهج والافتراضات المستخدمة متضمنة توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

المعلومات المستقبلية المدرجة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتضمن تقييم كلا من الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معلومات مستقبلية. أجرى البنك تحليل تاريخي وتعرف على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة. هذه المتغيرات الاقتصادية وأثرها المرتبطة بها على احتمالية التعثر، وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر تختلف حسب الأدوات المالية. كما تم تطبيق حكم الخبراء في هذه العملية. ويقدم فريق الاقتصاد بالبنك توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية («السيناريو الاقتصادي الأساسي») على أساس ربع سنوي ويقدم أفضل نظرة تقديرية للاقتصاد على مدى السنوات الخمس المقبلة. بعد خمس سنوات، لإبراز المتغيرات الاقتصادية للعمر المتبقي الكامل لكل أداة، يتم استخدم نهج الارتداد نفسه، وهو ما يعني أن المتغيرات الاقتصادية تميل إما إلى متوسط معدل المدى الطويل (مثل البطالة) أو معدل نمو المتوسط على المدى الطويل (مثل الناتج المحلي الإجمالي) على مدى فترة من ٢-٥ سنوات. تم تحديد تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على احتمالية التعثر، وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر عن طريق إجراء تحليل الانحدار الإحصائي لفهم تأثير التغييرات في هذه المتغيرات تاريخيا على معدلات التخلف عن السداد وعلى مكونات معدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تابع)

المعلومات المستقبلية المدرجة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

بالإضافة إلى السيناريو الاقتصادي الأساسي، يقدم فريق الائتمان بالبنك أيضًا سيناريوهات محتملة أخرى إلى جانب سيناريوهات الترجيح. يتم تعيين عدد من السيناريوهات الأخرى المستخدمة على أساس تحليل كل نوع من المنتجات الرئيسية لضمان التقاط الأحداث المعقولة. يُعاد تقييم عدد السيناريوهات وصفاتها في تاريخ كل تقرير. في ١ يناير ٢٠١٩ و٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وبالنسبة لجميع المحافظ خلص البنك إلى أن ثلاثة سيناريوهات مسجلة بصورة مناسبة تمثل المنهج الاستشرافي. يتم تحديد ترجيحات السيناريو من خلال مزيج من التحليل الإحصائي والحكم الائتماني للخبراء، بالأخذ في الاعتبار نطاق النتائج المحتملة التي يمثلها كل سيناريو مختار. يتم تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان استنادا إلى تقييم مخاطر الائتمان باتباع قواعد مصرف قطر المركزي وتقييم الإدارة تحت كل من هذه السيناريوهات الأساس والسيناريوهات الأخرى، مضروبة في ترجيحات السيناريو المرتبط. ويحدد هذا ما إذا كانت الأداة المالية بأكملها في المرحلة ١ أو المرحلة ٢ أو المرحلة ٣، وبالتالي ما إذا كان يجب تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو على مدى عمر الدين. بعد هذا التقييم، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس إما الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة بالاحتمالات لمدة ١٢ شهرًا (المرحلة ١)، أو الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة بالاحتمالات على مدى عمر الدين (المرحلة ٢). ويتم تحديد هذه الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة بالاحتمالات عن طريق تشغيل كل سيناريو من خلال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة وضربه في سيناريو الترجيح المناسب (على عكس ترجيح المدخلات). كما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصل فيها، وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية مختلفة بشكل كبير عن تلك المتوقعة. يعتبر البنك أن هذه التنبؤات تمثل أفضل تقديراته للنتائج المحتملة وقد حللت الاتجاهات غير الخطية وعدم التناظر في المحافظ المختلفة للبنك للتأكد من أن السيناريوهات المختارة تمثل بشكل مناسب مجموعة من السيناريوهات المحتملة.

افتراضات اقتصادية متغيرة

إن أهم افتراضات نهاية الفترة المستخدمة لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ هي الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط (أسعار النفط ٢٠٢٠: ٦٠,٤٩ دولار أمريكي / برميل، ٢٠٢١: ٥٧,٩٦ دولار أمريكي / برميل) و (الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٢٠: ٢,٧٥٪، ٢٠٢١: ٣٪).

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي هيكل المصطلحات للمتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر؛
- الخسارة عند التعثر؛
- قيمة التعرض عند التعثر.

تستمد هذه المعايير عمومًا من النماذج الإحصائية التي تم وضعها داخليًا وبيانات تاريخية أخرى. يتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخليًا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية على حد سواء ويتم استكمالها ببيانات احتمالية التعثر الخارجية عند توفرها.

الخسارة عند التعثر هو حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تخلف عن السداد. تقوم المجموعة بتقديم معايير الخسارة عند التعثر بناء على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات مقابل أطراف مقابلة متخلفة عن السداد. تأخذ نماذج الخسارة عند التعثر في الاعتبار قيمة الضمانات الإضافية المتوقعة وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات إضافية تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الموجود المالي.

يتضمن تقدير الخسارة عند التعثر:

- معدل الاسترداد: تعريفه على أنه نسبة من قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمانات الإضافية المصاحبة لها في وقت التخلف عن السداد. ويمكن أن يمثل أيضاً نسبة الاسترداد المتوقع من مطالبة عامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من المخاطر الائتمانية.
- سعر الخصم: يتم تعريفه على أنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا تتحقق في يوم التخلف عن السداد معدلة حسب القيمة الزمنية.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر من موجود مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، تشتمل قيمة التعرض عند التعثر على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

مخصص الخسارة

يعرض الجدول التالي تسويات بين رصيد الافتتاح والإغلاق لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية. تمثل المبالغ المقارنة حساب المخصص للخسائر الائتمانية وتعكس أساس القياس وفقا لمعيار المحاسبة المالية ذي الصلة.

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

مخصص الخسارة (تابع)

الموجودات التمويلية	٢٠١٩				٢٠١٨			
	مرحلة ١	مرحلة ٢	مرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة ١	مرحلة ٢	مرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	٢٠٩,١٠١	٧٢٠,٩٢٣	١,١٩٩,٧٨٠	٢,١٢٩,٨٠٤	–	٢٩,٥٨٥	١,١٦٨,٩١٣	١,١٩٨,٤٩٨
أثر التطبيق الأولي	–	–	–	–	٣١٨,١٠٢	٥٥٦,١٨١	–	٨٧٤,٢٨٣
تعديلات القيمة العادلة	٤٣,٤٣٧	–	–	٤٣,٤٣٧	–	–	–	–
	٢٥٢,٥٣٨	٧٢٠,٩٢٣	١,١٩٩,٧٨٠	٢,١٧٣,٢٤١	٣١٨,١٠٢	٥٨٥,٧٦٦	١,١٦٨,٩١٣	٢,٠٧٢,٧٨١
التحويلات للمرحلة ١	–	–	–	–	–	–	–	–
التحويلات للمرحلة ٢	(٣,٤٢٠)	٤٤,١٨٢	(٤٠,٧٦٢)	–	(٧,٧٢٠)	٧,٧٢٠	–	–
التحويلات للمرحلة ٣	(١,٢٢٤)	(٥,٦٢٣)	٦,٨٤٧	–	–	(١٥,٥٣٦)	١٥,٥٣٦	–
مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي	٣٥٥,٣٢٤	(١٠٩,٤٥٢)	٣٧٨,١٩٧	٦٢٤,٠٦٩	١٦,٢٣٢	١٩٣,٠٢٦	٢٩٥,٨١٦	٥٠٥,٠٧٤
المبالغ المعكوسة/ المشطوبة	(٣,١٨٨)	–	(٩٦,٢٠٢)	(٩٩,٣٩٠)	(٩١,٢٠٢)	(٤٠,٠٧٠)	(٦٣,٣٣٦)	(١٩٤,٦٠٨)
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	٧	٧	٧٥٣	٧٦٧	(٢٦,٣١١)	(٩,٩٨٣)	(٢١٧,١٤٩)	(٢٥٣,٤٤٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر*	٦٠٠,٠٣٧	٦٥٠,٠٣٧	١,٤٤٨,٦١٣	٢,٦٩٨,٦٨٧	٢٠٩,١٠١	٧٢٠,٩٢٣	١,١٩٩,٧٨٠	٢,١٢٩,٨٠٤

أدوات دين مسجلة بالتكلفة المطفأة	٢٠١٩				٢٠١٨			
	مرحلة ١	مرحلة ٢	مرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة ١	مرحلة ٢	مرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	٢,١٣٤	٤,٦٠٢	١٠٦,١٧٧	١١٢,٩١٣	–	–	٤٤,٣٢٧	٤٤,٣٢٧
أثر التطبيق الأولي	–	–	–	–	٩٠	–	–	٩٠
	٢,١٣٤	٤,٦٠٢	١٠٦,١٧٧	١١٢,٩١٣	٩٠	–	٤٤,٣٢٧	٤٤,٤١٧
التحويلات للمرحلة ١	–	–	–	–	–	–	–	–
التحويلات للمرحلة ٢	–	–	–	–	–	–	–	–
التحويلات للمرحلة ٣	–	–	–	–	–	–	–	–
مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي	(١,٠٩٥)	(٢٦٥)	(١١,٣٢٧)	(١٢,٦٨٧)	٢,٠٤٤	٤,٦٠٢	٦١,٨٥٠	٦٨,٤٩٦
المبالغ المعكوسة/ المشطوبة	–	–	–	–	–	–	–	–
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	–	–	–	–	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١,٠٣٩	٤,٣٣٧	٩٤,٨٥٠	١٠٠,٢٢٦	٢,١٣٤	٤,٦٠٢	١٠٦,١٧٧	١١٢,٩١٣

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

مخصص الخسارة (تابع)

	٢٠١٩				٢٠١٨			
مستحق من بنوك	**مرحلة ١**	**مرحلة ٢**	**مرحلة ٣**	**إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة**	مرحلة ١	مرحلة ٢	مرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	**١٨٦**	**–**	**٢٠,٦٤٧**	**٢٠,٨٣٣**	–	–	٢٣,٤٣٩	٢٣,٤٣٩
أثر التطبيق الأولي	**–**	**–**	**–**	**–**	٢٩٧	–	–	٢٩٧
	١٨٦	**–**	**٢٠,٦٤٧**	**٢٠,٨٣٣**	٢٩٧	–	٢٣,٤٣٩	٢٣,٧٣٦
التحويلات للمرحلة ١	**–**	**–**	**–**	**–**	–	–	–	–
التحويلات للمرحلة ٢	**–**	**–**	**–**	**–**	–	–	–	–
التحويلات للمرحلة ٣	**–**	**–**	**–**	**–**	–	–	–	–
مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي	**(١٤٨)**	**٧**	**–**	**(١٤١)**	(١١١)	–	–	(١١١)
المبالغ المعكوسة/ المشطوبة	**–**	**–**		**–**	–	–	–	–
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	**–**	**–**	**–**	**–**	–	–	(٢,٧٩٢)	(٢,٧٩٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر*	**٣٨**	**٧**	**٢٠,٦٤٧**	**٢٠,٦٩٢**	١٨٦	–	٢٠,٦٤٧	٢٠,٨٣٣

	٢٠١٩				٢٠١٨			
الائتمان خارج الميزانية العمومية الخاضع لمخاطر الائتمان	**مرحلة ١**	**مرحلة ٢**	**مرحلة ٣**	**إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة**	مرحلة ١	مرحلة ٢	مرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة
الرصيد في ١ يناير	**٥٦,١٨٧**	**١٤,٤٠٣**	**٢٠,١٩٩**	**٩٠,٧٨٩**	–	–	١٩,٩٨٠	١٩,٩٨٠
أثر التطبيق الأولي	**–**	**–**	**–**	**–**	٩٠,٠٩٢	١٢,٢٥٦	–	١٠٢,٣٤٨
	٥٦,١٨٧	**١٤,٤٠٣**	**٢٠,١٩٩**	**٩٠,٧٨٩**	٩٠,٠٩٢	١٢,٢٥٦	١٩,٩٨٠	١٢٢,٣٢٨
التحويلات للمرحلة ١	**–**	**–**	**–**	**–**	–	–	–	–
التحويلات للمرحلة ٢	**–**	**–**	**–**	**–**	(٩,٨٨٨)	٩,٨٨٨	–	–
التحويلات للمرحلة ٣	**–**	**–**	**–**	**–**	–	–	–	–
مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي	**٨,٢٩٩**	**(٧,٩١٨)**	**١٤,٧٠١**	**١٥,٠٨٢**	(٢٤,٠١٧)	(٧,٧٤١)	٢١٩	(٣١,٥٣٩)
المبالغ المعكوسة/ المشطوبة	**–**	**–**	**(١٩,٩٨٠)**	**(١٩,٩٨٠)**	–	–	–	–
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	**–**	**–**	**–**	**–**	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٦٤,٤٨٧**	**٦,٤٨٤**	**١٤,٩٢٠**	**٨٥,٨٩١**	٥٦,١٨٧	١٤,٤٠٣	٢٠,١٩٩	٩٠,٧٨٩

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في عدم تمكن المجموعة من مقابلة التزاماتها عند حلول موعد استحقاقها، مثال على ذلك، نتيجة لسحب ودائع العملاء أو النقد اللازم للارتباطات التعاقدية أو التدفقات النقدية الخارجة الأخرى مثل استحقاقات أدوات الدين أو طلب التأمينات النقدية بالنسبة لأدوات إدارة المخاطر وخلافها. ستؤدي هذه التدفقات الخارجة إلى نقص الموارد المالية المتاحة لتمويل العملاء وأنشطة المتاجرة والاستثمارات. في ظل الظروف القاسية قد ينتج عن عدم توفر السيولة تخفيضات في بيان المركز المالي الموحد ومبيعات الموجودات أو احتمال عدم المقدرة على الوفاء بارتباطات التمويل. إن المخاطر التي لا يمكن للمجموعة أن تقوم بمعالجتها موجودة في جميع العمليات التشغيلية المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث المحددة الخاصة بالمؤسسة وأحداث على مستوى السوق بأكمله ويتضمن ذلك أحداث ائتمان واندماج واستحواذ والصدمات المنتظمة والكوارث الطبيعية بالإضافة إلى غيرها.

(١) إدارة مخاطر السيولة

تحتفظ المجموعة بمحفظة من الموجودات السائلة عالية الجودة والتي تتكون إلى حد كبير من صكوك مصرف قطر المركزي واستثمارات متاجرة قصيرة الأجل، والودائع بين البنوك قصيرة الأجل، كما تحتفظ المجموعة باحتياطي قانوني لدى مصرف قطر المركزي. تراقب إدارة مخاطر السوق مخاطر السيولة للبنك على أساس يومي من خلال لوحة إدارة السيولة التي تلتقط العديد من مؤشرات السيولة في ظل ظروف السوق العادية والمتوترة على حد سواء. تشمل لوحة إدارة السيولة على النقاط التي سوف تساعد مسبقا في تحديد نقص السيولة، والإجراءات العلاجية التي سيتم اتخاذها في إطار كل حالة جنبا إلى جنب مع الأشخاص المسؤولين. جميع سياسات وإجراءات السيولة تخضع لمراجعة وموافقة أعضاء مجلس الإدارة و (ALCO).

تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات المصرف المركزي على ضوء بازل ٣ من خلال نسبتين رئيسيتين نسبة تغطية السيولة (LCR) لمراقبة المرونة قصيرة الأجل (٣٠ يوم) لسيولة البنك ونسبة الرافعة المالية غير المعتمدة على المخاطر كمقياس إضافي موثوق معتمداً على متطلبات رأس المال.
نسبة السيولة محسوبة على أساس توجيهات مصرف قطر المركزي هي ١٠٥,٣٪ (١١٥,٨٪ في ٢٠١٨).

(٢) التعرض لمخاطر السيولة

القياس الرئيس الذي يتم استخدامه من جانب المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مثال على ذلك، إجمالي الموجودات على إجمالي الالتزامات تبعاً لتواريخ استحقاقهم. يتضمن صافي الموجودات السائلة النقد وما يعادله واستثمار في أدوات ذات طبيعة دين والتي يوجد لها سوق نشط ناقصا الودائع من البنوك وأدوات ذات طبيعة دين والقروض الأخرى والارتباطات التي تستحق خلال الشهر التالي. يتم استخدام احتساب مماثل، ولكنه غير مطابق، لقياس التزام المجموعة بحدود السيولة الموضوعة من مصرف قطر المركزي.

(٣) تحليل الاستحقاق

يتم إجراء تحليل سيولة موجودات ومطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق للمجموعة على أساس الفترة المتبقية في ٣١ ديسمبر إلى تاريخ استحقاقاتها التعاقدية. في حالة عدم وجود استحقاق تعاقدي متفق عليه للموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، يتم عندئذ تحليل الاستحقاق بناء على الاستحقاقات المتوقعة.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السيولة (تابع)

(٣) تحليل الاستحقاق (تابع)

٢٠١٩	حتى ٣ أشهر	٣-٦ أشهر	٦ أشهر - سنة	سنة - ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٢,١٣٣,٧٧٤	–	٦٥٩,٨٧٥	–	٤,٦٠٩,٢٨٣	٧,٤٠٢,٩٣٢
أرصدة لدى البنوك	٣,٥١٨,٤٥٤	٣٣,٨٣٠	–	–	–	٣,٥٥٢,٢٨٤
موجودات تمويل	٤٤,١١٩,٧٨٥	٢١,٦٤٨,٥٢٥	٦,٨١٧,٨٢٥	١٨,٤٣٣,٠٢٧	٢٢,٧٣٤,٤٣١	١١٣,٧٥٣,٥٩٣
استثمارات مالية	٦٢٥,٣٤٧	٥٤٦,٤٦٠	٨٠٨,١٢٦	٤,١٩٩,٨٢٩	٢٧,٠٩٢,٠٠١	٣٣,٢٧١,٧٦٣
استثمارات في شركات زميلة	٣,٤٣٥	–	–	–	٥٤١,٣٠٠	٥٤٤,٧٣٥
استثمارات عقارية	–	–	–	–	٢,١٧٥,٤٥٩	٢,١٧٥,٤٥٩
موجودات ثابتة	٣٤	١٥٠	١,٧٤٩	٩١,٥٦٥	٣٥٨,٢٥٠	٤٥١,٧٤٨
موجودات غير ملموسة	٦	٣٤١	٢٢٠	١٣,٠٨٨	٣٨٦,٦٠٥	٤٠٠,٢٦٠
موجودات أخرى	٣٤٥,٨١٨	٦٤,٤٤٨	١٣٦,٩٣٨	٢٠٢,٥٤٧	١,٢١٦,٦٨٦	١,٩٦٦,٤٣٧
إجمالي الموجودات	٥٠,٧٤٦,٦٥٣	٢٢,٢٩٣,٧٥٤	٨,٤٢٤,٧٣٣	٢٢,٩٤٠,٠٥٦	٥٩,١١٤,٠١٥	١٦٣,٥١٩,٢١١
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة						
المطلوبات						
أرصدة حسابات البنوك	١١,١٧٧,١٧٣	١,٠١٩,٨٨٤	١,٣٨٨,٩٠٧	٥٢٦,٤٥٥	٢٤٢,٦٤٩	١٤,٣٥٥,٠٦٨
حسابات العملاء الجارية	١٤,٩٧٩,٠٨٦	–	–	–	–	١٤,٩٧٩,٠٨٦
صكوك تمويل	–	–	٢,٨٧٥,٦٠٠	٣,٢٧٦,٠٠٠	٤,٧٨٢,٢٩٢	١٠,٩٣٣,٨٩٢
مطلوبات أخرى	٢,٩٧٩,٦٤٢	١٦٢,٧٥١	٤٦٥,٥٥٨	٣٦٨,٦٠٣	٤٧٣,٨٢٥	٤,٤٥٠,٣٧٩
إجمالي المطلوبات	٢٩,١٣٥,٩٠١	١,١٨٢,٦٣٥	٤,٧٣٠,٠٦٥	٤,١٧١,٠٥٨	٥,٤٩٨,٧٦٦	٤٤,٧١٨,٤٢٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	٥٨,٢١٩,٥٧١	١٢,٤١٢,٤١٨	١٦,٨٤٧,٠٠٦	٨,٠٢٤,٠٤٥	١,١٣٨,٤٣٤	٩٦,٦٤١,٤٧٤
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	٨٧,٣٥٥,٤٧٢	١٣,٥٩٥,٠٥٣	٢١,٥٧٧,٠٧١	١٢,١٩٥,١٠٣	٦,٦٣٧,٢٠٠	١٤١,٣٥٩,٨٩٩
فجوة الاستحقاق	(٣٦,٦٠٨,٨١٩)	٨,٦٩٨,٧٠١	(١٣,١٥٢,٣٣٨)	١٠,٧٤٤,٩٥٣	٥٢,٤٧٦,٨١٥	٢٢,١٥٩,٣١٢

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السيولة (تابع)

(٣) تحليل الاستحقاق (تابع)

٢٠١٨	حتى ٣ أشهر	٣–٦ أشهر	٦ أشهر –سنة	سنة – ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١,٥٨٣,٧٥٥	٢٩,٢٢٢	١,١٩٦,٢١٢	١٨,٢٩٣	٤,٤٧١,٤٣٢	٧,٢٩٨,٩١٤
أرصدة لدى البنوك	٦,٢٥٥,٠٧٣	٣٢,٠٩٠	١٣٦,٩٩٠	–	–	٦,٤٢٤,١٥٣
موجودات تمويل	٢٥,٨٨٧,٧٣٤	٢٣,٧٠٩,٦٦٩	٦,٩٢٤,٧٤٢	٢٠,٠١٨,٤٩٨	٢٥,٦٦٩,٢٨٧	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠
استثمارات مالية	١,٦٩٦,١٨٣	٥٥٦,٢٤٠	١,٢٨٨,٤٨٩	٣,٣٧٥,٢٤٤	٢٤,٥٥٧,٤٤٥	٣١,٤٧٣,٦٠١
استثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	٥٦٨,٣٩٢	٥٦٨,٣٩٢
استثمارات عقارية	–	–	–	–	١,٢٣١,١٠٧	١,٢٣١,١٠٧
موجودات ثابتة	١٣٠	١٣٩	١,٨٣٦	٩٩,١٥٥	٣٧٨,٢٠٨	٤٧٩,٤٦٨
موجودات غير ملموسة	١٩	٥٢١	٢,٨٦٧	٩,٥٥٦	٣٧٢,٧٧٧	٣٨٥,٧٤٠
موجودات أخرى	٧٨٤,٦١٩	٤٩,٢٤٠	١٣٨,٨٣٥	١٩٥,٣٢١	١,٩٩٣,٠٤٥	٣,١٦١,٠٦٠
إجمالي الموجودات	٣٦,٢٠٧,٥١٣	٢٤,٣٧٧,١٢١	٩,٦٨٩,٩٧١	٢٣,٧١٦,٠٦٧	٥٩,٢٤١,٦٩٣	١٥٣,٢٣٢,٣٦٥
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة						
المطلوبات						
أرصدة حسابات البنوك	١٢,٢١٩,٦٨٩	٢,٤٨٤,٧٩٩	٥٦٦,٥٣٥	١,٦٧٧,٤٥٥	٢٨٥,٤٩٠	١٧,٢٣٣,٩٦٨
حسابات العملاء الجارية	١٥,٤٢٠,٨٠٨	–	–	–	–	١٥,٤٢٠,٨٠٨
صكوك تمويل	٩١,٠٠٠	–	١,٤٥٦,٨٦٠	٣,٤١٣,١٧٢	٤,٢٢٨,٠١٥	٩,١٨٩,٠٤٧
مطلوبات أخرى	٣,٢٩٩,٣٥١	٤٣٢,٢٧٣	١,٣٢٧,٣٣٢	٥٦,٣٨٧	٣٥٦,٦٤٧	٥,٤٧١,٩٩٠
إجمالي المطلوبات	٣١,٠٣٠,٨٤٨	٢,٩١٧,٠٧٢	٣,٣٥٠,٧٢٧	٥,١٤٧,٠١٤	٤,٨٧٠,١٥٢	٤٧,٣١٥,٨١٣
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	٥١,٢٨٢,٧٦٦	١١,٢٦٠,٣٠٤	١٧,٦٥٩,١٢٦	٤,٤٨٩,٩٠٥	٤٨٥,٠٧٤	٨٥,١٧٧,١٧٥
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	٨٢,٣١٣,٦١٤	١٤,١٧٧,٣٧٦	٢١,٠٠٩,٨٥٣	٩,٦٣٦,٩١٩	٥,٣٥٥,٢٢٦	١٣٢,٤٩٢,٩٨٨
فجوة الاستحقاق	(٤٦,١٠٦,١٠١)	١٠,١٩٩,٧٤٥	(١١,٣١٩,٨٨٢)	١٤,٠٧٩,١٤٨	٥٣,٨٨٦,٤٦٧	٢٠,٧٣٩,٣٧٧

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السيولة (تابع)

(٣) تحليل الاستحقاق (تابع)

تحليل استحقاق التدفقات النقدية غير المخصومة

٢٠١٩	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة	حتى ٣ أشهر	٣ – ٦ أشهر	٦ أشهر – سنة	سنة – ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات
مطلوبات مالية غير مشتقة							
أرصدة حسابات البنوك	١٤,٣٥٥,٠٦٨	١٥,٣٤٨,٦٣٩	١١,٩٦٧,٩٣٣	١,٢٠٦,٨٩٥	١,٣٢٢,٥٧٠	٥٩٢,٠١٧	٢٥٩,٢٢٤
حسابات العملاء الجارية	١٤,٩٧٩,٠٨٦	١٤,٩٥٥,٦١٧	١٤,٩٥٥,٦١٧	–	–	–	–
صكوك تمويل	١٠,٩٣٣,٨٩٢	١١,٩٩٧,١٤٠	٥٤,٣٣٠	٨١,٩٠٠	٣,٠٢٢,٩٨٠	٣,٦٦٩,٦٧٠	٥,١٦٨,٢٦٠
مطلوبات أخرى	٤,٤٥٠,٣٧٩	٦,٤٠٨,٨٠٩	٦,٠١٢,٠٥٠	٥٥,٣٥٠	٥٤,٠٧٢	–	٢٨٧,٣٣٧
إجمالي المطلوبات	٤٤,٧١٨,٤٢٥	٤٨,٧١٠,٢٠٥	٣٢,٩٨٩,٩٣٠	١,٣٤٤,١٤٥	٤,٣٩٩,٦٢٢	٤,٢٦١,٦٨٧	٥,٧١٤,٨٢١
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	٩٦,٦٤١,٤٧٤	٩٩,١٧٠,٤٣٢	٥٨,٨٣١,٤٩٦	١٢,٨٧٠,٦٦٩	١٧,٥٦٣,١٨٤	٨,٧٠٥,٥٤٣	١,١٩٩,٥٤٠
	١٤١,٣٥٩,٨٩٩	١٤٧,٨٨٠,٦٣٧	٩١,٨٢١,٤٢٦	١٤,٢١٤,٨١٤	٢١,٩٦٢,٨٠٦	١٢,٩٦٧,٢٣٠	٦,٩١٤,٣٦١

٢٠١٨	القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة	حتى ٣ أشهر	٣ – ٦ أشهر	٦ أشهر – سنة	سنة – ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات
مطلوبات مالية غير مشتقة							
أرصدة حسابات البنوك	١٧,٢٣٣,٩٦٨	١٧,٥٢٣,٦٣٧	١٢,٢٩٨,٧٤٧	٢,٥٧١,٠٨٩	٥٨٠,٠٧٥	١,٧٨٨,٢٣٥	٢٨٥,٤٩١
حسابات العملاء الجارية	١٥,٤٢٠,٨٠٨	١٥,٣٦٦,٥٠٤	١٥,٣٦٦,٥٠٤	–	–	–	–
صكوك تمويل	٩,١٨٩,٠٤٧	٩,٩٧٤,٤٤٠	٩٣,٧٢٠	٨١,٩٠٠	١,٦٣٠,٢١٠	٣,٧٣٤,١٩٠	٤,٤٣٤,٤٢٠
مطلوبات أخرى	٥,٤٧١,٩٩٠	٥,٩٨٣,٧٤٩	٥,٦٥٦,٩٩٤	٨٦٥	١٤٣,٠٠٧	١٢,٤٩١	١٧٠,٣٩٢
إجمالي المطلوبات	٤٧,٣١٥,٨١٣	٤٨,٨٤٨,٣٣٠	٣٣,٤١٥,٩٦٥	٢,٦٥٣,٨٥٤	٢,٣٥٣,٢٩٢	٥,٥٣٤,٩١٦	٤,٨٩٠,٣٠٣
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	٨٥,١٧٧,١٧٥	٨٧,٥٠٠,٣٢١	٥١,٩٥٧,٨٧٦	١١,٥٣٥,٣٧٧	١٨,٥٤٩,٧٧٩	٤,٩٢٤,٥٠٨	٥٣٢,٧٨٠
	١٣٢,٤٩٢,٩٨٨	١٣٦,٣٤٨,٦٥١	٨٥,٣٧٣,٨٤١	١٤,١٨٩,٢٣١	٢٠,٩٠٣,٠٧١	١٠,٤٥٩,٤٢٤	٥,٤٢٣,٠٨٣

(د) مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق وهي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تنجم مخاطر السوق من مراكز مفتوحة في معدلات الربح ومؤشرات العملات والأسهم وكل ما يتعرض لتغيرات عامة أو محددة في السوق والتقلب في مستوى التغيرات في معدلات أو أسعار السوق مثل معدلات الربح وتوزيعات الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

تتركز مخاطر السوق الناجمة عن أنشطة المتاجرة وغير المتاجرة في مجموعة الخزينة ويتم مراقبتها بشكل يومي قبل إدارة مخاطر السوق بمجموعة المخاطر. يتم رفع تقارير بشكل منتظم إلى لجنة الأصول والخصوم (ALCO) ورؤساء وحدات العمل.

تم إجراء مراجعة وإصلاح شامل لمعدلات أسعار الفائدة عالميا. هناك شك بخصوص توقيت وطرق الانتقال لاستبدال المعدلات الموجودة لأسعار الفائدة فيما بين البنوك بالأسعار البديلة.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

نتيجة لهذه الشكوك تم إتباع أحكام محاسبية هامة في تحديد ما إذا كانت بعض علاقات محاسبة التحوط للتحوط من تغير أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة بسبب التغييرات المتوقعة في أسعار الفائدة فيما بين البنوك ستستمر في التحفظ على محاسبة التحوط كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. لا زال يتم استخدام أسعار الفائدة فيما بين البنوك في تقييم الأدوات ذات الاستحقاقات التي تتجاوز التاريخ النهائي المتوقع لأسعار الفائدة فيما بين البنوك. لذا ترى المجموعة أن الهيكل الحالي للسوق يدعم الاستمرار في محاسبة التحوط كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

تنشأ المحافظ الغير متداولة بشكل أساسي من إدارة معدل الربح المرتبط بموجودات ومطلوبات قطاعي الأفراد والشركات بالمجموعة. تنشأ المحافظ لغير المتاجرة من مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسهم التي تنشأ من استثمارات المجموعة في أدوات ذات طبيعة دين وأدوات حقوق الملكية.

(أ) إدارة مخاطر السوق

تسند الصلاحية الكلية عن مخاطر السوق إلى لجنة الموجودات والالتزامات (ALCO). إدارة مخاطر السوق بمجموعة المخاطر هي المسؤولة عن وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق (تخضع لمراجعة وموافقة مجلس الادارة / لجنة الموجودات والالتزامات) والمراجعة اليومية لتطبيقها. الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر السوق هو تحديد وتصنيف وإدارة مخاطر السوق بطريقة مناسبة لضمان وحماية مصالح جميع المساهمين. تنظر المجموعة إلى إدارة مخاطر السوق ككفاءة أساسية والغرض منها ليس لتحييد مخاطر السوق، ولكن بدلا من ذلك تعظيم المفاضلة بين المخاطر/ العائد ضمن حدود واضحة المعالم. وجود مخاطر السوق يتطلب قياس حجم التعرض. هذا الإجراء هو مقدمة أساسية لإدارة المخاطر التي تتمثل في تخفيض التعرض والتحوط أو الحفاظ على رأس مال كاف لحماية المجموعة من خطر ضعف القدرة التشغيلية.

(ب) التعرض لمخاطر السوق – محافظ المتاجرة

الأداة الأساسية المستخدمة لقياس ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن محافظ المتاجرة للمجموعة هي القيمة المعرضة للمخاطر (VaR). القيمة المعرضة للمخاطر في محافظ المتاجرة هي الخسارة المقدرة التي ستقع على المحفظة على مدى فترة محددة من الزمن (فترة الاحتفاظ) من تغيرات سلبية للسوق باحتمالية محددة (مستوى الثقة). نموذج القيمة المعرضة للمخاطر المستخدم من قبل المجموعة يستند إلى مستوى ثقة بنسبة ٩٩٪ ويفترض فترة الاحتفاظ هي ١٠ أيام. يستند نموذج القيمة المعرضة للمخاطر بشكل رئيسي إلى المحاكاة التاريخية. بالأخذ في الاعتبار بيانات السوق للسنتين السابقتين والعلاقات الملاحظة بين أسواق وأسعار مختلفة، يقدم النموذج نطاق واسع من السيناريوهات المستقبلية المنطقية الحدوث لتغيرات أسعار السوق.

بالرغم من أن نموذج القيمة المعرضة للخطر (VaR) هو أداة هامة لقياس مخاطر السوق إلا أن الافتراضات التي يستند إليها النموذج ينتج عنها بعض القيود وتتضمن ما يلي:

- تفترض فترة الاحتفاظ البالغة ١٠ أيام أنه من الممكن أن يتم التحوط أو الاستبعاد للمراكز خلال هذه الفترة. قد لا ينطبق ذلك على الموجودات غير القابلة للسيولة أو في الحالات التي يشهد فيها السوق نقص شديد في السيولة.
- إن مستوى الثقة بنسبة ٩٩٪ لا يعكس الخسائر التي يمكن أن تقع بعد هذا المستوى. حتى ضمن النموذج المستخدم فإن هناك احتمال بنسبة ١٪ أن تتجاوز الخسائر القيمة المعرضة للخطر.
- يتم احتساب القيمة المعرضة للخطر بشكل يومي ولا يعكس التعرض الذي قد يحدث للمراكز خلال المتاجرة اليومية.
- استخدام البيانات التاريخية كأساس لتحديد النطاق المحتمل للعوائد المستقبلية قد لا يغطي دائما كافة السيناريوهات المحتملة، خاصة تلك ذات الطبيعة الاستثنائية.

فيما يلي ملخص لمركز القيمة المعرضة للخطر لمحافظ المتاجرة للمجموعة في ٣١ ديسمبر وخلال السنة:

	في ٣١ ديسمبر	متوسط	حد أقصى	حد أدنى
٢٠١٩				
مخاطر سعر السهم ١٠ أيام ٩٩٪ (VaR)	**١٧,٣٣٥**	**١٣,٤٣٢**	**١٧,٣٥٨**	**١٠,٣١٩**
٢٠١٨				
مخاطر سعر السهم ١٠ أيام ٩٩٪ (VaR)	١٥,٦٦٥	١٨,٥٩٢	٢٤,٩٠٩	١٤,٥٠٢

قيود نموذج القيمة المعرضة للخطر يتم بهياكل مراكز وقياس الحساسية، متضمنة حدودا لمعالجة مخاطر التركز المحتملة ضمن كل محفظة متاجرة. إضافة إلى ذلك فإن المجموعة تستخدم نطاقا واسعا من اختبارات الجهد لتجسيد الأثر المالي لمختلف السيناريوهات الاستثنائية للسوق، في الفترات التي تحدث فيها قلة سيولة ممتدة في السوق، على محافظ المتاجرة الفردية والمركز الكلي للمجموعة.

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

(٣) التعرض لمخاطر معدل الربح – محافظ لغير المتاجرة

المخاطر الرئيسة التي تتعرض لها محافظ غير المتاجرة هي مخاطر الخسارة الناتجة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية، بسبب التغيرات في معدلات الربح في السوق. تتم إدارة مخاطر معدلات الربح بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات معدلات الربح والحصول على حدود موافق عليها مسبقا لنطاقات إعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والالتزامات هي الجهة المراقبة للالتزام بهذه الحدود وتساندها الخزينة المركزية للمجموعة ضمن أنشطة رقابتها اليومية.

فيما يلي ملخص لمركز فجوة معدل الربح للمجموعة على المحافظ لغير المتاجرة:

	القيمة الدفترية	إعادة تسعير خلال					سعر الربح الفعلي ٪
		أقل من ٣ أشهر	٣-١٢ شهر	١-٥ سنوات	أكثر من خمس سنوات	غير حساسة للربح	
٢٠١٩							
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٧,٤٠٢,٩٣٢	٢,٧٩٣,٦٤٩	–	–	٨,٨٣٥	٤,٦٠٠,٤٤٨	–
أرصدة لدي بنوك	٣,٥٥٢,٢٨٤	٢,٨٥٥,٧١٩	٥٠,٣٨٧	–	–	٦٤٦,١٧٨	٪٢,٠٦
موجودات تمويل	١١٣,٧٥٣,٥٩٣	٦٧,٣١٧,٢٧٤	٣٢,٧٥٢,٣٥١	١٠,٧٦٢,٨٠٤	١,٠٤٤,٨٣٣	١,٨٧٦,٣٣١	٪٥,٢٦
استثمارات مالية	٣٣,٢٧١,٧٦٣	٣٤١,٠٠٠	١٣,٩٣١,٥٤٤	٤,٢٣٧,١٥١	١٢,٤٨١,٥٨١	٢,٢٨٠,٤٨٧	٪٤,٠٤
	١٥٧,٩٨٠,٥٧٢	٧٣,٣٠٧,٦٤٢	٤٦,٧٣٤,٢٨٢	١٤,٩٩٩,٩٥٥	١٣,٥٣٥,٢٤٩	٩,٤٠٣,٤٤٤	–
أرصدة بنوك	١٤,٣٥٥,٠٦٨	١١,٧٣٧,٠٤٧	٢,٤٠٨,٧٩٠	٢٠٩,٢٣١	–	–	٪٢,٤٥
صكوك تمويل	١٠,٩٣٣,٨٩٢	٢,٦٩١,٧٨٠	٢,٧٣٠,٠٠٠	٥,٥١٢,١١٢	–	–	٪٣,٤٠
	٢٥,٢٨٨,٩٦٠	١٤,٤٢٨,٨٢٧	٥,١٣٨,٧٩٠	٥,٧٢١,٣٤٣	–	–	–
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	٩٦,٦٤١,٤٧٤	٥٨,٢١٩,٥٨٢	٢٩,٢٥٩,٤١٤	٩,١٦٢,٤٧٨	–	–	٪٢,٧٢
	١٢١,٩٣٠,٤٣٤	٧٢,٦٤٨,٤٠٩	٣٤,٣٩٨,٢٠٤	١٤,٨٨٣,٨٢١	–	–	–
فجوة حساسية معدل الربح	٣٦,٠٥٠,١٣٨	٦٥٩,٢٣٣	١٢,٣٣٦,٠٧٨	١١٦,١٣٤	١٣,٥٣٥,٢٤٩	٩,٤٠٣,٤٤٤	–
فجوة حساسية معدل الربح المتراكم	–	٣٦,٠٥٠,١٣٨	٣٥,٣٩٠,٩٠٥	٢٣,٠٥٤,٨٢٧	٢٢,٩٣٨,٦٩٣	٩,٤٠٣,٤٤٤	–

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

(٣) التعرض لمخاطر معدل الربح – محافظ لغير المتاجرة (تابع)

	القيمة الدفترية	إعادة تسعير خلال					
		أقل من ٣ أشهر	٣–١٢ شهر	١–٥ سنوات	أكثر من خمس سنوات	غير حساسة للربح	سعر الربح الفعلي ٪
٢٠١٨							
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٧,٢٩٨,٩١٤	٢,٧٠٩,٩٦٤	٢٩,٢٢٢	١٨,٢٩٣	١٤٤,١٦١	٤,٣٩٧,٢٧٤	–
أرصدة لدى بنوك	٦,٤٢٤,١٥٣	٥,٩٧٢,٧٧٨	٥٢,٧٤٠	–	–	٣٩٨,٦٣٥	٪٢,١٨
موجودات تمويل	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠	٥٢,٠٦٢,٧٧٢	٣٦,٠٠٩,٨٢٣	٩,٩٨٢,٩٠٩	١,١٦٠,٤٥٣	٢,٩٩٣,٩٧٣	٪٥,٤٨
استثمارات مالية	٣١,٤٧٣,٦٠١	١,٢٦٧,٣٩٨	١٣,٤٧٧,٠٨١	٨,٣٨٨,٢٦٨	٥,٧٢٩,٢٧٥	٢,٦١١,٥٧٩	٪٤,١٢
	١٤٧,٤٠٦,٥٩٨	٦٢,٠١٢,٩١٢	٤٩,٥٦٨,٨٦٦	١٨,٣٨٩,٤٧٠	٧,٠٣٣,٨٨٩	١٠,٤٠١,٤٦١	–
أرصدة بنوك	١٧,٢٣٣,٩٦٨	١٣,٠٥٦,٥٥٨	٢,٩٦٠,٣٤٨	١,٢١٧,٠٦٢	–	–	٪٣,٣٨
صكوك تمويل	٩,١٨٩,٠٤٧	٣,٥٧٦,٣٠٢	١١٧,٣٤٠	٥,٤٩٥,٤٠٥	–	–	٪٣,٤٧
	٢٦,٤٢٣,٠١٥	١٦,٦٣٢,٨٦٠	٣,٠٧٧,٦٨٨	٦,٧١٢,٤٦٧	–	–	–
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	٨٥,١٧٧,١٧٥	٥١,٢٨٢,٧٧٦	٢٨,٠٥٣,٦٨٢	٥,٨٤٠,٧١٧	–	–	٪٢,٨٧
	١١١,٦٠٠,١٩٠	٦٧,٩١٥,٦٣٦	٣١,١٣١,٣٧٠	١٢,٥٥٣,١٨٤	–	–	–
فجوة حساسية معدل الربح	٣٥,٨٠٦,٤٠٨	(٥,٩٠٢,٧٢٤)	١٨,٤٣٧,٤٩٦	٥,٨٣٦,٢٨٦	٧,٠٣٣,٨٨٩	١٠,٤٠١,٤٦١	–
فجوة حساسية معدل الربح المتراكم	–	٣٥,٨٠٦,٤٠٨	٤١,٧٠٩,١٣٢	٢٣,٢٧١,٦٣٦	١٧,٤٣٥,٣٥٠	١٠,٤٠١,٤٦١	–

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

(٣) التعرض لمخاطر معدل الربح – محافظ لغير المتاجرة (تابع)

تحليل الحساسية (تابع)

إن إدارة مخاطر معدلات الربح مقابل حدود فجوة معدل الربح تكملها مراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة لمختلف السيناريوهات المعيارية وغير المعيارية لمعدلات الربح. السيناريوهات المعيارية التي تؤخذ في الاعتبار بشكل شهري تتضمن ١٠٠ نقطة أساس لهبوط أو صعود متناظر في كافة منحنيات العائدات حول العالم و٥٠ نقطة أساس صعوداً أو هبوطاً في أكبر من جزء الاثني عشر شهرا في كافة منحنيات العائدات. فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة لزيادة أو نقصان في معدلات ربح السوق بافتراض عدم وجود حركة لا متماثلة في منحنيات العائدات ومركز مالي ثابت:

	زيادة متناظرة ١٠٠ نقطة أساس	نقصان متناظر ١٠٠ نقطة أساس
حساسية صافي الربح		
٢٠١٩		
في ٣١ ديسمبر	**١٣٤,٨٤ مليون**	**(١٣٤,٨٤) مليون**
٢٠١٨		
في ٣١ ديسمبر	١٠٣,٠٤ مليون	(١٠٣,٠٤ مليون)

تدار المراكز الشاملة لمخاطر معدل الربح لغير المتاجرة من قبل إدارة الخزينة للمجموعة، والتي تستخدم الاستثمارات المالية والدفعات المقدمة للبنوك والودائع من بنوك وأدوات إدارة المخاطر لإدارة المركز الشامل الناشئ عن أنشطة المجموعة لغير المتاجرة. تستخدم أدوات إدارة المخاطر لإدارة مخاطر معدلات الربح.

(٤) التعرض لمخاطر السوق الأخرى – محافظ لغير المتاجرة

التعاملات بالعملات الأجنبية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بنتائج المراكز الهيكلية لصرف العملات الأجنبية على صافي استثمارات المجموعة في الشركات التابعة الأجنبية والفروع الأجنبية. إن سياسة المجموعة هي فقط التحوط من مثل هذه المخاطر عندما يكون لعدم القيام بذلك أثرا هاما على معدلات رأس المال التنظيمي للمجموعة وشركاتها التابعة المصرفية. نتائج هذه السياسة هي أن التحوط بشكل عام يصبح ضروريا فقط عندما يكون معدل المخاطر الهيكلية في عملة بعينها إلى موجودات مرجحة بالمخاطر مسجلة بتلك العملة تختلف بشكل جوهري عن معدل رأس المال للمنشأة قيد النظر. تقوم المجموعة إضافة إلى مراقبة القيمة المعرضة للمخاطر فيما يتعلق بالعملة الأجنبية بمراقبة أية مخاطر تركز فيما يتعلق بأية عملة فردية بخصوص تحويل تعاملات العملة الأجنبية والموجودات والمطلوبات النقدية إلى العملة الوظيفية المعنية للمجموعة وفيما يتعلق بتحويل العمليات الأجنبية إلى عملة العرض للمجموعة.

صافي التعرض المفتوح لمخاطر العملة الأجنبية ٣١ ديسمبر (ألف ريال قطري)

صافي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية:

	٢٠١٩	٢٠١٨
جنيه إسترليني	**٤,٢١٥**	٦١,٠٢٧
دولار	**(١٢,٣٨٨,٩٩٠)**	(١١,٢٦٨,٨٥٣)
يورو	**١٠,١٩٧**	٢٤,٧٠٨
عملات أخرى	**٢٢٩,٣٠١**	٢٤٧,١٥٤

تم تثبيت سعر صرف الريال القطري للدولار الأميركي وتعرض المجموعة لمخاطر العملة محدود بذلك القدر، تقوم المجموعة باستخدام عقود تبادل آجلة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية من أجل الحد من مخاطر تقلب العملات الأخرى.

يبين الجدول التالي تأثير التغير المنطقي الممكن حدوثه في معدلات صرف العملات مقابل الريال القطري على صافي الربح للسنة، بافتراض ثبات العوامل الأخرى المتغيرة:

التغير بنسبة ٥٪ في معدل صرف العملة	زيادة / (انخفاض) ٢٠١٩	٢٠١٨
جنيه إسترليني	**٢١١**	٣,٠٥١
دولار الأمريكي	**(٦١٩,٤٥٠)**	(٥٦٣,٤٤٣)
يورو	**٥١٠**	١,٢٣٥
عملات أخرى	**١١,٤٦٥**	١٢,٣٥٨

مخاطر سعر السهم

مخاطر سعر السهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم والأسهم الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر سعر السهم غير المتاجر به من أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

(٤) التعرض لمخاطر السوق الأخرى – محافظ لغير المتاجرة (تابع)

مخاطر سعر السهم (تابع)

تتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر سعر السهم وفيما يلي تحليل الحساسية لتلك المخاطر:

مؤشرات الأسواق	التغير في أسعار الأسهم ٪	الأثر على حقوق المساهمين		الأثر على الربح والخسارة	
		٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨
بورصة قطر	+/– ١٠٪	**٢٧,٤٥٢**	٢١,١٩١	**٢,٠٤٨**	١,٥٩٣
سوق البحرين للأوراق المالية	+/– ١٠٪	**٩٦٩**	١,٦٩٧	**–**	–

تم إعداد التحليل أعلاه على افتراض بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة مثل معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية إلى آخرة. ويستند إلى الارتباط التاريخي لأسهم حقوق الملكية بالمؤشر ذي الصلة. قد تكون التغيرات الفعلية مختلفة عن المعروضة أعلاه.

(هـ) المخاطر التشغيلية

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والكوادر والنظم أو من أحداث خارجية، والتي تشمل ولكن لا تقتصر على، المخاطر القانونية ومخاطر الامتثال الشرعي؛ إلا أنها لا تغطي مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية.

إن هدف المجموعة هو وضع هيكل لإطار عمل قوي وديناميكي ومستدام لإدارة المخاطر التشغيلية لتحديد وتقييم وقياس ومراقبة وضبط و التقرير عن المخاطر. تقع المسؤولية الرئيسية عن تطوير وتنفيذ الضوابط لمعالجة المخاطر التشغيلية على الإدارة العليا من خلال كل وحدة أعمال والوحدات الوظيفية. يتم دعم هذه المسؤولية من خلال تطوير معايير على مستوى المجموعة ككل لإدارة مخاطر التشغيل في المجالات التالية:

- تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها بصورة منتظمة
- إدارة الحوادث والوقائع، و وضع حلول للمشاكل و رفع تقارير المخاطر بصورة مستمرة على مستوى البنك.
- الإنذار المبكر بزيادة التعرض للمخاطر من خلال رصد مؤشرات المخاطر الرئيسية.
- الفصل بين الواجبات والرقابة الثنائية.
- مطابقة ومراقبة العمليات.
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية وغيرها من المتطلبات القانونية.
- السياسات والإجراءات المناسبة.
- تطوير خطط التعافي من الكوارث وخطط استمرارية العمل.
- حماية أمن المعلومات.
- التدريب والتطوير المهني؛
- المعايير الأخلاقية ومعايير التجارية.
- المخاطر المنقولة، بما في ذلك التأمين والاستعانة بمصادر خارجية متى ما كان ذلك فعالا.

(و) إدارة رأس المال

رأس المال النظامي

إن سياسة المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من أجل الحرص على ثقة المستثمر والمقرض والسوق ولاستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضا الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل مديونية أعلى والمنافع والضمان الذين يمكن الحصول عليهما بمركز رأس مال متين.

لقد التزمت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي خلال السنة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة خارجيا. يتم احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لإرشادات لجنة بازل ٣ التي تم تبنيها من قبل مصرف قطر المركزي كما اعتمد من مصرف قطر المركزي.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(و) إدارة رأس المال (تابع)

رأس المال النظامي (تابع)

مركز رأس المال النظامي للمجموعة بموجب بازل ٣ ولوائح مصرف قطر المركزي في ٣١ ديسمبر كما يلي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	بازل ٣	بازل ٣
حقوق الملكية المشتركة من الفئة ١	**١٦,١٧٩,٠١٨**	١٤,٨٤١,٤٩٧
رأس المال من الفئة ١	**٢٠,٢٢٠,٠٤٢**	١٨,٨٩٨,٠٦٣
رأس المال من الفئة ٢	**١,٣٠٢,٢١٤**	١,٠٦٤,١٠١
إجمالي رأس المال النظامي	**٢١,٥٢٢,٢٥٦**	١٩,٩٦٢,١٦٤

الموجودات المرجحة بالمخاطر

	٢٠١٩	٢٠١٨
	بازل ٣	بازل ٣
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان	**١٠٠,٨٩٥,١٤٩**	٩٧,٨٥٦,٤٠٥
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق	**٣٧٢,١٧٢**	٣٦٤,٧٠٨
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية	**٩,١٣٦,٧٠٧**	٨,١٧٧,٥٤٨
إجمالي موجودات مرجحة بالمخاطر	**١١٠,٤٠٤,٠٢٩**	١٠٦,٣٩٨,٦٦١
رأس المال النظامي	**٢١,٥٢٢,٢٥٦**	١٩,٩٦٢,١٦٤
نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة ١	**٪١٤,٧**	٪١٣,٩
نسبة كفاية إجمالي رأس المال	**٪١٩,٥**	٪١٨,٨

الحد الأدنى لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال بموجب بازل ٣ حسب لوائح مصرف قطر المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على النحو التالي:

	الفعلي	الحد الأدنى حسب مصرف قطر المركزي
نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة ١ بدون احتياطي رأس المال	**٪١٤,٧**	٪٦,٠٠
نسبة حقوق الملكية المشتركة من الفئة ١ متضمنة احتياطي رأس المال	**٪١٤,٧**	٪٨,٥٠
نسبة رأس المال من الفئة ١ متضمنة احتياطي رأس المال	**٪١٨,٣**	٪١٠,٥٠
إجمالي نسبة راس المال متضمنة احتياطي رأس المال	**٪١٩,٥**	٪١٢,٥٠
إجمالي رأس المال متضمنا احتياطي رأس المال والاحتياطي المحلي النظامي للبنوك الهامة	**٪١٩,٥**	٪١٣,٥٠
إجمالي رأس المال متضمنا احتياطي رأس المال والاحتياطي المحلي النظامي للبنوك الهامة ومصروف عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي حسب الدعامة ٢	**٪١٩,٥**	٪١٤,٥٠

المجموعة بصدد تحليل المتطلبات الجديدة لرأس المال بالنسبة لمخاطر معدل الربح في دفتر البنك وستبدأ في تجنيب رأس المال استنادا بموجب معيار جديد حسب الدعامة ٢ بدءا من سنة ٢٠٢٠ وما بعدها في أو قبل ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وفقاً للتوجيهات النهائية من مصرف قطر المركزي.

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٥ استخدام التقديرات والأحكام

(أ) المصادر الرئيسية للشك حول التقديرات

تقوم المجموعة بإجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات الصادر عنها التقرير. يتم إجراء تقييم مستمر للتقديرات والأحكام وهي تستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد على أنها معقولة بالنظر إلى الظروف.

(١) مخصص خسائر الائتمان

تقييم ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للموجود المالي زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي وإدخال معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع إيضاح ٤ (ب) (٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة لمزيد من المعلومات.

(٢) تحديد القيم العادلة

إن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي ليس لها سعر سوق يمكن تحديده باستخدام أساليب التقييم التي تم شرحها في السياسات المحاسبية الهامة. بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير متكرر، والتي تمتاز بشفافية قليلة في السعر، فإن القيمة العادلة لها تكون أقل موضوعية وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام استنادا إلى مخاطر السيولة والتركز والشك حول عوامل السوق وافتراضات التسعير ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة بحد ذاتها.

تحدد القيمة العادلة لكل استثمار على حده وفقاً لسياسات التقييم العامة وهي كالتالي:

(١) بالنسبة للاستثمارات المدرجة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أفضل أسعار عرضه مدرجة في السوق عند إقفال اليوم في تاريخ بيان المركز المالي.

(٢) بالنسبة للاستثمارات غير المدرجة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أحدث عمليات البيع أو الشراء الهامة مع أطراف أخرى والتي تمت أو هي في طور الانتهاء، عند عدم وجود عمليات حديثة قد تمت أو هي في طور الانتهاء، عندئذ تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لاستثمارات مماثلة، أما بالنسبة لغيرها، فإن القيمة العادلة تكون بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أو غيرها من طرق التقييم ذات الصلة.

(٣) بالنسبة للاستثمارات التي لها تدفقات نقدية ثابتة أو من الممكن تقديرها، فإن القيمة العادلة تكون بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الأرباح الحالية لاستثمارات مماثلة في الشروط والخصائص.

(٤) بالنسبة للاستثمارات التي لا يمكن قياس القيمة العادلة لها باستخدام أي من الطرق الواردة أعلاه فإنها تسجل بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

(١) تقييم الأدوات المالية

السياسة المحاسبية للمجموعة المتعلقة بقياس القيمة العادلة تمت مناقشتها في قسم السياسات المحاسبية الهامة. تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام القيمة العادلة وفقا للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس:

- المستوى ١: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢: أساليب تقييم استنادا إلى مدخلات يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (مثل المشتقات من الأسعار). تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها باستخدام: أسعار سوق مدرجة في السوق النشطة لأدوات مماثلة أو أسعار مدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطا أو أساليب تقييم أخرى حيث يمكن بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.
- المستوى ٣: أساليب تقييم باستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات حيث يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها ويكون للمدخلات التي لا يمكن ملاحظتها أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها استنادا إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتاجر بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعامل. تقوم المجموعة بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى بتحديد القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم.

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم مقارنة بأدوات مماثلة حيث تتوفر أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها وطرق تقييم أخرى. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم معدلات فائدة خالية من المخاطر وقياسية وتوزيعات ائتمان وطرق أخرى مستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار الصكوك والأسهم ومعدلات صرف العملة الأجنبية والأسهم وأسعار مؤشرات الأسهم والتغيرات المتوقعة للأسعار وارتباطاتها. إن هدف أساليب التقييم هو التوصل إلى تحديد قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ بيان المركز المالي والذي كان من الممكن تحديده من قبل المشاركين في السوق وفق معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية.

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٥ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

(٢) تصنيف الموجود المالي

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية السنة وفق مستوى القيمة العادلة الذي يصنف فيه قياس القيمة العادلة:

٢٠١٩	الإجمالي	قياس القيمة العادلة باستخدام: أسعار السوق في أسواق مالية نشطة (المستوى ١)	مدخلات أخرى يمكن ملاحظتها (المستوى ٢)	مدخلات أخرى لا يمكن ملاحظتها (المستوى ٣)
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (موجودات):	٣٧٥,٤٣٤	–	٣٧٥,٤٣٤	–
استثمارات مالية:				
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٧٨,٧٢٧	٧٠,٦٦٠	٨,٠٦٧	–
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١٩,٨٨٣	١٩,٨٨٣	–	–
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٨٥,١١٠	–	٨٥,١١٠	–
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١,٢٩٠,٣٦٧	–	٤٠٦,٦٨٠	٨٨٣,٦٨٧
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٤٤٠,٦٩٣	٤١٥,٤٠١	٢٥,٢٩٢	–
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٥٥٥,٢٥٩	–	١٦٠,٩٨٣	٣٩٤,٢٧٦
موجودات تمويل مصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدحل	٥١٣,٤٤٥	–	–	٥١٣,٤٤٥
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مطلوبات):	٦٤,٥٢٦	–	٦٤,٥٢٦	–

٥ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

(٢) تصنيف الموجود المالي (تابع)

٢٠١٨	الإجمالي	قياس القيمة العادلة باستخدام		
		أسعار السوق في أسواق مالية نشطة (المستوى ١)	مدخلات أخرى يمكن ملاحظتها (المستوى ٢)	مدخلات أخرى لا يمكن ملاحظتها (المستوى ٣)
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (موجودات):	٤١١,٩٢٥	–	٤١١,٩٢٥	–
استثمارات مالية:				
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١٥,٩٣٤	١٥,٩٣٤	–	–
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١٦,٦٠٨	١٦,٦٠٨	–	–
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٨١,٨٩٤	–	٨١,٨٩٤	–
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١,٩٢٧,٣٣١	–	٤٨٥,٣٧٤	١,٤٤١,٩٥٧
استثمارات مالية مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٤٠٨,٧٣٧	٣٣٠,٧٥٥	٧٧,٩٨٢	–
استثمارات مالية غير مدرجة ذات طبيعة حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٧٧,٢٩٠	–	٧٧,٢٩٠	–
موجودات تمويل مصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدحل	٤٩٤,٩٢٩	–	–	٤٩٤,٩٢٩
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مطلوبات)	٨٨,٨٧٥	–	٨٨,٨٧٥	–

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والتي تم قيدها بالتكلفة المطفأة تساوي القيمة الدفترية، ولذلك لم تدرج ضمن جدول مستويات القيمة العادلة، فيما عدا الاستثمارات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة والتي تبلغ قيمتها العادلة ٣,٠٠٧ مليون ريال قطري (٢,٤٣٤ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٨) والتي تم التوصل إليها باستخدام المستوى ١ من ترتيب القيمة العادلة. تفاصيل تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية تم الإفصاح عنها بالإيضاح رقم ٧.

خلال سنتي ٢٠١٩ و٢٠١٨ لم تكن هناك تحويلات بين المستوى الأول والثاني لقياسات القيمة العادلة ولم يتم إجراء تحويلات إلى المستوى ٣ من ترتيب القيمة العادلة.

٥ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

(٢) تصنيف الموجود المالي (تابع)

يورد الجدول أدناه المعلومات حول المدخلات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٢٠١٨ في قياس الأدوات المالية المصنفة على أنها في المستوى ٣ في ترتيب القيمة العادلة:

	تقنية التقييم	المدخلات المستخدمة	مدى المدخلات ٢٠١٩	مدى المدخلات ٢٠١٨
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	التدفقات النقدية المخصومة	معدل النمو	٠٪ إلى ٣٪	٠٪ إلى ٣٪
		معدل الخصم	٦٪ إلى ٨٪	٧٪ إلى ١٤٪

يوضح الجدول أدناه التسويات بين الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية للاستثمارات ضمن المستوى ٣ والتي تم قيدها بالقيمة العادلة:

	في ١ يناير ٢٠١٩	إجمالي الربح / (الخسارة) المسجلة في بيان الدخل الموحد	المشتريات	المبيعات / التحويلات	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
استثمارات في حقوق الملكية					
بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	–	٤٤١,٩٥١	٤,٣٣٩	(٥٢,٠١٣)	٣٩٤,٢٧٧
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١,٤٤١,٩٥٧	(٥,١٩٢)	٤٥,٧٨٥	(٥٩٨,٨٦١)	٨٨٣,٦٨٩
موجودات تمويل مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٤٩٤,٩٢٩	١٣,٠٨٥	٥٧,٢٥٤	(٥١,٨٢٤)	٥١٣,٤٤٤
	١,٩٣٦,٨٨٦	٤٤٩,٨٤٤	١٠٧,٣٧٨	(٧٠٢,٦٩٨)	١,٧٩١,٤١٠

	في ١ يناير ٢٠١٨	إجمالي الربح / (الخسارة) المسجلة في بيان الدخل الموحد	المشتريات	المبيعات / التحويلات	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
استثمارات في حقوق الملكية					
بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٢٦٧,٥٣٢	١٠,٨٧٧	٩٣٧	(٢٧٩,٣٤٦)	–
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١,١٤٠,٤٧٢	(٩٤,٧١٠)	٤١٢,٤١٦	(١٦,٢٢١)	١,٤٤١,٩٥٧
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٧,٤٣٣	(٧,٤٣٣)	–	–	–
موجودات تمويل مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٥٢٢,٠١٩	(٧,٦٧٨)	–	(١٩,٤١٢)	٤٩٤,٩٢٩
	١,٩٣٧,٤٥٦	(٩٨,٩٤٤)	٤١٣,٣٥٣	(٣١٤,٩٧٩)	١,٩٣٦,٨٨٦

٥ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(ب) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

(٣) الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر لموجوداتها غير الملموسة لاحتساب الإطفاء. يتم تحديد هذه التقدير بعد وضع اعتبار للمنافع الاقتصادية المتوقع تلقيها من استخدام الموجودات غير الملموسة.

الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة لا تطفأ ولكنه يجري اختبارها سنويا لانخفاض القيمة. تتم مراجعة تقييم العمر غير المحدد سنويا لتحديد ما إذا كان من الممكن الاستمرار في دعم العمر غير المحدد. في حالة ذلك، فإنه يجرى تغيير العمر الإنتاجي من غير المحدد إلى المحدد على أساس مستقبلي.

(٤) الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تحدد إدارة المجموعة العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والمعدات لاحتساب الإهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد وضع اعتبار للاستخدام المتوقع للأصل والبلى والتقادم الفعلي والتقادم الفني والتجاري.

(٥) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقيم المجموعة ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على انخفاض القيمة بالنسبة لجميع الموجودات غير المالية في تاريخ كل تقرير. يتم اختبار جميع الموجودات غير المالية لانخفاض القيمة عندما تتوفر مؤشرات على أنه من المحتمل أن تصبح القيم الدفترية غير قابلة للاسترداد. عند القيام بإجراء احتساب للقيمة قيد الاستخدام يجب على الإدارة أن تقدر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجود وأن تختار معدل الخصم المناسب بغرض احتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

٦ القطاعات التشغيلية

لدى المجموعة أربعة قطاعات تشغيلية كما هو موضح أدناه وهي تمثل القطاعات الاستراتيجية للمجموعة. تقدم القطاعات الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة وتدار بشكل منفصل بناء على إدارة المجموعة وهيكل التقارير الداخلية. يقوم الرئيس التنفيذي بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية لكل قطاع استراتيجي بشكل شهري. يشرح الملخص التوضيحي التالي العمليات في كل قطاع يصدر عنه التقرير في المجموعة.

الأعمال المصرفية للشركات	تشتمل على الخدمات المقدمة لمستثمري المؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة والمؤسسات المالية والكيانات الاستثمارية.
الأعمال المصرفية للأفراد	تشتمل على الخدمات المقدمة للعملاء الأفراد من خلال الفروع المحلية للمصرف والتي تشمل حسابات جارية وتوفير وبطاقات ائتمانية وخطوط الائتمان الشخصية ورهون.
وحدات المجموعة الأخرى	الخزينة والاستثمار والتمويل ووظائف مركزية أخرى.
شركات تابعة محلية ودولية	تشتمل على شركات المجموعة التابعة المحلية والدولية والتي تم توحيدها في البيانات المالية للمجموعة.

يقاس الأداء بناء على ربح القطاع قبل الضريبة الذي تم إدراجه في تقارير الإدارة الداخلية التي تمت مراجعتها من قبل الرئيس التنفيذي. يستخدم ربح القطاع لقياس الأداء حيث ترى الإدارة أن معلومات كهذه هي المعنية بشكل كبير بتقييم نتائج قطاعات معينة ذات صلة بمنشآت أخرى تعمل في مثل هذه المجالات.

٦ القطاعات التشغيلية (تابع)

تم إدراج المعلومات التي تتعلق بالنتائج والموجودات والمطلوبات لكل قطاع يصدر عنه التقرير مذكور أدناه:

معلومات عن القطاعات التشغيلية

٢٠١٩	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	وحدات المجموعة الأخرى	شركات تابعة محلية ودولية	المجموع
إيرادات خارجية:					
صافي إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار	٤,٧٢٢,٠٥٦	١,٣٨٢,٦٠٠	٥٤٦,٢٢٨	٢٧٨,٩٣٨	٦,٩٢٩,٨٢٢
صافي إيرادات رسوم وعمولات	٣٣٨,١٠٠	٢٣٠,١٦٩	٦٤,٦٨٠	٦٠,٢٠٤	٦٩٣,١٥٣
صافي الربح عمليات النقد الأجنبي	–	–	٦٤,٠٦٤	(٥,٤٥٧)	٥٨,٦٠٧
الحصة من نتائج شركات زميلة	–	–	١٢,٩٢٣	(١٤,١١٩)	(١,١٩٦)
إيرادات أخرى	–	–	٢٥,٠٠٠	٣٢,٨٥٩	٥٧,٨٥٩
إجمالي إيراد القطاع	٥,٠٦٠,١٥٦	١,٦١٢,٧٦٩	٧١٢,٨٩٥	٣٥٢,٤٢٥	٧,٧٣٨,٢٤٥
حصة حملة الصكوك من الربح	–	–	(٣٧٦,٢٢٦)	–	(٣٧٦,٢٢٦)
العائد على أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	(١,٤٧٦,٥٧٩)	(٥٣٨,٥٨٠)	(٤٥٨,٧٩٨)	(٥٧,٩٤٣)	(٢,٥٣١,٩٠٠)
صافي ربح القطاع بعد الضريبة	١,٥٤٥,٩٤٠	١,٠٨٥,٩٦١	٤٠٧,٢٤٩	(٥٤,٥٦٢)	٢,٩٨٤,٥٨٨
موجودات القطاع	١٠١,٢٩٢,٦٧٩	١٩,٥٣٨,٨٤٧	٣٨,١١٥,٩٤١	٤,٥٧١,٧٤٤	١٦٣,٥١٩,٢١١
مطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيد للقطاع	٥٥,٨٧٦,٢٣١	٣٨,٨٩٧,١٢٤	٤٢,٤١٥,٥٤٥	٤,١٧٠,٩٩٩	١٤١,٣٥٩,٨٩٩

٢٠١٨	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	وحدات المجموعة الأخرى	شركات تابعة محلية ودولية	المجموع
إيرادات خارجية:					
صافي إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار	٤,٣٥٥,٧٣٢	١,٢٦٣,٧٧٦	١٩٢,٨٤١	٢٠٥,٦٦٠	٦,٠١٨,٠٠٩
صافي إيرادات رسوم وعمولات	٢٩٩,٤٠١	١٩٥,٠٤٩	٣٧,٥٥٢	٤٣,٨٤٠	٥٧٥,٨٤٢
صافي الربح عمليات النقد الأجنبي	–	–	٩١,٤٦١	١٦٧,٧٦٦	٢٥٩,٢٢٧
الحصة من نتائج شركات زميلة	–	–	١٥,٥٩١	(١٦,١٤٣)	(٥٥٢)
إيرادات أخرى	–	–	–	٤٧,١٨٢	٤٧,١٨٢
إجمالي الإيرادات	٤,٦٥٥,١٣٣	١,٤٥٨,٨٢٥	٣٣٧,٤٤٥	٤٤٨,٣٠٥	٦,٨٩٩,٧٠٨
حصة حملة الصكوك من الربح	–	–	(٢٥٥,٠٩٢)	–	(٢٥٥,٠٩٢)
العائد على أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	(١,٤٨٤,١٦٧)	(٤١٥,٣٩٣)	(١٧٩,٩٥٣)	(٤٥,٩٠٣)	(٢,١٢٥,٤١٦)
صافي ربح القطاع بعد الضريبة	١,٥٣٢,٧١٢	١,٠٣٩,٥٠٣	٥٣,٠٤٥	١٥,٤٣٥	٢,٦٤٠,٦٩٥
موجودات القطاع	٩١,٤٠٠,٥٥٢	١٨,٢٩٨,٣٦٢	٣٨,٨٢٧,٢٣٣	٤,٧٠٦,٢١٨	١٥٣,٢٣٢,٣٦٥
مطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيد للقطاع	٥٨,٣٦٩,٥٠٤	٣٥,٣١٦,٩٢٤	٣٤,٩٧٦,٧٨٣	٣,٨٢٩,٧٧٧	١٣٢,٤٩٢,٩٨٨

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٧ القيمة العادلة وتصنيف الأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

	القيم العادلة من خلال حقوق الملكية	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
٢٠١٩					
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	٧,٤٠٢,٩٣٢	٧,٤٠٢,٩٣٢	٧,٤٠٢,٩٣٢
أرصده لدى البنوك	–	–	٣,٥٥٢,٢٨٤	٣,٥٥٢,٢٨٤	٣,٥٥٢,٢٨٤
موجودات تمويل	–	٥١٣,٤٤٥	١١٣,٢٤٠,١٤٨	١١٣,٧٥٣,٥٩٣	١١٣,٧٥٣,٥٩٣
استثمارات مالية:					
– أدوات من فئة حقوق الملكية	٩٩٥,٩٥٢	١,٣٦٩,٠٩٤	–	٢,٣٦٥,٠٤٦	٢,٣٦٥,٠٤٦
– أدوات من فئة الدين	–	١٠٤,٩٩٣	٣٠,٨٠١,٧٢٤	٣٠,٩٠٦,٧١٧	٣٠,٨٨١,٦٢٢
موجودات أخرى	–	–	٦٢٣,٨٨٧	٦٢٣,٨٨٧	٦٢٣,٨٨٧
	٩٩٥,٩٥٢	١,٩٨٧,٥٣٢	١٥٥,٦٢٠,٩٧٥	١٥٨,٦٠٤,٤٥٩	١٥٨,٥٧٩,٣٦٤
حسابات البنوك	–	–	١٤,٣٥٥,٠٦٨	١٤,٣٥٥,٠٦٨	١٤,٣٥٥,٠٦٨
حسابات العملاء الجارية	–	–	١٤,٩٧٩,٠٨٦	١٤,٩٧٩,٠٨٦	١٤,٩٧٩,٠٨٦
صكوك تمويل	–	–	١٠,٩٣٣,٨٩٢	١٠,٩٣٣,٨٩٢	١٠,٩٣٣,٨٩٢
مطلوبات أخرى	–	–	٤,٤٥٠,٣٧٩	٤,٤٥٠,٣٧٩	٤,٤٥٠,٣٧٩
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	–	–	٩٦,٦٤١,٤٧٤	٩٦,٦٤١,٤٧٤	٩٦,٦٤١,٤٧٤
	–	–	١٤١,٣٥٩,٨٩٩	١٤١,٣٥٩,٨٩٩	١٤١,٣٥٩,٨٩٩

	القيم العادلة من خلال حقوق الملكية	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
٢٠١٨					
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	٧,٢٩٨,٩١٤	٧,٢٩٨,٩١٤	٧,٢٩٨,٩١٤
أرصده لدى البنوك	–	–	٦,٤٢٤,١٥٣	٦,٤٢٤,١٥٣	٦,٤٢٤,١٥٣
موجودات تمويل	–	٤٩٤,٩٢٩	١٠١,٧١٥,٠٠١	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠
استثمارات مالية:					
– أدوات من فئة الدين	٤٨٦,٠٢٧	١,٩٤٣,٢٦٥	–	٢,٤٢٩,٢٩٢	٢,٤٢٩,٢٩٢
– أدوات من فئة حقوق الملكية	–	٩٨,٥٠٢	٢٨,٩٤٥,٨٠٦	٢٩,٠٤٤,٣٠٩	٢٨,٩١٩,٨٣٠
موجودات أخرى	–	–	٧٦٠,٨٣٧	٧٦٠,٨٣٧	٧٦٠,٨٣٧
	٤٨٦,٠٢٧	٢,٥٣٦,٦٩٦	١٤٥,١٤٤,٧١١	١٤٨,١٦٧,٤٣٥	١٤٨,٠٤٢,٩٥٦
حسابات البنوك	–	–	١٧,٢٣٣,٩٦٨	١٧,٢٣٣,٩٦٨	١٧,٢٣٣,٩٦٨
حسابات العملاء الجارية	–	–	١٥,٤٢٠,٨٠٨	١٥,٤٢٠,٨٠٨	١٥,٤٢٠,٨٠٨
صكوك تمويل	–	–	٩,١٨٩,٠٤٧	٩,١٨٩,٠٤٧	٩,١٨٩,٠٤٧
مطلوبات أخرى	–	–	٥,٤٧١,٩٩٠	٥,٤٧١,٩٩٠	٥,٤٧١,٩٩٠
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة	–	–	٨٥,١٧٧,١٧٥	٨٥,١٧٧,١٧٥	٨٥,١٧٧,١٧٥
	–	–	١٣٢,٤٩٢,٩٨٨	١٣٢,٤٩٢,٩٨٨	١٣٢,٤٩٢,٩٨٨

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٨ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	٢٠١٩	٢٠١٨
النقد في الصندوق	**٧٤٢,٤٤٠**	٦٣٠,٨٥٧
احتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي (أ)	**٤,٦٠٠,٤٤٨**	٤,٣٢٧,٢٧١
أرصدة أخرى لدى مصرف قطر المركزي	**١,٦١٧,١٢٢**	١,٩٩٧,٢١٢
أرصدة لدى مصارف مركزية أخرى	**٤٤٢,٩٢٢**	٣٤٣,٥٧٤
	٧,٤٠٢,٩٣٢	٧,٢٩٨,٩١٤

(أ) الاحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي غير متاح للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

٩ أرصدة لدى البنوك

	٢٠١٩	٢٠١٨
أرصدة المرابحة في السلع والمعادن مدينة	**٢,١٠٩,٨٥٧**	٤,٣٢١,٨٢٨
ودائع وكالة	**٧٩٣,٥٩١**	١,٦٠٦,٤٢٦
إيداعات مضاربة	**٢٣,٣٤٨**	١١٨,٠٩٨
حسابات جارية	**٦٤٦,١٧٨**	٣٩٨,٦٣٤
ناقصا: مخصص انخفاض القيمة	**(٢٠,٦٩٠)**	(٢٠,٨٣٣)
	٣,٥٥٢,٢٨٤	٦,٤٢٤,١٥٣

١٠ موجودات التمويل

(أ) حسب النوع

	٢٠١٩	٢٠١٨
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية:		
مرابحة	**٨٢,٦٦٢,٩٤٦**	٧٠,٢٣٦,٨٦١
مساومة	**١٨,٦٧٥,٨٩٥**	١٦,٨٦٩,٤٧٩
إجارة منتهية بالتمليك	**٢٠,٠٧٦,٧٣٥**	٢١,٢١٨,٨٠٥
استصناع	**٨٤٨,٧٣٠**	٧٤٤,٦٦٥
مضاربة	**١٨,٣١١**	٧١,٣٢٣
أخرى	**٢,٠٩٥,٥٣٧**	٣,٢٦٦,١٣٩
إجمالي موجودات التمويل	**١٢٤,٣٧٨,١٥٤**	١١٢,٤٠٧,٢٧٢
ناقصا: ربح مؤجل	**(٧,٨٥٩,٤٢٦)**	(٨,٠٠٤,٨٩٣)
إجمالي موجودات التمويل ناقصاً الربح المؤجل	**١١٦,٥١٨,٧٢٨**	١٠٤,٤٠٢,٣٧٩
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل – عاملة (المرحلتين ١ و٢)	**(١,٢٥٠,٠٧٤)**	(٩٣٠,٠٢٤)
مخصص خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية – انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة ٣)	**(١,٤٤٨,٦١٣)**	(١,١٩٩,٧٨٠)
أرباح معلقة	**(٦٦,٤٤٨)**	(٦٢,٦٤٥)
صافي موجودات التمويل	**١١٣,٧٥٣,٥٩٣**	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠

يتضمن صافي الموجودات التمويلية أدوات هجينة بمبلغ ٥١٣ مليون ريال قطري مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (٤٩٥ مليون ريال قطري في ٢٠١٨).

بلغت موجودات التمويل المنخفضة القيمة ناقصاً الأرباح المعلقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ١,٥٤١ مليون ريال قطري والتي تمثل ١,٣٪ من إجمالي موجودات التمويل ناقصا الأرباح المؤجلة (١,٢٦١ مليون ريال قطري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨: تمثل ١,٢٪ من إجمالي موجودات التمويل ناقصا الأرباح المؤجلة).

(ب) الحركة في مخصص انخفاض قيمة موجودات التمويل كما يلي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
الرصيد في ١ يناير	**٢,١٢٩,٨٠٤**	١,١٩٨,٤٩٨
تعديلات نتيجة للتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠	**–**	٨٧٤,٢٨٣
تعديلات القيمة العادلة	**٤٣,٤٣٧**	–
الرصيد المعدل في بداية السنة	**٢,١٧٣,٢٤١**	٢,٠٧٢,٧٨١
مخصص مكون خلال السنة	**٨٥٦,٦٨٠**	٦٣٨,٠٣٧
مخصص مسترد خلال السنة	**(٢٣٢,٦١١)**	(١٣٢,٩٦٣)
صافي خسائر انخفاض في القيمة خلال السنة	**٦٢٤,٠٦٩**	٥٠٥,٠٧٤
أرصدة مشطوبة خلال السنة	**(٩٩,٣٩٠)**	(١٩٤,٦٠٨)
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	**٧٦٧**	(٢٥٣,٤٤٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٢,٦٩٨,٦٨٧**	٢,١٢٩,٨٠٤

*بالنسبة لمراحل مخصص انخفاض القيمة، راجع الإيضاح ٤(ب).

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٠ موجودات التمويل (تابع)

(ج) الحركة في مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية –حسب القطاع

	الشركات			الشركات الصغيرة والمتوسطة			أفراد			الرهن العقاري			الإجمالي		
	المرحلة ١ عاملة	المرحلة ٢ انخفضت قيمتها ائتمانيا	المرحلة ٣ ائتمانيا	المرحلة ١ عاملة	المرحلة ٢ انخفضت قيمتها ائتمانيا	المرحلة ٣ ائتمانيا	المرحلة ١ عاملة	المرحلة ٢ انخفضت قيمتها ائتمانيا	المرحلة ٣ ائتمانيا	المرحلة ١ عاملة	المرحلة ٢ انخفضت قيمتها ائتمانيا	المرحلة ٣ ائتمانيا	المرحلة ١ عاملة	المرحلة ٢ انخفضت قيمتها ائتمانيا	المرحلة ٣ ائتمانيا
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	١٧٣,٢٩١	٤٩٦,٤٠٨	٦٠٦,٢٣٨	٨٧٩	٥,٠٣٦	٢٣,٩٨٩	٥,٩٠٠	٥٠,٣٦١	٤٨٧,٤٢١	٢٩,٠٣١	١٦٩,١١٨	٨٢,١٣٢	٢٠٩,١٠١	٧٢٠,٩٢٣	١,١٩٩,٧٨٠
تسويات القيمة العادلة	٤٣,٤٣٧	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤٣,٤٣٧		
تحويلات بين المراحل	–	٥٨٨	(٥٨٨)	–	–	–	(٤,٦٤٤)	٣٧,٩٧١	(٣٣,٣٢٧)	–	–	–	(٤,٦٤٤)	٣٨,٥٥٩	(٣٣,٩١٥)
مخصص مكون خلال السنة	١٧٨,١٠٢	(٢٨,٥٢٤)	٥٤٢,٣٧٢	(٢٠٢)	٤٧٥	٥,٦٧٢	١٠٢,٨٣٥	(٦٢,٧٨٨)	٦١,٠١٢	٧٤,٥٨٩	(١٨,٦١٥)	١,٧٥٢	٣٥٥,٣٢٤	(١٠٩,٤٥٢)	٦١٠,٨٠٨
استردادات خلال السنة	–	–	(١٦٠,٢٩١)	–	–	–	–	–	(٧١,١٨٩)	–	–	(١,١٣١)	–	–	(٢٣٢,٦١١)
صافي خسائر انخفاض القيمة خلال السنة	١٧٨,١٠٢	(٢٨,٥٢٤)	٣٨٢,٠٨١	(٢٠٢)	٤٧٥	٥,٦٧٢	١٠٢,٨٣٥	(٦٢,٧٨٨)	(١٠,١٧٧)	٧٤,٥٨٩	(١٨,٦١٥)	٦٢١	٣٥٥,٣٢٤	(١٠٩,٤٥٢)	٣٧٨,١٩٧
مشطوب خلال السنة	(٣,١٨٨)	–	(٧١,٥٥٠)	–	–	–	–	–	(٥,٢٠١)	–	–	(١٩,٤٥١)	(٣,١٨٨)	–	(٩٦,٢٠٢)
تحويلات وتعديلات عملات أجنبية	٧	٧	٧٥٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧	٧	٧٥٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩[1]	٣٩١,٦٤٩	٤٦٨,٤٧٩	٩١٦,٩٣٤	٦٧٧	٥,٥١١	٢٩,٦٦١	١٠٤,٠٩١	٢٥,٥٤٤	٤٣٨,٧١٦	١٠٣,٦٢٠	١٥٠,٥٠٣	٦٣,٣٠٢	٦٠٠,٠٣٧	٦٥٠,٠٣٧	١,٤٤٨,٦١٣

	الشركات			الشركات الصغيرة والمتوسطة			أفراد			الرهن العقاري			الإجمالي		
	المرحلة ١ عاملة	المرحلة ٢ انخفضت قيمتها ائتمانيا	المرحلة ٣ ائتمانيا	المرحلة ١ عاملة	المرحلة ٢ انخفضت قيمتها ائتمانيا	المرحلة ٣ ائتمانيا	المرحلة ١ عاملة	المرحلة ٢ انخفضت قيمتها ائتمانيا	المرحلة ٣ ائتمانيا	المرحلة ١ عاملة	المرحلة ٢ انخفضت قيمتها ائتمانيا	المرحلة ٣ ائتمانيا	المرحلة ١ عاملة	المرحلة ٢ انخفضت قيمتها ائتمانيا	المرحلة ٣ ائتمانيا
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	–	٢٩,٥٨٥	٦١٩,٦٢٩	–	–	٩,٢٥٥	–	–	٤٧٩,٩٢٢	–	–	٦٠,١٠٧	–	٢٩,٥٨٥	١,١٦٨,٩١٣
تعديلات نتيجة للتبني المبكر لمعيار المحاسبة المالية ٣٠	٢٦١,٧٢٧	٣٥٣,٣٦٩	–	–	–	–	٢٣,٦١٧	٢٢,٥٩٨	–	٣٢,٧٥٨	١٨٠,٢١٤	–	٣١٨,١٠٢	٥٥٦,١٨١	–
الرصيد المعدل في بداية السنة	٢٦١,٧٢٧	٣٨٢,٩٥٤	٦١٩,٦٢٩	–	–	٩,٢٥٥	٢٣,٦١٧	٢٢,٥٩٨	٤٧٩,٩٢٢	٣٢,٧٥٨	١٨٠,٢١٤	٦٠,١٠٧	٣١٨,١٠٢	٥٨٥,٧٦٦	١,١٦٨,٩١٣
تحويلات بين المراحل	(٧,٧٢٠)	(٧,٨١٦)	١٥,٥٣٦	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(٧,٧٢٠)	(٧,٨١٦)	١٥,٥٣٦
مخصص مكون خلال السنة	٥٣,٣٣٠	١٦١,١٥٠	٢٣٨,٤٨٩	٨٧٩	٥,٠٣٦	١٤,٩١٠	(١٧,٧١٧)	٢٧,٧٦٣	١٢١,١٣١	(٢,٧٩٤)	(٩٢٣)	٣٦,٧٨٣	٣٣,٦٩٨	١٩٣,٠٢٦	٤١١,٣١٣
استردادات خلال السنة	(١٧,٤٦٦)	–	(١٠,٥٥١)	–	–	(١٧٦)	–	–	(٩٠,٢٤٦)	–	–	(١٤,٥٢٤)	(١٧,٤٦٦)	–	(١١٥,٤٩٧)
صافي خسائر انخفاض القيمة خلال السنة	٣٥,٨٦٤	١٦١,١٥٠	٢٢٧,٩٣٨	٨٧٩	٥,٠٣٦	١٤,٧٣٤	(١٧,٧١٧)	٢٧,٧٦٣	٣٠,٨٨٥	(٢,٧٩٤)	(٩٢٣)	٢٢,٢٥٩	١٦,٢٣٢	١٩٣,٠٢٦	٢٩٥,٨١٦
مشطوب خلال السنة	(٩١,٢٠٢)	(٤٠,٠٧٠)	(٥٨,٩٩٤)	–	–	–	–	–	(٤,١٠٨)	–	–	(٢٣٤)	(٩١,٢٠٢)	(٤٠,٠٧٠)	(٦٣,٣٣٦)
تحويلات وتعديلات عملات أجنبية	(٢٥,٣٧٨)	١٩٠	(١٩٧,٨٧١)	–	–	–	–	–	(١٩,٢٧٨)	(٩٣٣)	(١٠,١٧٣)	–	(٢٦,٣١١)	(٩,٩٨٣)	(٢١٧,١٤٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٧٣,٢٩١	٤٩٦,٤٠٨	٦٠٦,٢٣٨	٨٧٩	٥,٠٣٦	٢٣,٩٨٩	٥,٩٠٠	٥٠,٣٦١	٤٨٧,٤٢١	٢٩,٠٣١	١٦٩,١١٨	٨٢,١٣٢	٢٠٩,١٠١	٧٢٠,٩٢٣	١,١٩٩,٧٨٠

١٠ موجودات التمويل (تابع)

(د) حسب القطاع

	مرابحة	مساومة	إجارة منتهية بالتمليك	استصناع	مضاربة	أخرى	الإجمالي
٢٠١٩							
حكومة وشبه حكومة	١٧,٠١٨,٨٩٠	٤,٠٠٥	٢,٠٢٨,٩٤٥	–	–	–	١٩,٠٥١,٨٤٠
مؤسسات مالية غير مصرفية	٦,١١٩,٥٦٦	–	٩٢٠,٣٦٧	–	–	–	٧,٠٣٩,٩٣٣
صناعة	٦,٠٨٧,١٠١	١٠,٥٥١	٢,٨٨١	٤٢	–	٧٤٩,٧٧١	٦,٨٥٠,٣٤٦
تجارة	١٢,٢٤٢,٦٦١	١٤٦,٥٠١	١,٦٢٠,٦٤٤	٣,٣٨١	١٤,١١١	٣٤٣,٩٥٢	١٤,٣٧١,٢٥٠
خدمات	١٢,٤٧٦,١١٩	٨٦,٦٧٠	٩٦,٦٨٤	٩٤٩	–	٧٣٢,٦٤٤	١٣,٣٩٣,٠٦٦
مقاولات	٤,٥٢٠,٥٦٧	٢٢,٨٢٠	٢٨٥,٢٥٦	٣,١٣٦	–	٦٦,٧٧١	٤,٨٩٨,٥٥٠
عقارات	٩,٨٠٤,٥٣٠	٦٠,٠٥٧	١٤,٨٨٣,١٨١	٨٣١,٧٠٥	٤,٢٠٠	–	٢٥,٥٨٣,٦٧٣
شخصي	٨,٨٣٣,٥٠٦	١٨,٢٣٨,٨٩٢	–	٩,٢٥٢	–	١٩٨,٤٣٢	٢٧,٢٨٠,٠٨٢
أخرى	٥,٥٦٠,٠٠٦	١٠٦,٣٩٩	٢٣٨,٧٧٧	٢٦٥	–	٣,٩٦٧	٥,٩٠٩,٤١٤
إجمالي موجودات التمويل	٨٢,٦٦٢,٩٤٦	١٨,٦٧٥,٨٩٥	٢٠,٠٧٦,٧٣٥	٨٤٨,٧٣٠	١٨,٣١١	٢,٠٩٥,٥٣٧	١٢٤,٣٧٨,١٥٤
ناقصا: ربح مؤجل							(٧,٨٥٩,٤٢٦)
إجمالي موجودات التمويل ناقصاً الربح المؤجل							١١٦,٥١٨,٧٢٨
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل – عاملة (المرحلتين ١ و٢)							(١,٢٥٠,٠٧٤)
مخصص للانخفاض في قيمة موجودات تمويل – انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة ٣)							(١,٤٤٨,٦١٣)
أرباح معلقة							(٦٦,٤٤٨)
صافي موجودات التمويل							١١٣,٧٥٣,٥٩٣

ملاحظة:
تفاصيل موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك المصدرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مدرجة في الإيضاح رقم ٢٠ من البيانات المالية الموحدة.

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٠ موجودات التمويل (تابع)

(د) حسب القطاع (تابع)

	مرابحة	مساومة	إجارة منتهية بالتمليك	استصناع	مضاربة	أخرى	الإجمالي
٢٠١٨							
حكومة وشبه حكومة	٨,٣٦٠,٥١٧	٣,٣٦٦	٢,٢٤٠,٠٩٨	–	–	–	١٠,٦٠٣,٩٨١
مؤسسات مالية غير مصرفية	٦,٤٣١,٩٨٢	٤٢٦	٩٥١,١٥٣	–	–	–	٧,٣٨٣,٥٦١
صناعة	٦,٩٠٥,٥٣٣	٥٢,٠٠٠	٣,٧٨٣	٢٢١	–	١,١٥٤,٧٣٩	٨,١١٦,٢٧٦
تجارة	١٢,٢٥٧,٤٤٥	٣٠٧,٨٠١	١,٧٤٨,٤٧١	٣٤,٧٢٥	١٤,١١١	٥٠٦,٩٦٢	١٤,٨٦٩,٥١٥
خدمات	٨,١٧٩,٥٩٠	٨٨,٦٢٧	٨٤,٣٨٢	١,٥٤١	–	١,٢٨٣,٤١٨	٩,٦٣٧,٥٥٨
مقاولات	٤,٣٧٣,١٧٦	٦٣,٥٩٣	٢٧٩,٧٤٧	٧,٢١١	٥٢,٩٠٧	٩٤,٨٧٤	٤,٨٧١,٥٠٨
عقارات	٨,٧٣٨,٠٢٣	٤٢,٧٣٥	١٥,٦٤٢,١٤٦	٦٨٦,٦٥٥	٤,٣٠٥	٦,٣٩٤	٢٥,١٢٠,٢٥٨
شخصي	١٠,٣٨٨,٢٨٥	١٦,٣٠٥,١٥٥	–	١٤,٣١٢	–	٢٠٦,٠٩٨	٢٦,٩١٣,٨٥٠
أخرى	٤,٦٠٢,٣١٠	٥,٧٧٦	٢٦٩,٠٢٥	–	–	١٣,٦٥٤	٤,٨٩٠,٧٦٥
إجمالي موجودات التمويل	٧٠,٢٣٦,٨٦١	١٦,٨٦٩,٤٧٩	٢١,٢١٨,٨٠٥	٧٤٤,٦٦٥	٧١,٣٢٣	٣,٢٦٦,١٣٩	١١٢,٤٠٧,٢٧٢

ناقصا: ربح مؤجل	٨,٠٠٤,٨٩٣
إجمالي موجودات التمويل ناقصاً الربح المؤجل	١٠٤,٤٠٢,٣٧٩
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات تمويل – عاملة (المرحلتين ١ و٢)	(٩٣٠,٠٢٤)
مخصص للانخفاض في قيمة موجودات تمويل – انخفضت قيمتها الائتمانية (المرحلة ٣)	(١,١٩٩,٧٨٠)
أرباح معلقة	(٦٢,٦٤٥)
صافي موجودات التمويل	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١١ استثمارات مالية

	٢٠١٩			٢٠١٨		
	مدرجة	**غير مدرجة**	**الإجمالي**	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل						
• استثمارات في حقوق الملكية	**٧٨,٧٢٧**	**١,٢٩٠,٣٦٧**	**١,٣٦٩,٠٩٤**	١٥,٩٣٤	١,٩٢٧,٣٣١	١,٩٤٣,٢٦٥
• استثمارات في أدوات دين						
– ذات معدل ثابت	**١٩,٨٨٣**	**١,٦٧٣**	**٢١,٥٥٦**	١٦,٦٠٨	–	١٦,٦٠٨
– ذات معدل متغير	**–**	**٨٣,٤٣٧**	**٨٣,٤٣٧**	–	٨١,٨٩٥	٨١,٨٩٥
	٩٨,٦١٠	**١,٣٧٥,٤٧٧**	**١,٤٧٤,٠٨٧**	٣٢,٥٤٢	٢,٠٠٩,٢٢٦	٢,٠٤١,٧٦٨
استثمارات في أدوات ذات طبيعة دين المصنفة بالتكلفة المطفأة (ا)						
– صكوك حكومة دولة قطر ومرابحة مصرف قطر المركزي	**١,٩٩٦,٣٢٦**	**٢٧,٨٣٠,١٦٦**	**٢٩,٨٢٦,٤٩٢**	١,٨٤٥,٢١٢	٢٦,٣٥٨,٨٧٤	٢٨,٢٠٤,٠٨٦
– ذات معدل ثابت	**٨٠٤,٦٠٩**	**٢٧٠,٨٤٩**	**١,٠٧٥,٤٥٨**	٦٢٠,٨٦٨	٢٣٣,٧٦٦	٨٥٤,٦٣٤
ناقصا: مخصص انخفاض القيمة*	**(٥,٠٨١)**	**(٩٥,١٤٥)**	**(١٠٠,٢٢٦)**	(٦,٠١٣)	(١٠٦,٩٠٠)	(١١٢,٩١٣)
	٢,٧٩٥,٨٥٤	**٢٨,٠٠٥,٨٧٠**	**٣٠,٨٠١,٧٢٤**	٢,٤٦٠,٠٦٧	٢٦,٤٨٥,٧٣٩	٢٨,٩٤٥,٨٠٦
استثمارات في أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**٤٤٠,٦٩٣**	**٥٥٥,٢٥٩**	**٩٩٥,٩٥٢**	٤٠٨,٧٣٧	٧٧,٢٩٠	٤٨٦,٠٢٧
	٣,٣٣٥,١٥٧	**٢٩,٩٣٦,٦٠٦**	**٣٣,٢٧١,٧٦٣**	٢,٩٠١,٣٤٦	٢٨,٥٧٢,٢٥٥	٣١,٤٧٣,٦٠١

إيضاحات:

(ا) القيمة العادلة للاستثمارات المسجلة بالتكلفة المطفأة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بلغت ٣٠,٨٨٢ مليون ريال قطري (٢٨,٥٩٣ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٨).

(٢) إن ترتيب القيمة العادلة والتحويلات بين مستويات القيمة العادلة مدرجة في الإيضاح رقم ٥ (ب).

الحركة في مخصص انخفاض قيمة الأدوات ذات طبيعة أدوات الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة وأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية كالتالي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
الرصيد في ١ يناير	**١,٢٥٠,٣٠١**	١,٠٦٦,٦٥٩
مكون خلال السنة	**٩٤,٣٥٣**	٢٣٧,٧٠٩
شطب/استردادات/ تحويلات خلال السنة	**(٤٠٣,٣٢٩)**	(٥٤,٠٦٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٩٤١,٣٢٥**	١,٢٥٠,٣٠١

إيضاح:

في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تقاس بالقيمة العادلة فإن الانخفاض الهام (عند انخفاض القيمة السوقية بنسبة ٢٠٪ كحد أدنى) أو طويل الأجل (عند انخفاض القيمة السوقية لمدة ٩ أشهر على الأقل) إلى أقل من التكلفة يوضع في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت قيمة الاستثمار قد انخفضت.

١٢ استثمارات في شركات زميلة

حركة الشركات الزميلة كما يلي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
الرصيد في ١ يناير	**٥٦٨,٣٩٢**	٦٦٨,٥١٢
فروق العملات الأجنبية وتغيرات أخرى	**(٢,٨٠٣)**	(١٧,١٥٥)
استثمارات محولة/ مستبعدة خلال السنة	**(١٢,٦٦٠)**	(٧١,٥٧٧)
الحصة من نتائج الأعمال	**(١,١٩٦)**	(٥٥٢)
توزيعات نقدية	**(٦,٩٩٨)**	(١٠,٨٣٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٥٤٤,٧٣٥**	٥٦٨,٣٩٢

اسم الشركة الزميلة الرئيسية	بلد التأسيس	أنشطة الشركة	نسبه الملكية (٪) ٢٠١٩	٢٠١٨
شركة الجزيرة للتمويل (ش.م.ق.خ)	قطر	تمويل	**٣٠,٠٠٪**	٣٠,٠٠٪
الضمان الإسلامية للتأمين	قطر	تأمين	**٣٠,٨٢٪**	٣٠,٨٢٪
أمبيت لتمويل الشركات	الهند	خدمات مالية	**٢٥,٨٣٪**	٣٠,٧٧٪

فيما يلي المركز المالي وإيرادات ونتائج الشركات الزميلة الرئيسية استنادا إلى البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٢٠١٨:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	شركة الجزيرة للتمويل	الضمان الإسلامية للتأمين	أمبيت لتمويل الشركات
إجمالي الموجودات	**١,٢٤٣,٤٤٤**	**١,٣٢٦,٧٤٠**	**٦٢٤,٣٩٥**
إجمالي المطلوبات	**٣١٥,٢٩٠**	**١٨١,٢٥٦**	**٢٩٤,٤٨٤**
إجمالي الإيرادات	**٩٥,٦٤١**	**٥٥,٩٢٣**	**٥٤,٥٩٧**
صافي الربح	**١٢,٩٦٢**	**٣٢,٣٠٦**	**(٣٣٤)**
حصة من الربح/ (الخسارة)	**٢,٤٧٣**	**١٠,٤٥٠**	**٣٢٠**

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	شركة الجزيرة للتمويل	الضمان الإسلامية للتأمين	أمبيت لتمويل الشركات
إجمالي الموجودات	١,٣١٩,٧٣٣	١,٢٣٠,٦١٨	٥٤٠,٠٩٢
إجمالي المطلوبات	٣٨٩,٣٩٨	٨٩٩,٨٤٤	٢١٤,٤١٤
إجمالي الإيرادات	٩٢,٦٩٩	٧٢,٣٥٢	٧٢,٨٢٩
صافي الربح	١٦,٣٢٠	٤٦,٠٤٦	١٤,٣٩٦
حصة من الربح/ (الخسارة)	٤,١٩٧	١٥,٩٩٧	١,٦٢٧

١٣ استثمارات عقارية

	٢٠١٩	٢٠١٨
الرصيد في ١ يناير	**١,٢٣١,١٠٧**	١,٩٤٣,٩٣٧
استبعادات	**–**	(٧١٢,٨٨٧)
إضافات	**٩٢٤,٢٩٢**	–
التغيرات في القيمة العادلة	**١٩,١٧٣**	٢٩,٦١٢
تحويل وتعديلات عملات أجنبية	**٨٨٧**	(٢٩,٥٥٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٢,١٧٥,٤٥٩**	١,٢٣١,١٠٧

إيضاح:
الاستثمارات العقارية محتفظ بها لتحقيق إيرادات إيجارات أو لزيادة القيمة.

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٤ موجودات ثابتة

	أراضي ومباني	معدات تقنية المعلومات	أثاث وتركيبات	سيارات	أعمال قيد التنفيذ	إجمالي
التكلفة:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	**٤١٤,٦٣٤**	**١٧٧,٠٤١**	**٣٥٢,٣٩٠**	**٦,٢٤٣**	**٣٠,١٣٨**	**٩٨٠,٤٤٦**
إضافات	**١٦,٨٧٨**	**١١,٩٢٧**	**١٤,٦٥٢**	**١٧٥**	**١,٢٩٧**	**٤٤,٩٢٩**
استبعادات	**(٥,٥٦٦)**	**(١,٠٧٩)**	**(٧,٣٦٥)**	**(١,٣١٣)**	**(٢٧,١١٤)**	**(٤٢,٤٣٧)**
فروقات صرف عملات أجنبية	**٢,٥٠٢**	**٢١١**	**(٤٤٧)**	**٤**	**٧١٦**	**٢,٩٨٦**
تحويلات	**–**	**٤٥**	**(٤٥)**	**–**	**١,٢٠١**	**١,٢٠١**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٤٢٨,٤٤٨**	**١٨٨,١٤٥**	**٣٥٩,١٨٥**	**٥,١٠٩**	**٦,٢٣٨**	**٩٨٧,١٢٥**
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	٤٢٤,٩٢٣	١٧٣,٠٧٨	٣٣٣,٨٣٢	٦,٩٠٣	٣٤,١٠٢	٩٧٢,٨٣٨
إضافات	–	٦,٤٣٤	٢٠,٠٠١	٩٤	٦,٥٧٦	٣٣,١٠٥
استبعادات	(٣٩)	(٦١)	(٦,٣٨٢)	(٢٤٠)	(١٠,٥٤٠)	(١٧,٢٦٢)
فروقات صرف عملات أجنبية	(١٣,١٢٢)	(٢,٤١٠)	٤,٩٣٩	(٥١٤)	–	(١١,١٠٧)
تحويلات	٢,٨٧٢	–	–	–	–	٢,٨٧٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٤١٤,٦٣٤	١٧٧,٠٤١	٣٥٢,٣٩٠	٦,٢٤٣	٣٠,١٣٨	٩٨٠,٤٤٦
الإهلاك المتراكم:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	**٨١,٦٩١**	**١٥٩,٨٧٨**	**٢٥٣,٥٩١**	**٥,٨١٨**	**–**	**٥٠٠,٩٧٨**
الإهلاك المحتسب خلال السنة	**٦,٠٨٩**	**٧,٤٤٨**	**٢٩,١٢٨**	**١٢٦**	**–**	**٤٢,٧٩١**
استبعادات	**(٣,٧٠١)**	**٣,٧٠٣**	**(٧,٣٨٣)**	**(١,٣١٣)**	**–**	**(٨,٦٩٤)**
فروقات صرف عملات أجنبية	**٢٧٠**	**١٨٥**	**(١٤٨)**	**(٥)**	**–**	**٣٠٢**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٨٤,٣٤٩**	**١٧١,٢١٤**	**٢٧٥,١٨٨**	**٤,٦٢٦**	**–**	**٥٣٥,٣٧٧**
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	٧٩,٩١٨	١٥١,٥٨١	٢٢٣,٩٢٩	٦,١٠٨	–	٤٦١,٥٣٦
الإهلاك المحتسب خلال السنة	٥,٨١٥	١٠,٤٢٨	٢٩,٤٦٠	٢٨٦	–	٤٥,٩٨٩
استبعادات	(٣٩)	(١٤٢)	(١,٤٣٧)	(٢٤٠)	–	(١,٨٥٨)
فروقات صرف عملات أجنبية	(٤,٠٠٣)	(١,٩٨٩)	١,٦٣٩	(٣٣٦)	–	(٤,٦٨٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٨١,٦٩١	١٥٩,٨٧٨	٢٥٣,٥٩١	٥,٨١٨	–	٥٠٠,٩٧٨
القيم الدفترية:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	**٣٤٥,٠٠٥**	**٢١,٤٩٧**	**١٠٩,٩٠٣**	**٧٩٨**	**٣٣,٧١٠**	**٥١٧,٢٥٧**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٣٣٢,٩٤٣**	**١٧,١٦٣**	**٩٨,٧٩٩**	**٤٢٥**	**٣٠,١٣٨**	**٤٧٩,٤٦٨**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٣٤٤,٠٩٩**	**١٦,٩٣١**	**٨٣,٩٩٧**	**٤٨٣**	**٦,٢٣٨**	**٤٥١,٧٤٨**

١٥ موجودات غير ملموسة

	الشهرة	علامات تجارية	برمجيات	أعمال قيد التنفيذ	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٢٣٩,٩١٤	٨٩٧	١٣٣,١٢٣	١١,٨٠٦	٣٨٥,٧٤٠
إضافات	–	–	٥٢,١١٨	٤٩,٢٨٧	١٠١,٤٠٥
تحويلات	–	(٨٩٧)	٨٩٧	(٤٦,٣١٨)	(٤٦,٣١٨)
فروقات صرف عملات أجنبية	–	–	٣	–	٣
إطفاء خلال السنة	–	–	(٤٠,٥٧٠)	–	(٤٠,٥٧٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢٣٩,٩١٤	–	١٤٥,٥٧١	١٤,٧٧٥	٤٠٠,٢٦٠
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	٢٤٠,٧٨٤	١,٠٥٢	١٦٢,٣٨٦	٧,٠٩٢	٤١١,٣١٤
إضافات	–	–	١٤,٥٠٢	١٢,٨١٢	٢٧,٣١٤
تحويلات	(٨٧٠)	–	–	(٨,٠٩٨)	(٨,٩٦٨)
فروقات صرف عملات أجنبية	–	–	(٨٩٤)	–	(٨٩٤)
إطفاء خلال السنة	–	(١٥٥)	(٤٢,٨٧١)	–	(٤٣,٠٢٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢٣٩,٩١٤	٨٩٧	١٣٣,١٢٣	١١,٨٠٦	٣٨٥,٧٤٠

كيو انفست

تم توزيع الشهرة المتحصل عليها من الاستحواذ التدريجي على كيو إنفست على الوحدة المنتجة للنقد. تم القيام بفحص التدني في قيمة الشهرة من قبل الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. تم تحديد قيمة الاستثمار في كيو إنفست الممكن استردادها باستخدام طريقة خصم توزيعات الأرباح.

الافتراضات الأساسية المستخدمة في التقييم

- تخطط كيو إنفست لزيادة عائدات الرسوم والعمولات خلال فترة الخمسة سنوات القادمة.
- تخطط كيوانفست لتشغيل رأس المال من الاستثمارات قصيرة الأجل ذات العوائد المنخفضة في استثمارات ذات عائدات أعلى.
- تخطط كيوانفست لمواصلة النجاح الذي حققته في الاستثمارات العقارية والنمو في أعمال إدارة الأصول.
- تخطط كيو إنفست لكسب إيرادات من خلال محفظة الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المدرجة خلال فترة التوقعات.
- تخطط كيو إنفست لتمويل نمو مركزها المالي من خلال محفظة الاقتراض وبشكل جزئي من ودائع العملاء.
- تخطط كيوانفست للحفاظ على الاستقرار ورقابة المصاريف خلال الخمس سنوات القادمة.

إن قيمة حقوق الملكية القائمة على أساس التقييم أعلى من القيمة الدفترية للاستثمار في سجلات البنك.

بيت التمويل العربي

تم توزيع الشهرة المتحصل عليها من الاستحواذ التدريجي على بيت التمويل العربي على الوحدة المنتجة للنقد. تم القيام بفحص الانخفاض في قيمة الشهرة من قبل الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. تتم تحديد القيمة القابلة للاسترداد من الاستثمار في بيت التمويل العربي باستخدام طريقة خصم توزيعات الأرباح.

الافتراضات الأساسية المستخدمة في التقييم:

- تم الأخذ في الاعتبار متوسط البنوك المدرجة في لبنان والبنوك الصغيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- تم تقدير معدل النمو بشكل متحفظ.
- يخطط بيت التمويل العربي إلى تمويل نمو مركزه المالي بصورة أساسية من خلال إيداعات العملاء.
- يخطط بيت التمويل العربي إلى نمو دفتر التمويل وأعماله الائتمانية خلال السنوات الخمس القادمة.
- يخطط بيت التمويل العربي للرقابة على قاعدة التكاليف لديه خلال السنوات الخمس القادمة وإدارة معدل التكاليف إلى الإيراد بصورة تتسم بالفعالية.
- إن قيمة حقوق الملكية المستندة إلى معدل السعر إلى الدفاتر تقارب بصورة إيجابية القيمة الدفترية للاستثمار في دفاتر البنك.

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٦ موجودات أخرى

	إيضاح	٢٠١٩	٢٠١٨
مشاريع قيد التطوير		**٣٩,٥٨٩**	٦٢,٧٢٨
ضمانات تم الاستحواذ عليها (١)		**٩٤٦,٩٧٦**	٩٤٦,٢٠٠
أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية	١٧,١	**٣٧٥,٤٣٤**	٤١١,٩٢٥
موجودات ضريبة مؤجلة		**٣٠,٧٧١**	٦,٢٥٠
مبالغ مدفوعة مقدماً		**٥٨,٦٦٩**	١٠٥,٤٤٧
إجارة منتهية بالتملك		**٨٩٩**	–
أخرى (٢)		**٥١٤,٠٩٩**	١,٦٢٨,٥١٠
		١,٩٦٦,٤٣٧	٣,١٦١,٠٦٠

إيضاحات:

(١) تمثل صافي قيمة الممتلكات المقتناة ضمن تسوية الديون والتي يتم عرضها بقيمتها عند الاقتناء مخصوم منها خسائر انخفاض القيمة. القيمة السوقية المقدرة لهذه العقارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ تبلغ ١,٣٨١ مليون ريال قطري (١,٤٤١ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٨).

(٢) يشتمل بند أخرى على عقارات قيد التطوير بشركة تابعة تبلغ قيمتها (لايوجد) مليون ريال قطري (٧٠١ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٨).

١/١٦ أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

يبين الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. القيم الإسمية، والتي تشكل مؤشر لحجم العمليات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة قيمة التدفقات النقدية المستقبلية. وبالتالي، فإن القيمة التقديرية لا تعتبر مؤشراً على تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان المحددة بالقيمة العادلة الموجبة أو السالبة للمشتقات. تتفق عقود المشتقات مع الشريعة الإسلامية واعتمدتها لجنة الرقابة الشرعية للمجموعة.

	٢٠١٩			٢٠١٨		
	موجودات	**مطلوبات**	**القيمة الإسمية**	موجودات	مطلوبات	القيمة الإسمية
أ) محتفظ بها للمتاجرة:						
عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**٦٨,٢٤٥**	**٢٩,٦٨٤**	**٩,٥٠٢,٣١٦**	**١٣٤,٤٠٨**	**٤٣,٢٨٤**	**٣,٣٨٠,٦٨١**
ب) محتفظ بها كتحوط للتدفقات النقدية:						
عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**١٦٩,٩٣١**	**–**	**٢,٣٢٧,٤٧٥**	**٢١٦,٣٠٣**	**–**	**٢,٩٣٣,١٦٥**
عقود مبادلة معدلات الأرباح	**٧٦,٢١٩**	**٢١,٦٠٩**	**٣,٠٠١,١٨٠**	**١٥,٧٦١**	**٣٤,٠٤٧**	**٣,٧٣٦,٠٩٦**
عقود مبادلة عملات	**–**	**٨,١٧٠**	**–***	**١٣,٢٣٣**	**–**	**–***
ج) محتفظ بها كتحوط لصافي استثمارات العمليات الأجنبية						
عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**٤٩,٧٧٣**	**٥,٠٣٩**	**٨٥٠,٦١٩**	**٨,٢٩٠**	**٦٢٤**	**١٩٧,٨٣٤**
د) محتفظ بها كتحوط للقيمة العادلة						
عقود مبادلة عملات	**١٠,٩٢٠**	**–**	**١,١٢٥,١٥٦**	**–**	**١٠,٩٢٠**	**١,٢٢٨,٤٥١**
عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**٣٤٦**	**٢٤**	**١٠٨,٤٧١**	**٢٣,٩٣٠**	**–**	**١٤٩,٩٦٨**
	٣٧٥,٤٣٤	**٦٤,٥٢٦**	**١٦,٩١٥,٢١٧**	**٤١١,٩٢٥**	**٨٨,٨٧٥**	**١١,٦٢٦,١٩٥**

* القيمة التقديرية الموضحة اقل من القيمة العادلة لعمليات التحوط بمبلغ ١,١٢٥ مليون ريال قطري (١,١٠٥ مليون ريال قطري في ٢٠١٨).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٧ مستحقات من بنوك

	٢٠١٩	٢٠١٨
مطلوبات وكالة	**٤,١٥١,٨٣٢**	٧,٧٣٣,٨٩٩
مرابحة سلع دائنة	**٦,٣٧٤,٤٤٧**	٦,٥٢١,٤٧٠
اتفاقيات إعادة الشراء	**٣,٧٠٠,٠٠٠**	٧٠٢,٢٩٠
حسابات جارية	**٩٩,٦٦٩**	١١٣,٨٢٩
مضاربة دائنة	**٢٩,١٢٠**	٢,١٦٢,٤٨٠
	١٤,٣٥٥,٠٦٨	١٧,٢٣٣,٩٦٨

تتضمن مستحقات الوكالة تسهيلات عديدة بفترات استحقاق تصل إلى أربعة أشهر ويحتسب عنها نسبة ربح ٠,٠٢٪ إلى ٢,٣٪ (٢٠١٨: فترات استحقاق تصل إلى أربعة أشهر ويحتسب عنها نسبة ربح ٠,٠١٪ إلى ٣,٧٥٪). القيمة السوقية للأوراق المالية الممنوحة كضمان مقابل قروض اتفاقيات إعادة الشراء ٣,٧٠٠ مليون ريال قطري (٧٧٣ مليون ريال قطري في ٢٠١٨).

١٨ حسابات العملاء الجارية

	٢٠١٩	٢٠١٨
حسابات العملاء الجارية حسب القطاع:		
– حكومة	**١,٨٠٢,٣١٨**	١,٣٧٢,٩٣٩
– مؤسسات مالية غير مصرفية	**١٩٩,٦٠٤**	٢٢٤,٩٠٣
– شركات	**٣,٢٧٤,٠٠٦**	٣,٥٧٧,١٧٣
– أفراد	**٩,٧٠٣,١٥٨**	١٠,٢٤٥,٧٩٣
	١٤,٩٧٩,٠٨٦	١٥,٤٢٠,٨٠٨

١٩ صكوك تمويل

في ٣١ ديسمبر	٢٠١٩	٢٠١٨
القيمة الإسمية للصكوك	**١٠,٨٨١,٧٨٠**	٩,١٥٣,٦٤٣
ناقص: خصم غير مطفأ	**(١٠,٤٢٦)**	(٨,٤٣١)
ربح مستحق الدفع	**٦٢,٥٣٨**	٤٣,٨٣٥
الإجمالي	**١٠,٩٣٣,٨٩٢**	٩,١٨٩,٠٤٧

تشتمل شروط الترتيبات للإصدارين أعلاه على تحويل بعض الموجودات المحددة وتتضمن موجودات المشاركة والمستأجرة وللاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وأية موجودات يتم استبدالها من قبل المجموعة إلى «شركة المصرف لإصدار الصكوك المحدودة» و«شركة مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة» وهما شركات تابعة للمجموعة.

تسيطر المجموعة على الموجودات وسيستمر إدارتها من قبل المصرف ويتعهد المصرف بإعادة شراء تلك الموجودات في تاريخ الاستحقاق بنفس سعر الإصدار.

إن تفاصيل موجودات التمويل التي تدعم الصكوك كما في ٣١ ديسمبر هي كما يلي:

في ٣١ ديسمبر	٢٠١٩	٢٠١٨
مرابحة	**٥,٣٠٠,٦٢٨**	٣,٩٥٦,١٧٢
إجارة	**٧,٠٨٩,٩٠٨**	٥,٨١٤,٧٣٩
إجمالي موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك	**١٢,٣٩٠,٥٣٦**	٩,٧٧٠,٩١١

يوضح الجدول أدناه استحقاقات الصكوك القائمة كما في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

سنة الاستحقاق	٢٠١٩	٢٠١٨
٢٠١٩	**–**	١,٥٤٧,٨٦٣
٢٠٢٠	**٢,٨٧٥,٦٠٠**	٢,٨٧٥,٦٠٠
٢٠٢١	**٥٤٦,٠٠٠**	٥٤٦,٠٠٠
٢٠٢٢	**٢,٧٣٠,٠٠٠**	٢,٧٣٠,٠٠٠
٢٠٢٣	**١,٤٥٤,١٨٠**	١,٤٥٤,١٨٠
٢٠٢٤	**٣,٢٧٦,٠٠٠**	–
	١٠,٨٨١,٧٨٠	٩,١٥٣,٦٤٣

إن سندات الدين المذكورة أعلاه مقومة بـ الدولار الأمريكي و الدولار الأسترالي و الين الياباني وتشمل معدلات ربح ثابتة ومتغيرة. معدل الربح المدفوع على المتوسط أعلاه ٣,٥٣٪ (٢٠١٨: ٣,١٨٪)

٢٠ مطلوبات أخرى

	إيضاح	٢٠١٩	٢٠١٨
مصروفات مستحقة		**٥٢٧,٨٢٥**	٣٢٣,٢٦٥
شيكات مقبولة الدفع		**٢٩١,٩٦١**	٢٠٧,١٣٩
دفعات مقدمة من عملاء		**٣٦,٩٥٦**	٣٦,٨٨٤
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (١)		**١٧٨,٦٤٨**	١٦٨,١١٤
دفعات بطاقات الفيزا وشبكة الصراف الآلي		**١٥٥,٥٩٧**	١٤٨,٨٥٩
تأمينات نقدية		**٢٣٦,٤٧٤**	١٥٤,٥٠٧
المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية		**٧٦,٣٨٦**	٦٨,٨٨٣
أرباح مستحقة للمساهمين		**٦,٧٩٨**	١٠,١٩١
شيكات مقاصة		**٦٣١**	٣,٥٤٥
صندوق التقاعد		**٦٢٤**	٦٠٧
أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية	١/١٦	**٦٤,٥٢٦**	٨٨,٨٧٥
أخرى (٢)		**٢,٧٨٨,٠٦٢**	٤,١٧٠,٣٣٢
مخصص انخفاض قيمة التزامات القروض والضمانات المالية		**٨٥,٨٩١**	٩٠,٧٨٩
		٤,٤٥٠,٣٧٩	٥,٤٧١,٩٩٠

٢٠ مطلوبات أخرى (تابع)

إيضاحات:

(أ) الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين هي كالتالي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
الرصيد في ١ يناير	**١٦٨,١١٤**	١٥٥,٥٨٠
المكون خلال السنة (إيضاح ٣٠)	**٢٢,٠٠٤**	٢٤,٦٠٣
مدفوعات خلال السنة	**(١١,٤٨١)**	(١١,٣٢٢)
تحويل عملات أجنبية	**١٠**	(٧٤٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١٧٨,٦٤٨**	١٦٨,١١٤

(٢) أخرى تتضمن أوراق قبول بمبلغ ١,٨٧٥ مليون ريال قطري (٣,٠١٤ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٨).

٢١ حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

	٢٠١٩	٢٠١٨
رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق قبل الحصة من الأرباح	**٩٥,٢٤٠,٤٢٠**	٨٤,٠٤٠,٥٢٢
يضاف: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من أرباح السنة (أ)	**٢,٥٣١,٩٠٠**	٢,١٢٥,٤١٦
يطرح: أرباح مدفوعة خلال السنة	**(١,٢٥٨,٤٢٩)**	(١,٠٣٤,٧٥٥)
إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد توزيع الربح وقبل الحصة من احتياطي القيمة العادلة (ب)	**٩٦,٥١٣,٨٩١**	٨٥,١٣١,١٨٣

	٢٠١٩	٢٠١٨
حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من أرباح السنة	**٦,٢٢٩,٦٢٢**	٥,٣٠٣,١٤٢
يطرح: حصة مضارب	**(٣,٦٩٧,٧٢٢)**	(٣,١٧٧,٧٢٦)
إجمالي الربح الموزع لأصحاب حسابات الاستثمار للسنة (أ)	**٢,٥٣١,٩٠٠**	٢,١٢٥,٤١٦

حسب النوع:	٢٠١٩	٢٠١٨
حسابات لأجل	**٨٠,١٦٣,٥٥٠**	٦٩,٥٧١,٧٠١
حسابات توفير	**١٤,٣٩٨,٥٥٥**	١٣,٠١١,٧٧٤
حسابات تحت الطلب	**١,٩٥١,٧٨٥**	٢,٥٤٧,٧٠٨
إجمالي (ب)	**٩٦,٥١٣,٨٩١**	٨٥,١٣١,١٨٣

حسب القطاع:	٢٠١٩	٢٠١٨
أفراد	**٣٥,٣٠٣,٤١٥**	٣١,٢١٦,٦١٨
شركات	**٢٤,٩٧٥,٦٧٤**	٢٣,٣١٠,٢٩٥
مؤسسات مالية غير مصرفية	**١,٢٥٢,٧٨٢**	١,١٢٩,٧٨٤
حكومة	**٣٢,٩١٩,١٠٠**	٢٧,٥٦١,٩٥٢
بنوك	**٢,٠٦٢,٩٢٠**	١,٩١٢,٥٣٤
إجمالي (ب)	**٩٦,٥١٣,٨٩١**	٨٥,١٣١,١٨٣

	٢٠١٩	٢٠١٨
إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد توزيع الربح وقبل الحصة من احتياطي القيمة العادلة (ب)	**٩٦,٥١٣,٨٩١**	٨٥,١٣١,١٨٣
الحصة في احتياطي القيمة العادلة	**١٢٧,٥٨٣**	٤٥,٩٩٢
إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**٩٦,٦٤١,٤٧٤**	٨٥,١٧٧,١٧٥

٢٢ حقوق الملكية

(أ) رأس المال

	٢٠١٩	٢٠١٨
١ يناير	**٢,٣٦٢,٩٣٢**	٢,٣٦٢,٩٣٢
٣١ ديسمبر	**٢,٣٦٢,٩٣٢**	٢,٣٦٢,٩٣٢

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ من ٢,٣٦٣ مليون سهم عادي (٢,٣٦٣ مليون سهم عادي في سنة ٢٠١٨) لها قيمة اسمية بقيمة ١ ريال قطري لكل سهم.

يحق لحاملي الأسهم العادية استلام توزيعات أرباح عند الإعلان عنها من وقت لآخر ويحق لهم صوت واحد في اجتماعات مساهمي البنك.

في ٢٠ فبراير ٢٠١٩، في اجتماع الجمعية العامة غير العادية للبنك، وافق المساهمون على أن تكون القيمة الاسمية للسهم العادي ١ ريال قطري بدلاً من ١٠ ريال قطري، وفقًا لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، وتعديل النظام الأساسي ذو الصلة. تم تطبيق تقسيم الأسهم في ١٦ يونيو ٢٠١٩ وقد أدى ذلك إلى زيادة في عدد الأسهم المصرح بها والمعلقة من ٢٣٦,٢٩٣,٢٠٠ إلى ٢,٣٦٢,٩٣٢,٠٠٠. وبالتالي، تم تعديل أرباح الأسهم للفترات المقارنة لتعكس هذا التقسيم.

(ب) الاحتياطي القانوني

وفقا لقانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ وتعديله، يحول ١٠٪ من صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك للسنة إلى الاحتياطي حتى يصبح الاحتياطي القانوني مساويا ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع إلا في الحالات التي حددها قانون قطر للشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. لم يتم تحويل أية مبالغ للاحتياطي القانوني في السنة الحالية حيث أن الاحتياطي القانوني يزيد عن ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع.

(ج) احتياطي المخاطر

وفقا لتعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠١١/١٠٢ يجب إنشاء احتياطي مخاطر لتغطية الحالات الطارئة لموجودات تمويل كل من القطاعين العام والخاص باشتراط حد أدنى بنسبة ٢,٥٪ عن إجمالي تعرض القطاع الخاص الذي يقع على المجموعة داخل وخارج قطر بعد استبعاد مخصصات محددة والربح المعلق. التمويل المقدم إلى/ أو المضمون من قبل وزارة المالية في قطر أو التمويل مقابل ضمانات نقدية يستبعد من إجمالي التمويل المباشر، كان إجمالي المبلغ المحول إلى احتياطي المخاطر ٦١,٢ مليون ريال قطري (٥٥,١ مليون ريال قطر في سنة ٢٠١٨).

(د) احتياطي عام

بموجب النظام الأساسي للبنك يتم تحويل جزء من صافي الأرباح للاحتياطي العام بموجب قرار من الجمعية العمومية بناء على توصية يقدمها مجلس الإدارة وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

(هـ) الأرباح المدورة

تتضمن الأرباح المدورة حصة المجموعة في ربح الشركات الزميلة. هذه الأرباح غير قابلة للتوزيع لأصحاب الأسهم العادية إلا إلى حد النقد المستلم.

(و) التغير في احتياطي القيمة العادلة

٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٨
رصيد افتتاحي	**١٥٤,٤٥٨**	١٧٠,١٧٣
التغير في القيمة العادلة لتحوطات تدفقات نقدية	**(٧٨,٤٨٢)**	(٢٢,٣٦٢)
النصيب من الدخل الشامل للشركات الزميلة	**١,٢١٥**	(٣,١٥١)
استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:		
الزيادة (النقص) في القيمة العادلة من خلال احتياطي القيمة العادلة	**٢٠٧,٥٢٢**	(٢,٨٤٦)
زائد: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**(٦٤,٥٢٤)**	(٤,٧٧٥)
إعادة تقييم استثمارات عقارية:		
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	**٣٩,١٥١**	١٧,٣٢١
ناقص: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**(١٦,٩٦٤)**	٩٨
	٢٤٢,٣٧٧	١٥٤,٤٥٨

(ز) احتياطي تحويل عملات أجنبية

يشمل احتياطي التحويل كافة فروق الصرف الأجنبي الناشئة عن تحويل البيانات المالية للعمليات الأجنبية وكذلك تحويل المطلوبات والأرباح والخسائر من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة التي تحوط صافي استثمارات المجموعة في العمليات الأجنبية.

(ح) احتياطيات أخرى

تمثل الاحتياطيات الأخرى حصة المجموعة من الأرباح غير الموزعة من الاستثمارات في شركات زميلة بعد خصم الأرباح المستلمة. خلال السنة تم تحويل لاشيء ريال قطري إلى الاحتياطيات من الأرباح المدورة (لم يتم تحويل شيء إلى احتياطيات أخرى من الأرباح المدورة في سنة ٢٠١٨).

٢٢ حقوق الملكية (تابع)

(ط) أرباح نقدية مقترح توزيعها

اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٠ توزيعات أرباح بنسبة ٥٢,٥٪ من رأس المال المدفوع والتي بلغت ١,٢٤٠,٥ مليون ريال قطري بواقع ٠,٥٢٥ ريال قطري للسهم (٥٠٪ من رأس المال المدفوع والتي بلغت ١,١٨١ مليون ريال قطري بواقع ٥ ريال قطري للسهم في سنة ٢٠١٨) وهي خاضعة لموافقة مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للمصرف.

(ي) احتياطي المدفوعات على أساس الأسهم

خلال سنة ٢٠١٥ قامت كيو انفست ذ.م.م. باعتماد خطة برنامج تمليك حصص من أسهم رأس المال للموظفين (ESOP) الرئيسيين. وفقاً لهذه الخطة تم اعتماد مبلغ ٣٧,٥ مليون ريال قطري على أساس خيار واحد لكل سهم واحد. على أن يكون سعر تنفيذ الخيار دولار واحد (٣,٦٤ ريال قطري) لكل سهم.

خلال سنة ٢٠١٨، أعادت الإدارة تقييم شروط المنح المتعلقة بخطة خيار شراء الأسهم وتوصلت إلى أن إمكانية تحقيق شروط المنح مستبعدة. ومن ثم، قام المصرف برد احتياطياته ذات الصلة بخطة امتلاك الموظفين للأسهم.

٢٣ حقوق غير مسيطر عليها

تتمثل الحقوق غير المسيطر عليها للمجموعة في كيو إنفست ذ.م.م. (٤٩,٨٧٪) ومصرف قطر الإسلامي (المملكة المتحدة) (٠,٢٩٪) وشركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري (٥١٪) وبيت التمويل العربي (٠,٠٠٧٪) وشركة درة الدوحة للاستثمارات العقارية والتطوير والاستثمار (٦٠,١٣ ٪).

٢٤ صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي

قامت المجموعة بإصدار صكوك دائمة مؤهلة للإدراج للشريحة الأولى من رأس المال بمبلغ ٢ مليار ريال قطري في سنة ٢٠١٥. هذه الصكوك بدون ضمانات كما أن توزيعات الأرباح تقديرية وغير تراكمية وتدفع سنويا بمعدل ربح تقديري متوقع بنسبة ٥٪ تتم إعادة تحديدها كل ست سنوات. يكون للمجموعة الحق في عدم دفع الأرباح كما أنه ليس لدى حملة الصكوك الحق في المطالبة بالربح على الصكوك. هذه الصكوك ليس لديها تاريخ استحقاق وتم تصنيفها ضمن حقوق الملكية. في سنة ٢٠١٦ قامت المجموعة برفع رأس المال الأساسي الإضافي بإصدار صكوك دائمة بمبلغ ٢ مليار ريال قطري بنسبة ربح متفق عليها متوقعة تبلغ ٥,٢٥٪ على أن يتم إعادة تحديدها كل ست سنوات.

٢٥ صافي إيرادات أنشطة التمويل

	٢٠١٩	٢٠١٨
الدخل من:		
مرابحة	**٣,٧٨٧,٦٤٦**	٣,٣٦٧,٧٠٩
مساومة	**١,١٤٥,٤٩٠**	٩٨٤,١٦٨
إجارة منتهية بالتمليك	**٩٠٦,٩٦٣**	٩٣٩,٨٦٨
استصناع	**٢٦,٢٠٨**	٢٦,٣٠٢
مضاربة	**٦٨٥**	١٠,٢٦٦
أخرى	**١٩٤**	٢٧٦
	٥,٨٦٧,١٨٦	٥,٣٢٨,٥٨٩

٢٦ صافي إيرادات أنشطة الاستثمار

	٢٠١٩	٢٠١٨
إيراد من استثمارات في أدوات ذات طبيعة دين	**١,٢٣٠,٠٨٩**	١,١٢٧,١٥٤
الربح من بيع استثمارات في حقوق الملكية	**٢٨,٧٨٢**	٢٣,٥٢٣
صافي تكلفة ودائع للوكالات مع بنوك إسلامية	**(٣٢٩,٧٩٣)**	(٥٣٣,٥٦٨)
صافي الربح من بيع استثمارات في أدوات ذات طبيعة دين	**٨٦١**	١,٣٧٧
صافي الربح من استثمارات عقارية	**–**	٢٢٨
(خسارة) / ربح القيمة العادلة من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**٣٨,٠٨٦**	(٣٨,٠٦٤)
إيرادات الإيجار من استثمارات عقارية	**٤٦,٥٨٨**	٥٢,٤٩٤
إيراد توزيعات أرباح	**٤٨,٠٢٣**	٣٩,٤٤٧
	١,٠٦٢,٦٣٦	٦٧٢,٥٩١

٢٧ صافي إيرادات رسوم وعمولات

	٢٠١٩	٢٠١٨
أتعاب إدارية / دراسة جدوى	**٢٦٣,٠١١**	٢٠٨,٢٤٨
عمولات اعتمادات وخطابات ضمان	**٨٥,١٦٨**	٩١,٨٦٧
رسوم خدمات مصرفية	**٣٩٤,١٢٥**	٣٢٦,٩٠٧
أتعاب استشارية	**٣١,١١٥**	١٩,٤٢٧
أخرى	**٩٥,٤٠٤**	٨٥,٨٠٨
	٨٦٨,٨٢٣	٧٣٢,٢٥٧
مصروف رسوم وعمولات	**(١٧٥,٦٧٠)**	(١٥٦,٤١٥)
صافي إيرادات رسوم وعمولات	**٦٩٣,١٥٣**	٥٧٥,٨٤٢

٢٨ صافي ربح عمليات النقد الأجنبي

	٢٠١٩	٢٠١٨
تعامل بعملات أجنبية	**٨١,٢٥٨**	٧٩,٩٧٨
ايرادات عقود مقايضة	**(٢٣,٨٦٨)**	(١٤٢)
إعادة تقييم موجودات ومطلوبات	**٢١,٢١٧**	١٧٩,٣٩١
	٥٨,٦٠٧	٢٥٩,٢٢٧

٢٩ تكاليف الموظفين

	٢٠١٩	٢٠١٨
رواتب ومنافع أخرى	**٦١٠,١٨٢**	٦٢٠,٧٨٣
تكاليف صندوق تقاعد الموظفين	**٧,٩٧٧**	٧,٩٣٧
تكلفة نهاية الخدمة (إيضاح ٢١)	**٢٢,٠٠٤**	٢٤,٦٠٣
	٦٤٠,١٦٣	٦٥٣,٣٢٣

٣٠ مصروفات أخرى

	٢٠١٩	٢٠١٨
أتعاب قانونية ومهنية	**٣٣,٨٣١**	٣٨,٧٦٠
إيجار	**٥١,٥٩٧**	٥٤,٩٦٨
مصاريف خدمات	**٤٥,٠٩٥**	٤٨,٩٢٠
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**١٨,٥٠٠**	١٨,٥٠٠
مصاريف تقنية المعلومات	**٥٥,٠٣٥**	٦٦,٢٥٧
مصاريف دعاية وتسويق	**٢٦,٣٢٧**	٣٠,٣٥٨
اتصالات ومرافق	**٤٥,٠٥٩**	٤٤,٣٨٤
رسوم اشتراكات	**٤,٧٤٧**	٥,٥٩٥
إصلاحات وصيانة	**٨,٤١٩**	٨,٨٨٧
تكاليف تأمين	**٤,٢٥٨**	٤,٠٨٤
مصاريف أخرى	**٨٤,٦٢٥**	٨١,٣٦٨
	٣٧٧,٤٩٣	٤٠٢,٠٨١

٣١ مصروف الضريبة

	٢٠١٩	٢٠١٨
مصروف (إعفاء) ضريبي متداول		
السنة الحالية	**١١,١٥١**	(٢,٣١٠)
إجمالي المصروف / (الإعفاء) الضريبي	**١١,١٥١**	(٢,٣١٠)

٣٢ مطلوبات والتزامات محتملة

(أ) المطلوبات المحتملة

	٢٠١٩	٢٠١٨
تسهيلات غير مستغلة	**٥,١٤٨,٢٤٤**	٤,٨٠٨,٨٥٥
ضمانات	**١٠,٩٧٨,٣٥٥**	١١,٠٩٠,٧٨٥
اعتمادات مستنديه	**٤,١٦٧,٨٦٠**	٢,٠٧٧,٣٠٤
	٢٠,٢٩٤,٤٥٩	١٧,٩٧٦,٩٤٤

(ب) التزامات

التزام استثمار	٣٧,٣٣٧	١٥٢,٦٧٨
الاجمالي	٢٠,٣٣١,٧٩٦	١٨,١٢٩,٦٢٢

تسهيلات غير مستغلة

تمثل الالتزامات بتقديم الائتمان التزامات تعاقدية لمنح تمويلات وائتمان متجدد. ينتهي معظم تلك الالتزامات في السنة المقبلة. بما أن الالتزامات قد تنتهي دون أن يتم السحب بموجبها فإن إجمالي المبلغ التعاقدي لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية.

خطابات ضمان واعتمادات مستنديه

خطابات ضمان واعتمادات مستنديه تلزم المجموعة لدفع مبالغ بالإنابة عن العملاء في حال حدوث حدث معين. خطابات الضمان والخطابات قبول البنكية تحمل مستوى مخاطر مساوي لمخاطر التمويل.

(ج) التزامات إيجاريه

عقود الإيجار التشغيلي تستحق الدفع كما يلي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
مستحقة الدفع خلال سنة	**١٠,٥٣٩**	١٣,١١٣
مستحقة الدفع بعد سنة ولا تتجاوز خمس سنوات	**٤٠,٨٤٣**	٥١,٢٧٩
	٥١,٣٨٢	٦٤,٣٩٢

٣٣ تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

القطاع الجغرافي

فيما يلي تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق حسب التوزيع الجغرافي:

٢٠١٩	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٦,٩٤٥,٦٨١	–	٢,٣٤٢	–	٤٥٤,٩٠٩	٧,٤٠٢,٩٣٢
مستحقات من بنوك	١,٤٥٧,١٨٢	٣٦٦,١٢٨	٥٣٧,٥٥٢	٧٦١,٦٧٨	٤٢٩,٧٤٤	٣,٥٥٢,٢٨٤
موجودات تمويل	١٠٤,٥٢٠,٨٠٦	١٧٤,٢٢٩	٧,٢٨٦,٢٥٨	٢٣٠,٨٥٩	١,٥٤١,٤٤١	١١٣,٧٥٣,٥٩٣
استثمارات مالية	٢٩,٧٤٠,١٦٩	٧٤٧,٦٥٣	١,٠٩٣,٤٦٤	٨٩٨,٤١٨	٧٩٢,٠٥٩	٣٣,٢٧١,٧٦٣
استثمارات في شركات زميلة	٤٤٢,١٠٧	–	–	–	١٠٢,٦٢٨	٥٤٤,٧٣٥
استثمارات عقارية	١,٤٧٥,٢٠١	٥٠,٨٤٩	٦٤٩,٤٠٩	–	–	٢,١٧٥,٤٥٩
موجودات ثابتة	٣٦٨,٨٦١	–	٦٨,٥٤١	–	١٤,٣٤٦	٤٥١,٧٤٨
موجودات غير ملموسة	٣٩٦,٢٢٢	–	٠	–	٤,٠٣٨	٤٠٠,٢٦٠
موجودات أخرى	١,٣٩٩,٥٤٧	١٥,٩١٠	٣٧٣,٣٥٩	١٠,٩٨٠	١٦٦,٦٤١	١,٩٦٦,٤٣٧
إجمالي الموجودات	١٤٦,٧٤٥,٧٧٦	١,٣٥٤,٧٦٩	١٠,٠١٠,٩٢٥	١,٩٠١,٩٣٥	٣,٥٠٥,٨٠٦	١٦٣,٥١٩,٢١١
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق						
المطلوبات						
مستحقات لبنوك	٦,٩٥٨,٤٢٩	٤,٣٩١,٥٠٥	٢,٥٥٩,٨٠٠	–	٤٤٥,٣٣٤	١٤,٣٥٥,٠٦٨
حسابات العملاء الجارية	١٤,٥٩٥,٩٦٤	٢٣,٥٤٠	٦٤,٨٨٥	٤٣,٧٤٤	٢٥٠,٩٥٣	١٤,٩٧٩,٠٨٦
صكوك تمويل	–	–	١٠,٩٣٣,٨٩٢	–	–	١٠,٩٣٣,٨٩٢
مطلوبات أخرى	٢,٣١١,١٦٥	١٢,٦٨٨	٩٢٧,٨٠٧	١٣	١,١٩٨,٧٠٦	٤,٤٥٠,٣٧٩
إجمالي المطلوبات	٢٣,٨٦٥,٥٥٨	٤,٤٢٧,٧٣٣	١٤,٤٨٦,٣٨٤	٤٣,٧٥٧	١,٨٩٤,٩٩٣	٤٤,٧١٨,٤٢٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	٧٧,٧١٦,٣٣٠	٤,٦٦٠,٩٠٧	٧,٧٠٢,٨٤٣	٣٧٣,٧٦٦	٦,١٨٧,٦٢٨	٩٦,٦٤١,٤٧٤
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	١٠١,٥٨١,٨٨٨	٩,٠٨٨,٦٤٠	٢٢,١٨٩,٢٢٧	٤١٧,٥٢٣	٨,٠٨٢,٦٢١	١٤١,٣٥٩,٨٩٩

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣٣ تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (تابع)

القطاع الجغرافي (تابع)

٢٠١٨	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٦,٩٣٧,٢٧٠	–	٢,١٧٢	–	٣٥٩,٤٧٢	٧,٢٩٨,٩١٤
مستحقات من بنوك	٤,٩٢٥,٤٢١	٢,٩٠٢	٨١٣,٦٣٧	١١٦,٩٦٩	٥٦٥,٢٢٤	٦,٤٢٤,١٥٣
موجودات تمويل	٩١,٠٢٨,٦٥٩	٩٤٢,٥٩٧	٧,٩٠٥,٩٢٩	١٩٢,٧٦٦	٢,١٣٩,٩٧٩	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠
استثمارات مالية	٢٧,٤٠٢,٤٣٧	٨٠٨,٥١٧	١,٥٠٥,٧٤٧	٩٨٥,٤٠٠	٧٧١,٥٠٠	٣١,٤٧٣,٦٠١
استثمارات في شركات زميلة	٤٤٩,٤٥٢	–	–	–	١١٨,٩٤٠	٥٦٨,٣٩٢
استثمارات عقارية	٦١١,٩١٠	–	٦١٩,١٩٧	–	–	١,٢٣١,١٠٧
موجودات ثابتة	٣٩٥,٦٢٦	–	٦٨,٥٠٨	–	١٥,٣٣٤	٤٧٩,٤٦٨
موجودات غير ملموسة	٣٨٢,٠١٧	–	٥٣	–	٣,٦٧٠	٣٨٥,٧٤٠
موجودات أخرى	٢,٢٧٧,٠٨٨	٧٤,١١٩	٦٧٧,٦٠٢	١٥,٣٤٩	١١٦,٩٠٢	٣,١٦١,٠٦٠
إجمالي الموجودات	١٣٤,٤٠٩,٨٨٠	١,٨٢٨,١٣٥	١١,٥٩٢,٨٤٥	١,٣١٠,٤٨٤	٤,٠٩١,٠٢١	١٥٣,٢٣٢,٣٦٥
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق						
المطلوبات						
مستحقات لبنوك	٩,٧٣٠,٨٦١	٣,٦٦٩,٣٩٣	٣,٤٥٤,٤٤٠	–	٣٧٩,٢٧٤	١٧,٢٣٣,٩٦٨
حسابات العملاء الجارية	١٥,١٠٣,٣٧٣	٥٤,٨٨٩	٢٩,٧٥٠	١١,٩٨٠	٢٢٠,٨١٦	١٥,٤٢٠,٨٠٨
صكوك تمويل	–	–	٩,١٨٩,٠٤٧	–	–	٩,١٨٩,٠٤٧
مطلوبات أخرى	٢,٣٣٩,٩٩٨	١٩,٠٣٥	١,٤١٦,٨٥٩	١٣	١,٦٩٦,٠٨٥	٥,٤٧١,٩٩٠
إجمالي المطلوبات	٢٧,١٧٤,٢٣٢	٣,٧٤٣,٣١٧	١٤,٠٩٠,٠٩٦	١١,٩٩٣	٢,٢٩٦,١٧٥	٤٧,٣١٥,٨١٣
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	٧٤,١٣٩,٦٦٢	٣,٦٣٣,٨٠١	٥,٣٤٧,٨٠٦	٣٨٧,٧٣٣	١,٦٦٨,١٧٣	٨٥,١٧٧,١٧٥
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	١٠١,٣١٣,٨٩٤	٧,٣٧٧,١١٨	١٩,٤٣٧,٩٠٢	٣٩٩,٧٢٦	٣,٩٦٤,٣٤٨	١٣٢,٤٩٢,٩٨٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣٤ العائدات للسهم الواحد

يتم احتساب الربح المخفف للسهم بقسمة ربح السنة العائد لمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

	٢٠١٩	٢٠١٨
الربح للسنة العائد لمساهمي البنك	٣,٠٥٥,٤٢٤	٢,٧٥٥,٣١١
ناقص: الربح العائد إلى الصكوك المؤهلة كرأس مال إضافي	(٢٠٥,٠٠٠)	(٢٠٥,٠٠٠)
الربح للسهم الواحد	٢,٨٥٠,٤٢٤	٢,٥٥٠,٣١١
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بالألف ريال قطري)	**٢,٣٦٢,٩٣٢**	٢,٣٦٢,٩٣٢
الربح الأساسي / المخفف للسهم الواحد (ريال قطري)	**١,٢١**	١,٠٨

٣٥ النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحدة، يتضمن النقد وما في حكمه الأرصدة التالية والتي لها تواريخ استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر:

	٢٠١٩	٢٠١٨
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء حساب احتياطي مصرف قطر المركزي المقيد)	**٢,٧٠٠,٨٩٦**	٢,٧٧٩,٩٦٧
مستحقات من بنوك	**٣,٥٠٩,٣٧٢**	٦,٣٠٧,٦٤٧
	٦,٢١٠,٢٦٨	٩,٠٨٧,٦١٤

٣٦ الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسين وكيانات تمارس عليها المجموعة والمساهمون نفوذا هاما وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المجموعة. معاملات الأطراف ذات العلاقة والأرصدة المضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة كما يلي:

	٢٠١٩		٢٠١٨	
	شركات زميلة	**أعضاء مجلس الإدارة**	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة	أخرى
موجودات:					
إجمالي موجودات التمويل (باستبعاد المخصصات)	**٩٢,٠٣١**	**١,٤٤٧,٩٧٦**	١٥٧,٩٠٥	١,٣٣٤,٠٤٥	١,٤٥٦,٢٠٤
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**٦٤,٤٩٤**	**١,٠٩٣,٣٨٢**	٥٠,٨١١	١,٠٦١,٢٧٩	٢٥,١٥٠
بنود خارج بيان المركز المالي:					
مطلوبات محتملة وضمانات والتزامات أخرى	–	**٥٠٣,٧٦٤**	–	٤٧٠,٩٩٩	–
بنود بيان الدخل الموحد:					
أرباح تمويل	**٧,٠٠٣**	**٨٢,٩٦٧**	٧,٥٩٤	٥٧,٣٢٨	٨٦,٧٩٣
أرباح ودائع مدفوعة	**١,٨٥٢**	**١٨,٥٤٢**	١,٤٢٨	٢١,٦٧٢	–
أخرى	**٥٧٨**	**١,٦٩٣**	٣٢٧	٢,٠٠٣	–

تتضمن مكافآت المسؤولين بالإدارة العليا خلال السنة كالتالي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
منافع قصيرة الأجل للموظفين	**٦٠,٧٠٤**	٧٨,٦١٢
منافع طويلة الأجل أخرى	**١٦,٦٥٠**	٢,٦٩٤
	٧٧,٣٥٤	٨١,٣٠٦

٣٧ الزكاة

يتم تحمل الزكاة بشكل مباشر من قبل المساهمين. لا يقوم البنك بتحصيل أو دفع الزكاة بالنيابة عن مساهميه وفقا للنظام الأساسي.

٣٨ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المجموعة من ثلاثة من العلماء المتخصصين في مبادئ الشريعة ويحرصون على التزام المجموعة بالمبادئ الإسلامية العامة وعملها وفقا إلى الفتاوى الصادرة والقوانين الإرشادية. تتضمن مراجعة المجموعة فحص الدليل المتعلق بالوثائق والإجراءات المعتمدة من قبل المجموعة من أجل التأكد من أن أنشطتها تتم مزاولتها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

٣٩ صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

تقوم المجموعة بالوفاء بالتزاماتها من خلال التبرعات للأنشطة الخيرية والمؤسسات عند وجود أرباح. قامت المجموعة بتخصيص مبلغ ٧٦,٤ مليون ريال قطري خلال سنة ٢٠١٩ (٦٨,٩ مليون ريال قطري خلال سنة ٢٠١٨) التي تمثل نسبة ٢,٥٪ من صافي الأرباح وفقاً للقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والإيضاحات المتممة والصادرة خلال سنة ٢٠١٠.

٤٠ أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف أرقام المقارنة المعروضة في سنة ٢٠١٨ متى كان ذلك ضروريا للمحافظة على التناسق مع أرقام سنة ٢٠١٩. غير أنه لم يكن لإعادة التصنيف هذه أي أثر على صافي الربح الموحد أو إجمالي حقوق الملكية الموحدة للسنة المقارنة.

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

معلومات إضافية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(أ) بيان المركز المالي للبنك الأم

كما في ٣١ ديسمبر	٢٠١٩	٢٠١٨
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**٦,٩٤٥,٦٨٢**	٦,٩٣٧,٢٧٠
مستحقات من بنوك	**٣,٤٦٨,٥٤٢**	٦,٣١٧,٩٤٩
موجودات تمويل	**١١٢,١٢٠,٧٤٣**	١٠٠,٨٥٣,٠٨١
استثمارات مالية	**٣٣,٤٦٩,٦٢٧**	٣١,٢٤٨,٣٥٢
استثمارات في شركات زميلة	**٣٧٣,٢٢٢**	٣٦٤,٠٨٤
استثمارات عقارية	**٦١٥,٧٧٢**	٥٣١,٥٧٧
موجودات ثابتة	**٣٦٣,٥٣١**	٣٨٩,٦١١
موجودات غير ملموسة	**١٥٦,٧٨٧**	١٤٢,٩٢٦
موجودات أخرى	**١,٤٣٣,٥٦٠**	١,٧٤١,٢٩٧
إجمالي الموجودات	**١٥٨,٩٤٧,٤٦٦**	١٤٨,٥٢٦,١٤٧
المطلوبات		
مستحقات لبنوك	**١٢,٨٠٧,٤٥٩**	١٥,٣٨٤,٦٦١
حسابات العملاء الجارية	**١٤,٦٠٥,١١٣**	١٥,١١٥,٩٥٤
صكوك تمويل	**١٠,٩٣٣,٨٩٢**	٩,١٨٩,٠٤٧
مطلوبات أخرى	**٤,٦٦٦,٢٣٠**	٥,٤٧٤,٧٨١
إجمالي المطلوبات	**٤٣,٠١٢,٦٩٤**	٤٥,٤٣٨,٣٢٦
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**٩٤,٤٥٧,٥٩١**	٨٣,٢٢٤,٨٨٥
حقوق الملكية		
رأس المال	**٢,٣٦٢,٩٣٢**	٢,٣٦٢,٩٣٢
احتياطي قانوني	**٦,٣٥٣,٤٥٩**	٦,٣٥٣,٤٥٩
احتياطي مخاطر	**٢,٣٨٠,٠٩٣**	٢,٣١٨,٨٧٥
احتياطي عام	**٧٩,٤٨٥**	٧٩,٤٨٥
احتياطي القيمة العادلة	**١١٤,٦٣٢**	٩١,٣٩٥
احتياطي تحويل عملات أجنبية	**(٦٦,٩٧٤)**	(٨٠,٢١٤)
احتياطيات أخرى	**٢١٢,٠٥٨**	٢١٢,٠٥٨
أرباح نقدية مقترح توزيعها	**١,٢٤٠,٥٣٩**	١,١٨١,٤٦٦
أرباح مدورة	**٤,٨٠٠,٩٥٧**	٣,٣٤٣,٤٨٠
إجمالي حقوق الملكية	**١٧,٤٧٧,١٨١**	١٥,٨٦٢,٩٣٦
صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي	**٤,٠٠٠,٠٠٠**	٤,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	**٢١,٤٧٧,١٨١**	١٩,٨٦٢,٩٣٦
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق الملكية	**١٥٨,٩٤٧,٤٦٦**	١٤٨,٥٢٦,١٤٧

مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

الف ريال قطري

معلومات إضافية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(ب) بيان الدخل للبنك الأم

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠١٩	٢٠١٨
صافي إيراد أنشطة التمويل	**٥,٦٦٥,٧١٧**	٥,١٢٥,٠١٥
صافي إيراد أنشطة الاستثمار	**٩٨٦,٦٣٧**	٦٨٧,٣٣٤
إجمالي صافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار	**٦,٦٥٢,٣٥٤**	٥,٨١٢,٣٤٩
إيراد رسوم وعمولات	**٨٠٥,٥٦٨**	٦٧٧,٨٩٢
مصروف رسوم وعمولات	**(١٧٢,٦١٨)**	(١٤٥,٨٩١)
صافي إيراد الرسوم والعمولات	**٦٣٢,٩٥٠**	٥٣٢,٠٠١
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	**٦٤,٠٦٤**	٩١,٤٦١
الحصة من نتائج شركات زميلة	**١٢,٩٢٣**	١٢,١٥٦
إيرادات أخرى	**٢٥,٠٠٠**	–
إجمالي الإيرادات	**٧,٣٨٧,٢٩١**	٦,٤٤٧,٩٦٧
تكاليف الموظفين	**(٥٠٢,٧٤٧)**	(٤٦٨,٣٢٨)
استهلاك وإطفاء	**(٧٥,٣٠٠)**	(٧٨,٥٧٠)
حصة حملة الصكوك من الربح	**(٣٧٦,٢٢٦)**	(٢٥٥,٠٩٢)
مصروفات أخرى	**(٢٧٥,٣٥٩)**	(٢٩١,٠٧٠)
إجمالي المصاريف	**(١,٢٢٩,٦٣٢)**	(١,٠٩٣,٠٦٠)
صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية	**(٧٢٠)**	(١٧٣,٦٨٩)
صافي خسائر انخفاض قيمة موجودات تمويل	**(٦٢٧,٠٩٤)**	(٥١١,٠١٥)
صافي خسائر انخفاض (عكس) قيمة أدوات مالية أخرى	**(١٥,٢٦٦)**	٣١,١٢٣
الربح للسنة قبل العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**٥,٥١٤,٥٧٩**	٤,٧٠١,٣٣٩
ناقصا: صافي العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**(٢,٤٧٣,٩٥٧)**	(٢,٠٧٩,٥١٣)
صافي الربح للسنة	**٣,٠٤٠,٦٢٢**	٢,٦٢١,٨٢٦